اثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة

في

الوطن العربي

2005 - 1995

إعداد

رامي محمود فضيان باكير

إشراف

الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي

حقل التخصص – اقتصاد سياسي دولي

26 / ربيع الثاني/ 1428 هـ

13 / أيار/ 2007م

اثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة في الوطن العربي

2005 - 1995

إعداد

رائي محمود ضيان باكير

بكالوريوس علوم سياسية، جامعة اليرموك 1997م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص

اقتصاد سياسي دولي في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وافق عليها

أ.د وليد عبد الحي..رئيسا

أستاذ في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

أ.د احمد نوفل..عضوا

أستاذ في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

د. مسعود الربضي..عضوا

أستاذ مساعد في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

د. محمد المقداد..عضوا

أستاذ مساعد في العلوم السياسية، جامعة ال البيت

26/ربيع الثاني/1428ه

13/أيار/2007م

الإهداء

إلى من علمني الصدق والمثابرة........أبي

إلى رمز الحنان والعطاء............أمي

اهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

بعد الشكر ألى الله العلي القدير الذي أكرمني بأن كنت أحد طلبة العلم في جامعة اليرموك، أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي،الذي شرفني بالتفضل بالأشراف على هذه الرسالة،وما قدم لي من حسن متابعة جعلتني قادرا على كتابة البحث العلمي بطريقة علمية ومنهجية صحيحة، كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام الأستاذ الدكتور احمد نوفل والدكتور مسعود الربضي والدكتور محمد المقداد، الذين تفضلوا مشكورين بمناقشة هذه الرسالة.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الذين درسوني طوال مرحلة الماجستير، والذين لم يبخلوا في تقديم العلم النافع والمفيد، وأخص بالشكر أساتذتي في قسم العلوم السياسية- جامعة اليرموك.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى رشا أختي الصغيرة، التي رافقتني طوال مشوار الدراسة وإعداد الرسالة حتى أخر لحظة،والتي لم تبخل عليَ يوماً بوقتها وجهدها.

وأتقدم بالشكر والتقدير كذلك الى مكتبة عبد الحميد شومان صرحا وموظفين لما قدموه لي من معلومات ووفروا لي من مراجع وكتب وشتى وسائل جمع المعلومات، والتي أثرت هذه الدراسة لتخلص لما هي عليه.

وأتقدم بالشكر الجزيل الى كل من وقف الى جانبي من الأهل والأصدقاء والزملاء في العمل اللذين كان لهم جميعاً الفضل لما قدموه من دعم جعلني قادراً على مواصلة التقدم في مسيرة العلم وكتابة البحث العلمي.

المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

باكير، راني محمود. اثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة في الوطن العربي. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. 2007 (المشرف: أ.د وليد عبد الحي)

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر منظمة التجارة العالمية كمؤسسة عالمية وإحدى إفرازات العولمة الاقتصادية، على السيادة الداخلية والخارجية للدول العربية الأعضاء ، والى أي مدى أثرت فيها من ناحية أدوارها ووظائفها، وما هي الالتزامات المترتبة على الدولة محليا ودوليا نتيجة الانضمام.

وقد تناولت الدراسة مفهوم السيادة المعاصر والتركيز على الجوانب المتعلقة بمؤشرات المنظمة (سلع وخدمات وملكية فكرية)، وربط تلك المؤشرات بمظاهر السيادة الداخلية والخارجية للدولة في الوطن العربي للفترة الزمنية (1995- 2005) وهي بداية الإعلان عن ولادة المنظمة رسميا ولغاية انتهاء الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية لتصويب أوضاعها الداخلية وفقا لمبادئ وشروط المنظمة، وقد تم تطبيق الدراسة على أربع دول عربية شملت (الأردن والإمارات ومصر والمغرب)، لاعتقاد الباحث أنها تمثل عينة قصديه نظرا لعدم إمكانية دراسة جميع الدول العربية .

وقد تم إتباع المنهج المؤسسي للوقوف على الجانب المؤسسي للمنظمة وإبراز الطابع الإلزامي لها ،كما تم استخدام المنهج الإحصائي من خلال التحليل الكمي في جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بدول الدراسة، التي شملت مؤشرات القطاعات الرئيسة، من سلع وخدمات وملكية فكرية ونصيب كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية، واتبع الباحث أيضا المنهج المقارن في تحليل البيانات ومقارنتها مع معطيات عام 1990 لنفس القطاعات كمرحلة سابقة لانضمام دول الدراسة إلى المنظمة، ووفقا لمنهج النظم في دراسة اثر البيئة الخارجية على الدولة وما يترتب عليه من مخرجات.

وخلصت الدراسة إلى أن للمنظمة تأثيراً مباشراً على سيادة الدولة الداخلية والخارجية في الوطن العربي، ولكن المنظمة ليست المسؤول الوحيد عن التراجع الذي أصاب الدولة في الوظائف والأدوار، وإنما تأثيرها ينحصر في جوانب محددة تتعلق بسيادة الدولة الداخلية والخارجية. وهو ما يتوافق مع فرضية الباحث الرئيسية من وجود تأثير للمنظمة على السيادة للدولة.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، منظمة التجارة العالمية، الدولة، السيادة، الوطن العربي.

Abstract

Bakeer,. Rani Mahmoud. The effect of World Trade Organization on the sovereignty of the state in the Arab world, Masters Dissertation, Yarmok University, 2007 (supervisor Prof.Dr. Waleed Abdul Hai).

The study aimed to clarify the effect of world Trade Organization (WTO),as a global institution and one of the resulting effect of economic Globalism, on both internal and external sovereignty of member Arab States, and the extent-to-which it influenced them in roles and functions,and what are the State's due commitments for Joining the organization both locally and internationally?

The study approached the current concept of sovereignty, where it focused on aspects relative to indexes of the organization (goods, services and intellectual property), the connections between those indexes and aspects of the State's internal and external sovereignty in the Arab world in the period between 1995 and 2005, which was from the beginning of the formal declaration of the organization until the end of the transitional period endowed to the developing countries for purposes of reforming their internal status according to principles and provisions of the organization.The study was applied to four Arab countries (Jordan, United Arab Emirates, Egypt and Morocco) since the researcher believed that those countries do represent an intended sample, due to the fact that studying all Arab countries is practically impossible.

The Administrative paradigm was followed in order to identify the administrative aspect of the organization and to high light its obligatory mood.

The statistical paradigm was also used, by means of quantitative analysis of gathering the statistical data relative to the states subject to this study, which included indicators of major sectors (goods, services and intellectual property) and the share each sector has in the gross national product (GNP), and external commerce.
The researcher also used the comparative aproch in order to analyze data and compare them with data of 1990 for the same sectors as a stage prior to the states join of the organization, according to the systems paradigm in studying the effect of external environment on the State and the resulting effects of which.

The study concluded that the organization has a direct effect on both external and internal sovereignty of the State in the Arab world, while the organization is not the only factor causing the regression of roles and functions of the State. The effect of the organization was limited to some aspects relative to internal and external sovereignty of the State, which corresponds to the researchers main hypothesis of the existence of an effect made by the organization and the sovereignty of the State

Keywords: Economic Globalism, World Trade Organization(WTO) State, Sovereignty, Arab World.

مقدمة:-

شهد العالم تطورات دولية مختلفة وحاسمة في القرن العشرين وعلى مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي أثرت على المجتمع الدولي ككل، ولكن مع تفاوت تأثير تلك التطورات على دول العالم بالسلب والإيجاب، ولا شك ان سيطرة العالم الرأسمالي وبعد حرب طويلة باردة لم يكن بالأمر اليسير بل كان لابد من توفر آليات ومنظمات تحقق تلك الأهداف من السيطرة.

لقد سعى النظام الرأسمالي الى تحرير التجارة على المستوى العالمي لما فيه مصلحة الدول الكبرى، ويعتبر مؤتمربريتون وودز 1947الرحم الذي خرجت منـه المؤسسـات الدوليـة العالمية التي تتحكم بالنظام الاقتصادي العالمي، من خلال التحكم بنظام النقد والنظام المـالي واستكمالا لضبط التحكم بالاقتصاد العالمي كان لابد من تحرير التجارة، ووضع ذلك في قالب مؤسسي من خلال منظمة دوليه يكون لها الحضور الدولي والصفة الإلزامية، مـن خـلال الإشراف والتنفيذ وفض المنازعات والزام الدول الأعضاء، وتمثل هذا كله في منظمة التجارة العالمية (World Trade Organaizelion)، والتي جاءت تتويجا لسـنوات طويلـة مـن التفاوض استمرت منذ عام 1947 وهو تاريخ اول موتمر بين الدول من اجل التفاوض حول أمور التجارة الدولية، والتي شهدت ثماني جولات أخرها في مراكش عام 1994 ليعلن عـن ولادة منظمة عالمية لتحرير التجارة في بداية عام 1995.

وبهذا يكون العالم قد انشغل ما يقارب خمسين عاما من التفاوض وتقديم التنازلات ومراعاة المصالح المختلفة للدول العظمى فيما بينها او على مستوى علاقتها مع الدول النامية والـدول التي في طور النمو، وقد أعلن عن تحرير التجارة وفتح الأسواق كهـدفاً رسـميا (للجـات

1947)، والتي تمثل مجموعة الاتفاقات بين الدول المتعاقدة، و أصبحت المنظمة العالمية للتجارة هي الجهة الراعية والمشرفة على تلك الاتفاقيات وما تبعها من مفاوضات حول قضايا ومواضيع تجارية جديدة لم تطرح من قبل او لم يتم الاتفاق عليها سابقا، والتزام الدول الأعضاء بتلك الاتفاقات من خلال الالتزام بالمبادئ العامة للاتفاقية .

وقد بلغ عدد الدول الموقعة على إعلان مراكش 111 دولة ما يمثل 98% من التجارة العالمية، وهذا مؤشر واضح على عالمية المنظمة ومدى تدخلها في سير التجارة العالمية بين الدول، مما يدفعنا الى القول بعدم استطاعة الدول النامية ان تبقى بعيدة و مكتوفة الأيدي أمام مثل هذا التطور العالمي، حتى يمكن لها ان تحقق شي من المكاسب التي تصبح اكثر صعوبة وتعقيدا كلما تأخرت عن ذلك.

مشكلة الدراسة

تتناول مشكلة الدراسة ما يلي :

1- هل ساهم انضمام دول الدراسة في منظمة التجارة العالمية إلى خلق وإعادة تكييف لكثير من القوانين والتشريعات سواء كانت اقتصادية أو سياسية؟، وهل جاء إقرار هذه القوانين أو التشريعات كشرط أساسي للموافقة على عملية الانضمام وقبول الدولة عضو في المنظمة، وبالتالي فان عمليات الانضمام للمنظمة لا يتم تطبيقها إلا إذا قام البلد المنضم بتكييف قوانينه وتشريعاته بما يتلاءم و شروط منظمة التجارة العالمية؟ .

2- هل انضمام دول الدراسة الى منظمة التجارة العالمية تدخل في صلب أولويات الاقتصاد فقط أم تنبع من جوانب سياسية بالدرجة الأولى؟ .

3- هل تستفيد فعلا الدول النامية بما فيها الدول العربية من الدخول أعضاء في منظمة التجارة العالمية؟، وهل ستكون المكاسب على حساب سيادة تلك الدول داخليا وخارجيا؟

سنوات الدراسة :-

تم تحديد الإطار الزمني للدراسة من السنوات (1995 - 2005) وذلك لعدة أسباب :-

أولا :- ان عام 1995 هو تاريخ الإعلان الرسمي لإنشاء منظمة التجارة العالمية في مراكش، وانتهاء جولات المفاوضات حول تحرير التجارة العالمية التي بداءت عام 1947م.

ثانيا :- إن عام 1995 هو بداية مرحلة جديدة من مراحل التحول في بنية الاقتصاد العالمي ، وذلك بعد بروز الكثير من المتغيرات الدولية التي كان لها اثر على عملية التنمية الاقتصادية والسياسية.

ثالثا :- إن عام 2005 هو الفترة المحددة لانتهاء المهلة المعطاء للدول النامية لتصويب اوضاعها الداخلية بما يتوافق مع شروط منظمة التجارة العالمية .

رابعا:- إن اختيار سنوات الدراسة هي مؤشر كاف نستطيع من خلالها الخروج بحقائق عامة ، وإعطاء صورة واضحة لأهداف الدراسة .

عينة الدراسة :- (الأردن والإمارات ومصر والمغرب)

بما ان موضوع الدراسة سيتناول اثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة في الوطن العربي، فان الدراسة ستجرى على بعض الدول العربية الأعضاء في المنظمة، و دراسة مؤشرات تحديد السيادة ومدى تأثرها بمنظمة التجارة العالمية، ونظرا لصعوبة دراسة جميع دول الوطن العربي من خلال هذه الدراسة، لذلك تم اعتماد كل من (الأردن والإمارات ومصر والمغرب)، كعينة دراسة تمثل الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة المعايير التالية في اختيار دول الدراسة:-

1- التمثيل الجغرافي.
2- الدولة العضو.
3- حجم المساحة وعدد السكان للدولة.
4- تاريخ الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.
5- التكتل الاقتصادي الإقليمي.

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية هذه الدراسة في :

1- إبراز دور منظمة التجارة العالمية في العلاقات الدولية في ظل تزايد مظاهر العولمة ، والتي تعد منظمة التجارة العالمية أحد ابرز الفاعلين في النظام الاقتصادي العالمي في ضوء الحديث المتزايد عن التنمية، وسعي الدول النامية لتحقيقها.

2- تبيان الآثار المباشرة لبرامج وسياسات منظمة التجارة العالمية على السيادة الداخلية والخارجية للدولة.

3- معرفة نوعية القوانين والتشريعات التي تبين التغير المطلوب أجراءه من قبل الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية، والتطبيقات أو التعديلات التي تمت فعلا.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تبيان ما يلي :

1- تبيان أهداف منظمة التجارة العالمية، والآليات التي استخدمتها مع الدول الراغبة في الانضمام اليها.

2- رصد الآثار الاقتصادية والسياسية التي تصاحب عملية انضمام الدول الى منظمة التجارة العالمية .

3- إبراز الالتزامات الاقتصادية والسياسية التي تطالب بها منظمة التجارة العالمية عند انضمام الدول إليها .

4- محاولة لاختبار اثر سياسات منظمة التجارة العالمية على السيادة الداخلية والخارجية لدول الدراسة، من خلال تبيان السمات الاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها المنظمة .

فرضية الدراسة :-

تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد الفاعلين المهمين في الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها :-

أن انضمام الدول الى منظمة التجارة العالمية قد حد من سيادتها الداخلية، بسبب قيامها بعمل تشريعات وصياغة قوانين اقتصادية وسياسية تتلاءم مع الخارج اكثر من كونها تنبع من استحقاقات داخلية،بالإضافة الى تنازلها عن سيطرتها على مواردها المحلية، بمساواتها المستثمر الأجنبي، بالمستثمر المحلي.

الدراسات السابقة :-

هناك العديد من الدراسات التي تناولت منظمة التجارة العالمية، والعولمة الاقتصادية، وأظهرت تلك الدراسات الآثار السلبية والإيجابية للمنظمة على الدول الأعضاء، وكان من اقرب الدراسات التي تحدثت عن منظمة التجارة العالمية وتطورها و أثرها على الدول النامية الدراسات التالية:-

1- دراسة بعنوان (الجات ونهب الجنوب [1])، تناولت الدراسة الإطار التاريخي لنشاءة الجات وابرز اتفاقياتها، كذلك الأهداف والمبادئ للجات وجولات التفاوض، وركزت الدراسة على تغير الظروف الدولية للفترة التي سبقت قيام منظمة التجارة العالمية التي كان من أبرزها انهيار المنظومة الاشتراكية والانتخابات الأمريكية والنافتا وقمة سياتل، وتوصلت الدراسة الى ان الدول النامية هي الخاسر الوحيد من تحرير التجارة شروط المنظمة، وخاصة في تحرير تجارة السلع وتحديدا الزراعة، حتى ان الفترة المعطاة للدول النامية لتصويب أوضاعها الداخلية غير كافية، وخلصت الدراسة الى نتيجة مفادها بان الدول النامية ليس لها وجود

---

[1] كمال، علاء، الجات ونهب الجنوب، القاهرة، مركز المحروسة، 1996.

حقيقي على طاولة المفاوضات في إطار الجات، وان تحول الجات الى منظمة التجارة العالمية يعتبر نتيجة خطيرة على الدول النامية بما فيها الدول العربية، وما تتطلبه من تحول في القرار السياسي و الاجتماعي والاقتصادي نتيجة الربط والاندماج مع الاقتصاد العالمي وتصدير أزمات العالم المتقدم الى الدول النامية، وإجبارها على التوجه نحو المنظمة، وعدم القدرة على صياغة بدائل تنمية لشعوبها نابعة من ظروفها الاجتماعية والاقتصادية مما يفقدها السيطرة على سيادتها القومية، وقد ركزت الدراسة على الدول العربية وخاصة مصر .

يلاحظ ان الدراسة تناولت اتفاقيات الجات قبل نشو المنظمة وان تاريخها جاء بعد نشاءة المنظمة بعام واحد فقط، ونظرت الى دول العالم الثالث بأنها ستتأثر سلبا في مختلف المجالات نتيجة الانضمام وهي غير مستفيدة، ومع ما توصلت إلية الدراسة من نتيجة الى فقدان الدول في العالم الثالث السيطرة على سيادتها القومية في اتخاذ القرار، الا إنها لم تبرهن على ذلك في الدراسة وإنما أعطيت كنتيجة توصل لها الباحث.

2 – دراسة بعنوان (منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية[1])، تناولت الدراسة الظروف الدولية لنشاة المنظمة، و الآثار المتوقعة على اقتصاديات الدول النامية خاصة الدول العربية ودراسة حالة الأردن والتي كانت في تلك الفترة في مرحلة التفاوض، أكدت الدراسة على ان السلبيات هي حتمية وموجودة وان الإيجابيات بحاجة الى الكثير من المراجعات والمواقف العربية الموحدة حتى تتحقق، وتناولت حالة الأردن من خلال دراسة الاتفاقيات في السلع والخدمات والملكية الفكرية واثر ذلك على ميزان المدفوعات، وخلصت الدراسة الى ان الأردن كباقي الدول النامية تعتبر دولة مستورد رئيسي للمواد الغذائية، وستعاني من ارتفاع الأسعار العالمية ويجب عليها الاهتمام بقطاع الزراعة واستغلال المساحات الزراعية بشكل

[1] العبادي، عبد الناصر ،منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع،1999.

إنتاجي سليم حتى تتمكن من التنافس عالميا، كذلك يجب الاهتمام بقطاع الخدمات، وان العالم يعاني من مشكلة اتفاقية الملكية الفكرية نظرا لهجرة الكفاءات والعقول الى الدول الصناعية وتركز الشركات الكبرى في دول العالم المتقدم .

نلاحظ ان الدراسة تناولت اثر المنظمة على الجانب الاقتصادي للدول النامية والوطن العربي بشكل خاص، وان على الدول اخذ تدابير داخلية متعددة حتى تتأهل للدخول الى المنظمة وان الحل هو التوجه نحو التكتل، ولكن لم يتطرق الباحث الى مدى قدرة الدول في العالم الثالث والوطن العربي على تحقيق تلك الشروط، وما مدى تاثير المنظمة على الدولة ودورها اذا ما قدمت تلك التنازلات، خاصة وان الباحث يرى بان الانضمام أمر حتمي لابد ان تأخذ به دول العالم الثالث .

3-دراسة بعنوان (منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية[1]) .

تؤكد هذه الدراسة على أن المنظمة تسعى إلى جعل اعتبار نظام السوق هو السائد في العالم اجمع ، حيث تسعى المنظمة إلى ضرورة الاندماج بالنظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على مبدأ السوق، وتطرح الدراسة العديد من الانتقادات حول آلية عمل المنظمة، مع التأكيد في الوقت ذاته أن مسلمات لنظام السوق الاقتصادي لا يجوز المساس بها، وتتعرض الدراسة كذلك إلى العديد من القطاعات الاقتصادية، التي تأثرت في الدول النامية جراء انضمامها الى المنظمة.

نلاحظ ان الدراسة أخذت الواقع الاقتصادي الدولي على انه مسلمات يجب قبولها وعدم المساس بها، ولم توضح تلك المسلمات وكيفية التعامل معها، ولم تطرح حلولا للخروج من هذا الواقع المفروض على الدول النامية بما في ذلك العلاقة مع منظمة التجارة العالمية.

1 ابو دوح، محمد عمر،منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية،القاهرة، 2003.

وتختلف الدراسة التي يتناولها الباحث هنا عن الدراسات السابقة في أنها تتناول منظمة التجارة العالمية كإحدى إفرازات العولمة الاقتصادية، وإبراز أثار المنظمة السلبية والإيجابية على سيادة الدولة في الوطن العربي، من خلال دراسة مؤشرات تحديد السيادة لمنظمة التجارة العالمية وأثرها على مظاهر السيادة الداخلية والخارجية للدول العربية الأعضاء في المنظمة، وإجراء دراسة تطبيقية على أربعة دول عربية أعضاء كعينة دراسة.

منهجية الدراسة :-

تتطلب الدراسة استخدام مبدأ تكامل مناهج البحث العلمي، حيث سيتم استخدام عدة مناهج أو أدوات تتناسب مع بيانات الدراسة:-

منهج تحليل النظم : من خلال دراسة منظمة التجارة العالمية فان هذا المنهج يساعدنا في دراستها بشكل واضح وذلك من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لها وشروط العضوية فيها و والآلية التي تعمل بها هذه المنظمة ، حيث يمكننا القول أن هناك أمور تترتب على دخول الدول الى المنظمة والتي يمكن اعتبارها مدخلات للنظام السياسي المنضم للمنظمة وذلك لتبيان هل أدت هذه المدخلات أو العوامل بالنظام السياسي لان يتخذ قرارات تأخذ في الاعتبار هذه المدخلات ؟.

منهج التحليل الإحصائي : أي استخدام التحليل الكمي في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة ، وذلك بهدف مقارنة الأرقام الإحصائية لسنوات الدراسة ، ومقارنتها بالأهداف التي كان من المتوقع الوصول إليها .

منهج المقارن: يهدف هذا المنهج إلى المقارنة ما بين التزامات دول عينة الدراسة تجاه المنظمة، وما تحقق منها خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى المقارنة بين مؤشرات القطاعات الاقتصادية الداخلية والمؤشرات الخارجية(حجم التجارة الخارجية) بين دول الدراسة.

الفصل الأول

منظمة التجارة العالمية دراسة نظرية

الفصل الأول: منظمة التجارة العالمية دراسة نظرية

تمهيد:-

تعد منظمة التجارة العالمية المؤشر الرئيسي للدراسة كمؤسسة اقتصادية عالمية تسيطر على التجارة الدولية وتدير أمورها، وإحدى المؤثرات من البيئة الخارجية على الدولة العضو وعلى سيادتها الداخلية والخارجية، وإيمانا من الباحث بالدور الذي تلعبة المنظمة كفاعل في العلاقات الدولية وما ينتج عن ممارساتها تجاه الدول الأعضاء من أثار سلبية وإيجابية، فانه سيتم دراسة المنظمة هنا في إطار علاقتها مع الدولة العضو، ومحاولة تحديد في اي المجالات تمارس المنظمة دورها كمؤثر على سيادة الدولة بشكل مباشر، باعتبارها ليست المسؤول الوحيد عن التراجع الذي أصاب دور الدولة ووظائفها على الصعيد المحلي والدولي.

وحتى تحقق الدراسة هدفها وان تضع القارئ في اتجاه الدراسة وحيثية العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء وفي إطار تتمء كان لابد من استعراض المنظمة في إطار نظري مفصل، وتخصيص الفصل الأول من الدراسة لشرح وتوضيح كامل عن المنظمة من خلال الحديث عن نشأتها والظروف الدولية الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في وجودها،وما هو الالتزام الرئيسي المترتب على الدولة العضو نتيجةً لتطبيق شروط ومبادئ المنظمة، ومحاولة إبراز العلاقة المباشرة للمنظمة مع الدولة العضو، وكيف تؤثر على سيادتها بحكم اختصاص المنظمة وتوسع نفوذها في التدخل في جميع القطاعات الرئيسة لاقتصاد الدولة من سلع وخدمات وملكية فكرية.

المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: التعريف بمنظمة التجارة العالمية

أ- الجات 1947

بعد تنظيم العلاقات النقدية الدولية والعلاقات المالية في مؤتمر بريتون وودز في عام 1945 اتجهت الجهود الدولية المبذولة ، عقب الحرب العالمية الثانية ،إلى مجال تنظيم العلاقات التجارية الدولية، فأدركت الدول الكبرى مدى النقص في حجم التجارة الدولية، الذي تسببت به سياسات الحماية التجارية، التي بالغت الدول في اتباعها، منذ أواخر العشرينيات من القرن العشرين .

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، زمام المبادرة بالدعوة لعقد مؤتمر دولي للتجارة والعمالة؛ بهدف إعادة تنظيم التجارة الدولية على أساس من الحرية والفوائد المتبادلة، من خلال الحد من نظام الحصص من جهة والخفض في الضرائب الجمركية من جهة أخرى، إلى جانب إنشاء منظمة دولية متخصصة في الإشراف على هذه المسائل , وقد تبنى هذه الدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ,الذي أصدر توجيها بعقد "المؤتمر الاقتصادي العالمي الأول، حول قضايا التجارة الدولية والعمالة " الذي عُرف فيما بعد اختصاراً بإسم" مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة " وتم تشكيل لجنة تحضيرية لعرض جدول أعمال المؤتمر[1] .

ولأن الإدارة الأمريكية تعلم أن الكونجرس الأمريكي هو صاحب الاختصاص الأصيل في الموافقة على الانضمام للمنظمة المقترحة, وان ذلك سوف يأخذ وقتاً طويلاً, أو رفضها لطولها وتعقيدها, وهو ما يتعارض مع الإدارة الأمريكية المتحمسة بأسرع ما يمكن في عمليه

[1] جامع, احمد, اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها (الجات), القاهرة, دار النهضة العربية ، ج1, 2001, ص32.

تحرير التجارة, لكل هذا، لجأت الإدارة الأمريكية إلى الدعوة لمؤتمر يعقد في جنيف - أرتفع عدد الدول من 18 دولة إلى 23 دولة في نهاية المؤتمر، تمثل 80% مـــن حجـــم التجـــارة العالمية انذاك؛ بهدف التفاوض حول اتفاقية شاملة لسياسة تحرير التجارة الخارجية عن طريق خفض التعريفات الجمركية بصفة أساسية، وإقرار هذه الاتفاقية قبل مؤتمر هافانا لعقد الدور الثالث للجنة التحضيرية، وفعلاً توصلت الدول إلى مواد مشروع ميثـــاق التجـــارة الدوليـــة، المتعلقة بالمبادئ الكفيلة بتحرير التجارة الدولية, والأحكام المنظمة لهذا التحرير والاستثناءات، التي ترد على تلك المبادئ والأحكام, وصاغت منها (36) مادة و(8) ملاحق، وتكون من هذا كله "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" GAAT (الجات1947)[1].

وبذلك يمكن تعريف (الجات 1947) أنها اتفاقٌ تجاريٌ دوليٌ لتقرير حقوق والتزامات متبادلة بين الأطراف المتعاقدة فيه، في مجال العلاقات التجارية الدولية متعـــددة الإطـــراف، وبهذا تكون الاتفاقية هي الأداة متعددة الأطراف الوحيدة في العالم، التي تضع قواعـــداً متفقـــا عليها للتجارة الدولية ، ولأن (الجات 1947) اتفاقٌ دوليٌ، وليست منظمةً دوليةً, فإنه لا يمكن الكلامُ هنا عن عضوية أو أعضاء، إذ ليس لها مقرٌ أو سكرتاريا[2].

ب- منظمة التجارة العالمية 1995

تأسست منظمة التجارة العالمية رسمياً في كانون الثاني عـــام 1995م, بعـــد أن تـــم التوقيع على بيانها الختامي في اجتماع مراكش عام 1994م، وبذلك تكون منظمـــة التجـــارة العالمية مرجعاً عالمياً لتحديد القواعد والأعراف الدولية في السلوك التجاري، ومنتدى لإجراء المفاوضات التجارية العالمية, و فيها محكمة دولية للمنازعات ذات الصفة التجارية[3].

---

[1] الرفاعي،عبد الحكيم ، السياسات الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية، القاهرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء ، 1976، ص 52-ص55 .
[2] هدسون ، جون و مارك هرندز ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه منصور ومحمد علي ، الرياض دار المريخ للنشر ،1986 ، ص 486 .
[3] العصيمي، محمد بن سعود, منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية, مجلة البيان,المنتدى الإسلامي ،ع170 ، ص50.

ومنظمة التجارة العالمية تكون بذلك المؤسسة القانونية المكلفة بتنفيذ نصوص النظـام التجاري العالمي, بعد أن كانت التجارة الدولية مجرد نصوص تفتقر لمؤسسة قانونية تنفـذها لمدة خمسين سنة تقريبا ،عقد خلالها الأطراف ثماني جولات للمفاوضات التجارية المتعـددة الأطراف, إذ ركزت على تجريد المبادلات التجارية العالمية من القيـود الكميـة والرسـوم الجمركية, وتختص بفحص السياسات وحل المنازعات التجارية, وهي اختصاصات تهم الدول الأعضاء في المنظمة, التي لها حق المساهمة في القرارات عن طريق التصويت[1].

فمنظمة التجارة العالمية هي المؤسسة المسؤولة عن الإشراف علـى تطبيـق جميـع الاتفاقات متعددة الأطراف, التي تم التفاوض بشأنها في جولـة الاورغـواي، التـي شـملها التفاوض مستقبلا, وأهدافها تطابق أهداف الجات ، التي لم تعد قائمةً كمؤسسةٍ منفصلة، حيث أصبحت جزءاً من منظمة التجارة العالمية, وقد تم توسيع هذه الأهداف لمنح منظمة التجـارة العالمية صلاحيةً تنظيم تجارة الخدمات ,وتوضيح الأهداف من اجل دفع التنمية الاقتصادية من خلال التجارة, ولابد من الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها، وتوفر محـفلاً للمفاوضات بين البلدان؛ من اجـــل تحقيق المزيد من التجارة في السلع والخدمات, فهي تقوم بمراجعة دورية للسياسة التجارية التي تنشأ بين الأعضاء[2].

وللمنظمة دور فعالٌ وتأثيرٌ متزايدٌ على الاقتصاد العالمي فـي مختلـف الجوانـب, ويتضح ذلك من خلال معرفة حجم مشاركة الدول الأعضاء, فقد شاركت (125) دولـة فـي مفاوضات مراكش، ووقعت (111) دولة منها على الاتفاقية, وتوسع نطاق ولاية المنظمـة، الذي يتجاوز إطار التجارة بالسلع إلى التجارة بالخدمات، وحقوق الملكية، الفكرية والاستثمار، والعلاقة بين التجارة والبيئة ،ونظم الجمارك, واجراءت الواردات والصادرات ،وكذلك الأثـر

[1] نعوش، صباح، الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع282، 2002، ص113،
[2] امانة الكومنولث ، دليل دوائر الاعمال الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية , لندن ، لايوجد تاريخ نشر , ص33

الكلي للمنظمة على القوانين والتشريعات السارية في الدول الأعضاء, وضرورة تعديلها مع أحكام الاتفاقيات في إطار المنظمة، وكذلك عمل المنظمة الذي يكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ومتابعة الالتزامات بأحكام و مبادئ المنظمة، وتقييم مدى التوافق بين سياساتها وبين تلك الأحكام والمبادئ ,ويعزز هذا كله الصلاحيات الممنوحة لجهاز تسوية المنازعات للمنظمة، التي تكفل له حق إصدار أحكام ملزمة لأطراف النزاع ومتابعة تنفيذ الأحكام[1].

إن الفروق بين منظمة التجارة العالمية والجات واضحة, (فالجات 1947) ليست منظمةً دوليةً، وليس لها سكرتارية دائمة ,والتزامات الدول باتفاقيات الجات مشروطة ومرتبطة بالاتفاقيات الثنائية,وتغطي اتفاقيتها بعض السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية فقط, ولا يوجد فيها نظام فض النزاعات, وليس للجات علاقة بالمنشآت الفردية, بينما منظمة التجارة العالمية منظمة عالمية لها مقرها, وترتبط ارتباطاً وثيقاً وعضوياً مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي, والتزاماتها دائمة نهائية، وقد بني أساسها الإداري على وجود نظام لفض المنازعات بين الأعضاء, وتدخل في نشاط الأفراد والشركات والمنشآت الفردية, بالإضافة إلى استدعاء الحكومات في حال النزاع القانوني[2]

[1] المجدوب، أسامة, الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش, القاهرة ,الدار المصرية اللبنانية,1996، ص87.
[2] جامع، اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها(الجات)، ج2 ، ص1515.

ج- الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

يتكون الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة من الأجهزة التالية:

1- المؤتمر الوزاري

يعد المؤتمر الوزاري أعلى سلطة لاتخاذ القرارات فيها، ويضم في عضـــويته كافـــة الدول أعضاء المنظمة دون استثناء، ويعقد المؤتمر الوزاري اجتماعه مرة كـــل عـــامين[1] ، ويعكس المؤتمر الوزاري مبدأ المساواة من خلال ممثليه وعمليـــه التصـــويت , وللمـــؤتمر اختصاص عام يشمل المهام الرئيسية للمنظمة , وله أيضا مسائل تدخل في نطاق اختصاصه، فقد تشمل (منح العضوية, وسريان اتفاقات التعديلات والإعفاءات, و مسائل تنظيمية)[2] .

2- المجلس العام

وهو مؤلف من كافة الدول الأعضاء, ويتولى مهام المؤتمر الـــوزاري بـــين دورات انعقاده, وهو ما يطلق عليه الاختصاص الحلولي, وله اختصاص إسنادي أو تفويضـــي مـــن خلال إسناد مهام الأجهزة الفرعية لمنظمة التجارة العالمية، وللمجلس اختصاص إداري يتمثل في اعتماد الأنظمة المالية وتعديلات الميزانية السنوية ,واختصاص رقابي من خلال مباشـــرة المجلس في إطار منظمة التجارة العالمية في مراجعة السياسة التجارية, واختصاص قضـــائي من خلال الاضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات ,و للمجلس علاقة وثيقة مع الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة, ويعتبر المركز بالنسبة لأجهزة المنظمة، ويـــرتبط المجلـــس العـــام بعلاقات مع المنظمات الدولية بصورة تعد أكثر تطوراً واتساعاً وتأثيراً في مجـــال العلاقـــات

---

[1] المجدوب, الجات ومصر البلدان العربية من هافانا الى مراكش، ص35.
[2] سلامة، مصطفى, قواعد الجات ,بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ط1, 1998، ص49.

الدولية، إذ يملك وحدة وضع ترتيبات إقامة التعاون مع كل المنظمات الدولية الحكومية الأخرى التي لها مسؤوليات ترتبط بمسؤوليات منظمة التجارة العالمية[1].

3- الأمانة

لا يخرج وضع الأمانة في منظمة التجارة العالمية عن مثيله في المنظمات الدولية الأخرى، إذا تخضع لقواعد عامة في هذا الشأن، ويتم إنشاء الأمانة من خلال المؤتمر الوزاري,إذ يرأسها الموظف الإداري الأكبر، الذي يطلق عليه المدير العام, ويحدد المؤتمر سلطاته, وواجباته, وشروط خدمته, وفترة شغل منصبه, ويتمتع موظفو الأمانة بحصانة وامتيازات تكفل استقلالية ممارساتهم لوظائفهم المتصلة بمنظمة التجارة العالمية في كل الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية[2].

4- جهاز تسوية المنازعات

يعد أحد الأجهزة الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية, وتمتد ولايته لتشمل كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بشكل متكامل, ويصدر الجهاز أحكاماً ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكمين, إذ يحق لأي طرف استئناف قرار المحكمين إذا كان هناك ما يستوجب ذلك[3].

5- آلية أو جهاز مراجعة السياسة التجارية

تعمل منظمة التجارة العالمية كمحفل لاستعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية, وتتمثل الغاية من ذلك الاستعراض ، إلى معرفة مدى امتثال البلدان للضوابط والتعهدات التي قدمتها في الاتفاقات متعددة الأطراف ،من خلال الاستعراض الدوري,إذ تعمل منظمة التجارة العالمية كرقيب لضمان تطبيق قواعدها وأحكامها لضمان سلامة التعامل

---

[1] عرفة ، عبد السلام صالح ، المنظمات الدولية والاقليمية ، بنغازي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1999 ، ص81.

[2] سلامة، قواعد الجات ، ص54.

[3] سلامة، قواعد الجات، ص50.

التجاري, كما تهدف المراجعة للسياسات التجارية أيضا ،إلى إيجاد مزيدٍ من الفهم والشـــفافية للسياسات والممارسات التجارية ،التي تتبعها الدول الأعضاء[1].وبذلك تشمل المراجعة بالإضافة إلى السياسات التجارية، التشريعات الوطنية و اللوائح و الإجراءات التي تنظمها، سواء فـــي السلع أو الخدمات؛ مما يعني امتداد ولاية المنظمة لتنعكس علـــى التشـــريعات الوطنيـــة ذات الصلة بالتجارة[2].

إن الصلاحيات الممنوحة لأجهزه منظمة التجارة العالمية والأعمال المخولة للقيام بها، وخاصة آلية مراجعة السياسات التجارية, هي اعتراف واضح للسيادة الدولية الداخليـــة، مـــن خلال أجبار الدولة العضو على تعديل تشريعات ولوائح محلية تتوافق مع شـــروط المنظمـــة ومبادئها.

6- المجالس النوعية

يوجد داخل منظمة التجارة العالمية ثلاثة مجالس, تشرف على التجارة فـــي الســـلع، والتجارة في الخدمات, و الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة باختصاصه، وتخضع المجالات الثلاثة للإشـــراف المباشـــر للمجلس العام[3].

د- عملية اتخاذ القرار

ينص الاتفاق على أن منظمة التجارة العالمية ستستمر على منهج "الجات1947" في اتخاذ القرار، عن طريق توافق الآراء, وبعد التوافق متحققاً ما لم يعترض أي بلد عضو على القرار، وعندما يتعذر ذلك فأن اتفاق منظمة التجارة العالمية، ينص على اتخاذ القـــرار عـــن

---

[1] الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية .
[2] الفقرة السادسة من المادة الرابعة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية .
[3] الجبالي ، عبد الفتاح ، دوره اوروغواي والعالم الثالث ، حسابات المكسب والخسارة ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 118 ، 1994 ، ص 198.

طريق الأغلبية، حيث يكون لكل بلد صوت واحد, وهناك حالات خاصة قليلة جاءت فيها شروط خاصة في التصويت وهي[1]:

1- يتطلب تفسير أحكام أي من الاتفاقيات أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء.

2- بصورة عامة, تتطلب التعديلات أغلبية ثلثي الأعضاء.

3- يتطلب الإعفاء المؤقت لبلد عضو من التزامات منظمة التجارة العالمية أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء.

ه- العضوية:

تعد كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية "الجات 1947" التي تقبل اتفاقيات جولة اوراغواي أعضاء أصليين بمنظمة التجارة العالمية، كما ويحق لأي دولة أو أي إقليم جمركي يتمتع بحرية تامة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية في الانضمام للمنظمة، وكافة الاتفاقيات التابعة لها، وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء ، ويتولى المؤتمر الوزاري البت في طلبات الانضمام بأغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء، على إن تلتزم بالتقدم بجداول التنازلات في السلع وعروض التعهدات في الخدمات، وتتفاوض حولها مع مختلف الدول الأعضاء إلى أن يتم التوصل للاتفاق حول التزامات العضو الجديد[2].

ويجب على الدول الراغبة بالانضمام -وخلال المفاوضات- الموافقة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية؛ لتتفق مع قواعد المنظمة، ويجب عليها أيضا التعهد بتخفيض التعرفة الجمركية، وتعديل أنظمتها؛ لتسهيل وصول السلع والخدمات الأجنبية إلى أسواقها، وغالبًا ما يشار الى تلك التعهدات على أنها "ثمن تذكرة الدخول" التي تخول البلدَ المنظمة الانتفاعَ من التخفيضات في التعريفة الجمركية، والالتزامات الأخرى، التي تعهدت

---

[1] امانة الكومنولث دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ص37.
[2] شلبي ، صلاح عبد البديع ، مؤتمر اتفاقيات الجات على اقتصاديات الدول النامية ، القاهرة ، 1996 ، ص 104.

بها البلدان الأعضاء في السابق، وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية[1] وقد تناولت المادة الحادية عشرة من ميثاق المنظمة مسألة العضوية لمنظمة التجارة العالمية[2].

أما الانسحاب فقد أجازت المنظمة للطرف الراغب بالانسحاب ذلك الحق، على أن يكون سارياً بعد مضي ستة اشهر من تاريخ إيداع الطرف الراغب في الانسحاب لإخطار محرر لدى مدير عام المنظمة, ويعني الانسحاب من المنظمة واتفاقياتها سقوط حق الطرف المنسحب في كافة الامتيازات والمعاملة التفضيلية، التي يحصل عليها بموجب التزامات الدول الأخرى الأعضاء كما يصبح العضو المنسحب في حل من كافة التزاماته, وقد حددت الاتفاقية المهلة اللازمة لسريان الانسحاب، لإتاحة الفرصة أمام الأعضاء الآخرين للتشاور مع العضو المنسحب[3]، وقد عالج ميثاق المنظمة في مادته الخامسة عشرة قضية الانسحاب من منظمة التجارة العالمية[4].

و- مهام و وظائف منظمة التجارة العالمية:

ولكي تحقق المنظمة ما يتوقع منها في مجال تحرير التجارة وفتح الأسواق وإزالة العوائق فقد أنيطت بها مهام تساعد على ذلك وهي :

1- الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما فيها الاتفاقات الجماعية عديدة الأطراف[5].

2- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بتحديد التجارة الدولية وبهذا تعد محفلاً للمزيد من المفاوضات بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف ضمن جولات

---

[1] امانة الكومنولث مدليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية, ص38.
[2] المادة الحادية عشرة ، ميثاق منظمة التجارة العالمية .
[3] المجدوب, الجات ومصر البلدان العربية من هافانا الى مراكش، ص82-ص83.
[4] انظر ميثاق منظمة التجارة العالمية.
[5] مثنى، فضل علي, الآثار المحتملة لمنظمة للتجارة العالمية, اسيوط،، مكتبة مدبولي, 2000, ص85.

محادثات منظمة. وهذا يتيح المجال أمام الدول الأعضاء لمناقشة المشاكل الهامـــة ومتابعـــة التطورات في شؤون التجارة, وقد ورثت المنظمة ذلك عن الجات[1].

3 - الإشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية وتسوية هذه المنازعات، وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك.

4 - إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس المتفق عليها في اجتماع مراكش 1994.

5 - التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لهما؛ من أجل تحقيـــق قدرٍ أكبر من التنسيق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية[2]. وأكدت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة، وكذلك الفقرة الخامسة من المادة على ذلك.

6 - تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية التـــي يزيـــد عدد أعضائها في المنظمة عن 75%من جملة الأعضاء[3].

7 - تنفيذ اتفاقية اوروغواي التي تحتاج الى إطار مؤسسي سليم وفعال من الناحية القانونية[4].

8 - إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء وتؤدي الشفافية دورًا مهمًا في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول؛ لذا تفرض المنظمة على الدول الأعضاء أخطـــار غيرهـــا بالتشـــريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية[5].

إن المهام التي تمارسها منظمة التجارة العالمية، والصلاحيات الممنوحة لها بموافقـــة جميـــع الدول الأعضاء، تجعل المجال واسعًا أمامها؛ لفرض سيطرتها وبسط نفوذها علـــى الدولـــة ، عندها تكون مهمتها أكثر سهولة في تحقيق تحرير التجارة وفتح الأسواق وهو الهدف الـــذي جاءت من أجله هذه الصلاحيات.

---

[1] الجزيرة , ملفات خاصة ،أهداف منظمة التجارة العالمية, www.aljazeera.net ، 2000 .

[2] فخري , لبيب , منظمة التجارة العالمية , مصالح شعوب الجنوب , القاهرة ، مركز المحروسة , 2001, ص43-ص44.

[3] القماني، سمير،منظمة التجارة لعالمية آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية,الرياض،لا يوجد دار نش،2004، ص43.

[4] القماني ، منظمة التجارة لعالمية ، آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ,ص43

[5] المعرفة , أهداف منظمة التجارة العالمية .

ز- جولات المفاوضات

ولأن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو تحرير التجارة من خلال زيادة حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية، كان لابد من اجراء سلسلة من المفاوضات بين الدول الأعضاء، ونتيجةً لذلك فقد أجريت سبع جولات للمفاوضات متعددة الأطراف سبقت جولة أوروغواي الجولة الثامنة والختامية وهذه الجولات هي:[1].

اسم الجولة	السنة	عدد التنازلات الجمركية	عدد الدول المشاركة	ملاحظات
جنيف	1947	45000	23	
اينمسي / فرنسا	1949	5000	13	
توركاي/انجلترا	1951	8700	38	
جنيف	1956		26	
ديلون / جنيف	1960	4400	26	
كندي /جنيف	64-1967	تم اتباع أساس جديد يشمل مجموعة من السلع، وتم تحرير مجموعة من المنتجات الزراعية.	62	
طوكيو	73-1979	أكثر من 155 مليار دولار	حضور واسع للدول النامية	إضافة موضوعات جديدة للمفاوضات تجاوزت الموضوع التقليدي وهو التخفيضات الجمركية.
مراكش/أوروغواي	86-1994		88	صيغة إلزامية

وتتيح منظمة التجارة العالمية إطارا مؤسسيا لإجراء المفاوضات التجارية بين الأعضاء حول السلع والخدمات وإجراءات الاستثمار والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، إضافة الى الوثائق الخاصة بالنواحي الإجرائية، وطبيعة عمل المنظمة والإطار التنظيمي لنشاط التجارة الدولية.وقد وضحت المادة الثانية من الفقرة الأولى فيها،أن توفر المنظمة الإطار المؤسسي المشترك لسير الإيرادات القانونية المرتبطة، التي تضمنتها ملاحق الاتفاقية[2].

---

[1] جامع، اتفاقية منظمة التجارة العالمية وشهرتها الجات، ج1، ص107-ص133.

[2] صبحي،مجدي،واحمد النجار، حصاد جولة أوروغواي وآثارها دوليا وعربيا، القاهرة، التقرير الاستراتيجي العربي 1993، مركز الدراسات الإستراتيجية،1994 ، ص1954.

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدولة العضو:

أ- فلسفة المنظمة :

إن الإطار الذي تم فيه التفاوض في الجولات الثمانية السابقة، و أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية, يؤكد لنا الفلسفة التي قامت عليها المنظمة، منذ أول جولة عام 1947،وهي الميزة النسبية.

وبما أن لكل دولة مقومات اقتصادية تختلف عن غيرها, فإن ذلك يسمح لها بالتميز من خلال الأسعار والجودة الأفضل سواء كانت سلعًا أو خدمات, مما يعني تأكيد عملية إعطاء حصص أو تخصيص قطاعات إنتاجية ذات منفعة نسبية للدولة على مستوى القطاعات، سيبقيها تصدر بضائع لأن مستوى الإنتاج في الدول المستوردة اقل إنتاجا، وفقا لنظرية ريكاردو التي تركز على مقارنة القيمة الإنتاجية للمدخلات بين الدول[1].والدولة بذلك تستطيع دخول الأسواق بميزات تفوق غيرها من الدول الأخرى، إذ تعمل المنظمة على إتاحة الفرصة أمام حرية التجارة والمنافسة دون عوائق، الأمر الذي يحقق الرخاء والنمو الاقتصادي للدولة والاستخدام الأمثل للمواد العالمية[2].

ويعزز ذلك الهدف سعي الدول نحو إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف, وتحقيق حرية التجارة الدولية وقد جاء ذلك في ديباجة اتفاقية مراكش ، لأن الدول أطراف الاتفاقية، تهدف الى رفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة, واستمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي, وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات، بما يتيح الاستخدام

---

[1] Ronald W.jones , Globalization And the Theory Of Input Trade Cambridg ,London ,(1) 2000, p13.

[2] مراد , عبد الفتاح ، شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية , القاهرة ، دار النشر غير معروفة ,1996, ص471

الأقل لموارد العالم, وفقا لهدف التنمية، مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسـائل الكفيلة بتحقيق ذلك[1].

وهذا يكون إيجابيًا ودافعًا قويًا أمام الدولة للدخول في العضوية، إذا ما اسـتطاعت فعـلا أن تستفيد من الميزة النسبية دون عوائق أو شروط أو ضغوط من قبل الدول الكبرى، خاصةً مع وجود التفاوت الكبير في مستوى الاقتصاد بين الدول النامية والدول المتقدمة, والحفاظ علـى الميزة النسبية ودخول الأسواق العالمية بحرية تامة.

ب- الالتزامات الجمركية المترتبة على الدولة العضو في المنظمة:

تتصف منظمة التجارة العالمية بالصفة الشمولية الإلزامية للأعضاء فهي تمثل إطـارا قانونيا ملزما لكافة الأعضاء في تنفيذ كافة الاتفاقات والجوانب المتعلقة بها إضافة الى عـدم جواز تطبيق جزء ورفض الأخر، وإن جوهر الالتزام الذي تطلبه المنظمة من الدول تمثل في إلزام الأعضاء الوصول الى مستوى محدد من الرسوم الجمركية وإزالـة جميـع الحـواجز الجمركية والقيود الكمية والتي تشكل عوائق أمام انسياب التجارة .

على الدولة الراغبة بالانضمام أن تلتزم بشروط واتفاقات المنظمة دون استثناء وأن تقـدم تنازلات للتعريفات الجمركية, فالمنظمة تشترط على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقـديم تنازلات جمركية ضمن جدول يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة[2].

وقد جاء في الميثاق ثلاث قواعد بشأن التعريفات الجمركيـة والرسـوم الأخـرى علـى الصادرات والواردات والتي جاءت في المواد (16) و(17) و(18)[3].

---

[1] سلامة , قواعد الجات:الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة , 1998, ص15.
[2] القمامي, منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية , ص55.
[3] انظر ميثاق منظمة التجارة العالمية

لقد منحت الأمم المتحدة الصفة الشرعية دوليا لحق التدخل على حساب السيادة, وعلى الصعيد الآخر تولت المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية وضع الأمن القومي الاقتصادي رهن شروطها التي تفرضها في علاقات الدول مع المنظمة[1].

و تنص القاعدة الأولى على عدم التمييز في التعريفات الجمركية بناءً على سياسة معاملة الدولة الأكثر رعاية بلا قيد ولا شرط ونصت عليها المادة "16" فهي تلزم كل عضو بأن يعامل الأعضاء الآخرين نفس المعاملة في التعريفات الجمركية واللوائح والإجراءات الجمركية والضرائب الداخلية.

وتضمنت المادة "17" والتي تفرض على الأعضاء التزام الدخول في مفاوضات لتخفيض التعريفات الجمركية بدرجة محسوسة على أن تدمج نتائج المفاوضات في الإنفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة في جنيف عام 1947 وفي حال أخل أي عضو لسبب غير مقنع جاز لهيئة التجارة العالمية أن تأذن بسحب مزايا معينة يستفيد منها العضو المخل بناءا على نص الدولة الأولى بالرعاية.

وجاء في المادة "18" من الميثاق انه يحضر على العضو فرض رسوم داخلية على الواردات بمعنى أن الرسوم الداخلية التي تفرض على المستوردات إضافة الى الجمارك يجب أن لا تزيد على الضرائب الداخلية المفروضة على السلع المحلية المماثلة وقد أجاز الميثاق ذلك في حالات استثنائية[2]، وتمنح الاستثناءات حسب ميثاق هافانا فيما يتعلق بتخفيض القيود الجمركية للسلع الزراعية وبإنشاء صناعات غذائية وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتزول الاستثناءات بزوال الأسباب ويسمح للدول النامية الاستفادة من هذه الاستثناءات في الحدود التي لا تضر بالمصالح الصناعية.

---

[1] عتريسي، طلال , العولمة أثرها في المجتمع والدولة, ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ط1 ,2002, ص52.
[2] ميثاق منظمة التجارة العالمية ، المادة 16 ،17 ، 18

ومع كل ما تضمنه ميثاق هافانا من استثناءات تراعي الوضع الخاص للدول النامية إلا أن الاتفاقية تعتبر عبأ كبيرا على الدول النامية؛ فهي فتحت الباب بلا حدود أمام تسهيل انسياب التجارة باتجاه دول الشمال التي يشكل عدد سكانها بالنسبة لعدد سكان العالم ما لا يزيد عن 20% في حين تمتلك 80% من الثروات العالمية[1].

وقد استمرت عملية التفاوض حول التنازلات الجمركية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية حتى آخر جولة من المفاوضات والإعلان رسميا عن إنشاء المنظمة،بل أن التخفيضات الجمركية تجوزت السلع لتشمل مجال الخدمات والملكية الفكرية والتي شملت إضافة الى التعريفات الجمركية القيود والتدابير غير التعريفية، شكلت التزامات مفروضة على اكثر من 90% من التجارة الدولية.

وجميع التخفيضات الجمركية التي تقدمها الدول في جداول الالتزامات والمتضمنة في اتفاق هافانا يمكن حصرها في صورتين هما[2]:

1- التخفيضات الجمركية المباشرة من خلال المفاوضات التي تدور في إطار منظمة التجارة العالمية.

2- التخفيضات الجمركية غير المباشرة وتكون من خلال تطبيق النص في الاتفاقية داخل منظمة التجارة العالمية على مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

ويدخل مبدأ التخفيضات الجمركية حيز التنفيذ عن طريق مطالبة كل دولة عضو في المنظمة إعداد قائمتين رئيستين تتضمن الأولى المنتجات التي يرغب العضو التوسع في تصديرها إلى العالم الخارجي ويطلب من الأطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخول أسواق هذه البلدان أما الثانية فتتضمن السلع التي يكون العضو

[1] اللفماني، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والايجابية، ص34.
[2] علام، كمال،الجات ونهب الجنوب،مركز المحروسة للبحوث والدراسات،القاهرة،1996،ص46.

مستعدا لإجراء تخفيضات جمركية عليها وتعتبر هذه المقومات الأساس الـذي تقـوم عليـه المفاوضات بين الدول الأعضاء بالمنظمة ويخضع هذا المبدأ لاستثناءات هامـة فـي الـدول الآخذة في النمو حتى تقوى على المنافسة المحلية والدولية.

ج- الشروط المفروضة على الدولة العضو في المنظمة:

بما أن منظمة التجارة العالمية تقوم على تحرير التجارة الدولية، هـل مـن المتوقع أنها تستطيع تحرير تجارة الدول الغربية الكبرى وفتح أسواقها، بنفس الشكل الذي تطلبه من الدول الأخرى ؟ وأنها تطلب منافسة عادلة بين المنتجين، وليس بين الحكومات، وهذا يعني سيطرة الرأسمالية والشركات بشكل واضح وكبير، بالإضافة إلى دعوتها إلى رفع قوانين وأعراف دولية تجارية، ولكن من وضع هذه القوانين، وفي مصلحة من تصب[1]؟

وتقع الدول النامية تحديدا في مواجهة مع التغيرات التـي سـتنقص مـن صلاحيتها السياسية والاقتصادية والتنظيمية والمالية، بالإضافة إلى تحملها نفقات ناتجة عن تخفيض الجمارك ، بينما يدفع بتلك الدول إلى فرض الضرائب ؛ لإيجـاد بـديل لمصدر دخل ثابت تعتمد عليه تلك الدول إن لم تكن معظمها .

لاشك بأن الاقتصاد العالمي تتحكم فيه ثلاث مؤسسات عالمية، بما فيها منظمة التجارة العالمية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد تم التأكيد على ذلك بعد مؤتمر (سياتل) عندما تم اعتماد العديد من المقاييس الجديدة واتفاق الأعضـاء على مجموعة خطوات لمساعدة الدول الفقيرة؛ للاستفادة بشكل اكبـر مـن النظـام التجاري العالمي وضمان الوصول إلى أسواق الـدول المتقدمـة وزيـادة المسـاعدة

[1] العصيمي، منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية ص56.

التقنية، وذلك من خلال زيادة التعاون بين المنظمة وغيرها من المؤسسات التي تشجع التنمية خصوصا البنك الدولي[1].

وبعد مؤتمر (سياتل) تجاوز عدد الأعضاء (140) عضوا، مع وجود (30) دولة تمثل اكثر من (1.5) بليون شخص، يحاولون الدخول في المنظمة ، وهم جميعهم يرغبون في أن يكونوا جزءاً من آلية صنع القرار ضمن المنظمة[2].

ونصت المادة الثانية عشرة من الفقرة الخامسة في قرارات المنظمة، المتعلقة بقبول اتفاق تأسيس منظمة التجارة العالمية والانضمام، لها بأن البلدان غير الأعضاء في (الجات) تستطيع أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية عن طريق التفاوض على الانضمام ويجب عليها خلال المفاوضات أن توافق على تعديل التشريعات الوطنية؛ لتتفق وقواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف بالإضافة إلى تعهدها بتخفيض التعرفة الجمركية وتعديل أنظمتها؛ لتسهيل وصول السلع والخدمات الأجنبية إلى أسواقها، ويشار إلى هذه التغيرات بأنها "ثمن تذكرة الدخول " وكل هذا يسمح للدول المنظمة بالاستفادة من التخفيضات الجمركية والالتزامات الأخرى التي تعهدت بها البلدان الأعضاء في السابق، وذلك وفقا لمبدأ الدولة الأكثر بالرعاية[3].

ونلاحظ مما سبق أنه على الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تكون على قدر كبير من الاستقرار السياسي، والالتحام الوطني داخل المجتمع وسيطرة الديمقراطية فهي أي " المنظمة" تطلب الكثير من الدول التي ترغب في الانضمام إليها، ولكي

---

[1] Heinz operz , What Happened in Seattle And Aoter?, System Review Reform Amb Thought forum Amman , WTO Trading ,Amman, 2002,p27

[2] Heinz Operz,What Happenad In Seattle and Aoter?,Ipid,P27

[3] امانة الكومنولث دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص37

تستطيع الدولة أن تغير قوانين وتعدل أخرى، وأن تسن تشريعات جديدة: اقتصـــادية وماليـــة ستر افقها آثار سياسية واجتماعية لابد لها من استقرار يمكنها من ذلك.

لقد وضعت منظمة التجارة العالمية شروطا أساسية لتحقيق أهدافها متمثلة في تحريــر التجارة والاستمرار في الحركة نحو تحقيق النمو للدول الأعضاء , وتحرير التجــارة يعمــل كجزء من نظرية الدولاب والتي تؤكد على ضرورة استمرارية الحركة وعدم وجود أي توقف يؤدي الى تراجع وارتداد. فتحرر التجارة عامل مهم للمساهمة في نمو الدول النامية فقد شهدت الدول ذات الاقتصاديات المفتوحة معدل نمو 4,5% في السبعينيات والثمانينيات بينما الــدول ذات الاقتصاد المغلق كان معدل النمو 0,07%سنويا , فلاقتصاد المفتوح يتضاعف فيه النمو كل 16 سنة بينما الاقتصاد المغلق يحتاج إلى مئات السنين.

وقد ذهبت المنظمة الى وضع آلية ممارسة وتنفيذ مهام وتحقيق أهدافها والتي تمثلــت بمبادئ وشروط عامة أساسية لا يمكن لأي عضو دخول المنظمة إلا بعد أن يجتاز الامتحــان ويرضخ لتلك المبادئ ويثبت قدرته على تطبيقها على جمع القطاعات من سلع وملكية فكريـــة وخدمات وهذه المبادئ هي التي قامت عليها اتفاقيات الجات 1947و المتمثلة بمبادئ أساسية أربعة :

أولا : تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

يعتبر المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه اتفاقية منظمة التجارة العالميـــة وهــو الســبيل لتحقيق الهدف النهائي للمنظمة والمتمثل في تحرير التجارة الدولية وفتح الأســواق وســهولة الوصول إليها فمبدأ الدولة الأولى بالرعاية يفرض على كل دولة عضو أو التي ستصبح عضو يفرض عليها في حال وصولها إلى أي اتفاق مع أي عضو أخر أن تمنح كل طرف متعاقــد

فورا –و دون شرط أو قيد- جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي توصل إليها وتم منحها لبلد أخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد .

ويترتب على هذا المبدأ التزام جديد على الدولة العضو مجرد قبولها وانضمامها إلى المنظمة وهو المبدأ الذي نصت علية المادة الأولى من اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتي يترتب عليها أن أي ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى تتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد أو التصدير، أي كان نوعها، أو فيما يتعلق بتحويل المدفوعات الدولية لتحويل الصادرات أو الواردات أو بالنسبة إلى القواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية بمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشئ في أي دولة أخرى (متعاقدة أو غير متعاقدة لافرق) أو بالمنتج المتجه إليها سوف تمنح الدولة المتعاقدة فورا من دون قيد أو شرط لكل الدول المتعاقدة الأخرى[1].

وتؤكد هذه القاعدة على مبدأ عدم التمييز في المعاملة إلا انه يوجد بعض الاستثناءات للقاعدة ومنها التجارة بين البلدان الداخلة في ترتيبات جمركية إقليمية والتي تقرر رسوما جمركية تفضيلية أو لا تفرضها على الإطلاق وكذلك الاستثناء الوارد ضمن نظام" ألا فضليات المعمم إطاره تقوم الدول المتقدمة بتطبيق نسب تعريفية تفضيلية على وارداتها من الدول النامية أو تعفيها منها[2].

ثانيا: عدم التمييز في المعاملة:

بموجب هذا الشرط يترتب على الدولة وجوب تجنب معاملة السلع المستوردة معاملة أدنى من السلع المحلية المماثلة دون مقتض قوي ولا يجوز استخدام المعايير و العلاقات

---

[1] الميموي، الجات وأخواتها، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995، ص17.
[2] امانة الكومنولث ، مركز التجارة الدولية ، لندن، دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي، ط2 ، 1999 ، ص7.

البيئية كأداة للتمييز ضد منتجات الدول الأخرى أو فيما بينها على أساس أن الدول المصدرة لا بد وان تتبع سياسات أو تطبيق شروط معينه.

ووفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية فأنه يحضر على الدولة ان تميز السلع من حيث المنشأ أو التمييز بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها المنتجة محليا سواء بالأنظمة المحلية أو بفرض الضرائب المحلية كالضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على المنتج المستورد, على ان لا تتجاوز النسبة المستحقة على المنتج المستورد بعد دخوله سوق الدولة المستوردة واستيفاء الضرائب والرسوم الجمركية إلا تتجاوز النسبة المستحقة على المنتج المحلي[1].

وان التمييز بالمعاملة بين المنتجات الأجنبية والمحلية عند منح العلاقة البيئية يخالف القواعد العامة لمنظمة التجارة العالمية إذا ماتم اعتمادها من اجل استبعاد المنتجات الأجنبية المماثلة للمنتجات المحلية ولكي يتم التزام الدول بتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية فانه يجب ان تكون المنتجات في الدولة المصدرة مطابقة للمعايير والشروط المتعلقة بالمنتجات المحلية في الدولة المستوردة , وحتى تكتسب معايير الدولة المستوردة وشروطها الشرعية يجب ان تطبق ذات المعايير على السلع المحلية والمستوردة, اما الاستثناءات المتعلقة بالصحة والسلامة العامة فهي تستلزم ان تكون السلع المستوردة تتوافر فيها المواصفات التي تحقق هذا الغرض ولا يسمح باستيرادها[2].

ثالثا: الشفافية وحماية الصناعة المحلية بواسطة التعريفة الجمركية .

على الدولة الالتزام بالشفافية التي ترسخ إقرار قاعدة أساسية تتلخص في تفضيل الرسوم الجمركية الصريحة دون الحواجز الجمركية وفي حالة الضرورة القصوى يفضل الاتجاه نحو الحماية الجمركية وإن اللجوء إلى الرسوم الجمركية في تلك الحالات يعتبر أفضل

---

[1] دليل الأعمال , اتفاقيات منظمة التجارة العالمية , ص7

[2] عبد العظيم, الجات والتحديات, طنطا, أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, 1996,ص50-ص52.

القرارين[1] ومع إن منظمة التجارة العالمية تؤيد حرية التجارة وتهدف إلى ذلك ألا أنها تقر بان الدول قد تحتاج إلى حماية إنتاجها المحلي أمام المنافسة الأجنبية ولكنها تطلب من الدول أن تكون الحماية في حدودها الدنيا من خلال التعريفة الجمركية ولضمان ذلك فان المنظمة تمنع الدولة العضو من فرض القيود الكمية إلا في عدد محدود من الحالات[2].

رابعا المفاوضات:

يفرض مبدأ المفاوضات على الدولة ضرورة اللجوء إلى المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وذلك وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة وهي القاعدة التي يتم في ظلها توسيع نطاق المفاوضات الثنائية في العلاقات التجارية الدولية[3].

ووفقا لمبدأ المفاوضات فانه يتم ربط التعريفات الجمركية للدولة العضو من خلال اتفاق الأعضاء في المنظمة على تخفيض الحماية الممنوحة للمنتجات المحلية والعمل على إنهائها حيثما أمكن, وذلك عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الأخرى المفروضة على التجارة من خلال مفاوضات تجارية متعددة الأطراف، ويجب ربط التعريفة التي يتم تخفيضها إلى مستوى معين، ولا يتم زيادته في المستقبل بمجرد إدراجها في جدول الالتزامات الوطنية للدولة والذي يعتبر جزءا من النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية[4].

---

[1] كمال, الجات ونهب الجنوب ، ص27.
[2] مركز التجارة الدولية , دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، الكومنولث ، 1995, ص6.
[3] كمال, الجات ونهب الجنوب ، ص27.
[4] دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ص7.

المبحث الثاني:مؤشرات تحديد السيادة من خلال منظمة التجارة العالمية:

يمكن اعتبار المؤشرات التالية قيودا على السيادة , للدولة العضو

اولا : السلع.

ثانيا : الملكية الفكرية.

ثالثا : الخدمات.

وسنقوم بعرض هذه القيود كلا على حده.

المطلب الاول: التنازلات في قطاع السلع

يعد تحرير التجارة في السلع وتحقيق المزيد من التحرر والتوسع في التجارة العالمية، بما في ذلك تحسين فرص النفاذ الى الأسواق من خلال تخفيض القيود التعريفية وإزالة التعريفــة من أول أهداف المفاوضات بشأن التجارة في السلع، وتشمل التجارة في السلع كما ورد فــي الإطار العام لجولة أوروغواي واتفاقياتها ما يلي[1]:

أ- التجارة في السلع الزراعية.

ب- التجارة في السلع الصناعية بما في ذلك المنسوجات والملابس.

ج- اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

لقد اتجهت منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها إلى تحرير التجارة الدولية في مجال السلع مع استثناء السلع الزراعية والمنسوجات، التي بقيت خارج إطار المفاوضات إلى أن دخلــت المفاوضات لاحقا وبمراحل متقدمة بعد جولة الاورغواي.

ولم تحضَ التجارة بالسلع بين الدول النامية من جهة والمتقدمة من جهة أخرى بالأهميــة نفسها في التفاوض أو التركيز، ويعود ذلك إلى أساس مبدأ التفاوض القائم على التبادلية، الذي

---

[1] عبد المجيد، عبدا لمطلب ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، القاهرة، الدار الجامعية، 2003، ص60.

يقتضي على أن ما تقدمه الدولة من عروض لتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها، لابد أن يتوازن مع المنافع التي تعود عليها مما تقدم البلاد الأخرى من عروض مماثلة، ولم تكن الدول النامية في وضع يسمح لها بتقديم عروض وتنازلات تساير مصالح الدول المتقدمة، إلا أنها قد استفادت من التنازلات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة لبعضها البعض مستفيدة من مبدأ الدولة الأكثر بالرعاية[1].

وضعت اتفاقية الجات الأصلية (1947) ضوابط لتحرير التجارة في السلع المصنعة باستثناء المنسوجات والملابس، التي تنضم تلك الضوابط عملية إزالة القيود الجمركية وخفض التعريفة الجمركية، وذلك وفق التنازلات التي تقدمها الدول في جداول الالتزامات، وبعد أن يتم التفاوض حولها من قبل الدول الأعضاء، ومن ثم يتم تعميم تلك التنازلات والالتزامات على جميع الدول وفقًا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية ومبدأ عدم التمييز.

لقد نص البروتوكول الخاص بجولة أوروغواي على أن ترفق به كافة الجداول المقدمة من الدول الأعضاء التي تتضمن التنازلات الجمركية والمزايا التفضيلية المتبادلة، بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية مع إلزام العضو بتنفيذ التخفيضات الجمركية المتفق عليها تدريجيا، وبقدر متساوي، على خمس مراحل سنوية، ولمدة خمس سنوات بداء من عام 1995 ، ولقد تميز بروتوكول أوروغواي الخاص بتحرير تجارة السلع بتعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة المتمثلة في احد الأشكال التالية[2]:

1- تحرير كامل للتجارة في قطاع سلعي معين ، بمعنى إعفاء قطاع كامل وكليا من الرسوم الجمركية.

---

[1] كمال , الجات ونهب الجنوب, ص79.
[2] المجدوب, الجات ومصر البلدان العربية من هافانا الى مراكش, ص107-ص108.

2- خفض قيمة الرسم الجمركي بنسبة معينة تحددها الدولة في جداولها ويتم الاتفاق عليها.

3- ربط الرسوم الجمركية عند حد أقصى لا يمكن تجاوزه.

ويمكن الربط بين الشكل الثاني والثالث من أشكال التنازلات الجمركية أي الخفض والربط معا في آن واحد لنفس التعريفة الجمركية، وقد بلغ متوسط الخفض الكلي الناجم عن التنازلات المتبادلة في إطار جولة أوروغواي على السلع الصناعية حوالي 30%من التعريفات السائدة من قبل.

وفيما يلي سيتم استعراض القطاعات الرئيسة في مجال السلع وما يترتب عنها من تنازلات يجب على الدولة تنفيذها في ظل منظمة التجارة العالمية:

أ- تحرير تجارة المنتجات الزراعية:

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي دار حولها خلاف وتفاوض في مجال السلع ومنذ بداية المفاوضات تحت مظلة(الجات 1947) وهي مدار خلاف بين الدول العظمى خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

تعد الدول النامية من اكثر الدول اعتمادا على الزراعة كذلك ، وهي مصدر رئيسي للمواد الخام ومستورد أساسي للمواد الغذائية، بما فيها الدول العربية، إلا أن الحديث عن المفاوضات حول المنتجات الزراعية، والبحث في بدايات التفاوض ، لا نجد فيهما أي ذكر للدول النامية، بل أن الصراع بين أقطاب الدول الكبرى قد رسم ملامح وتفاصيل التجارة بالمنتجات الزراعية، وجاءت الدول النامية إلى مائدة التفاوض لتجد جميع الشروط والقيود المطلوبة فيها جاهزة مع بعض الاستثناءات والأوضاع الخاصة بالدول النامية، وما من خيار أمام تلك الدول إلا القبول والرضوخ لجميع هذه الشروط ، والدخول في تفاصيل جاءت حسب

مصالح تخدم الدول المتقدمة، التي جاءت إفرازًا لصراع طويل، شهدته جميع مراحل التفاوض وجولات (الجات).

لجولة الاورغواي أهمية خاصة اكتسبتها من خلال ما تضمنته من مواضيع وجوانب جديدة يتم التفاوض عليها، لأول مرة مثل موضوع التجارة في المنتجات والسلع الزراعية وكذلك إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجيًا حتى بداية عام 2005، إذ اصبح التحرير في مجال السلع يعني تحرير السلع الزراعية ، والسلع الصناعية، من القيود التعريفية وغير التعريفية، وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية.

فقطاع الزراعة والمنسوجات يحتل اكثر من ثلثي مخرجات العالم مما يشكل عائدا مهماً جدا وضخماً بالنسبة للدول المنتجة خاصة الدول النامية ،التي تشكل 75% من الأعضاء في المنظمة، وهي غير راضية عن نتائج الاورغواي حول عدم قيام الدول المتقدمة بفتح الأسواق أمام منتجاتها بشكل كبير وتحديدا في مجال الزراعة والمنسوجات، بينما حققت وصولاً ملحوظاً إلى أسواق الدول النامية وشكلت التزاماً منظماً في مجال الاستثمارات التجارية والملكية الفكرية[1].

قطاع الزراعة وجولة أوروغواي :

وقد ترتب على الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية التزامات فرضت عليها تنازلات محددة في قطاع الزراعة جاءت في جولة أوروغواي، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- يجب على الدولة العضو تحرير التجارة في المنتجات الزراعية على ان يكون تحرير التجارة الدولية في القطاع الزراعي تحريراً تدريجيًا، وأن يتم إلغاء كافة القيود غير الجمركية

Heinz Operz,What Happenad In Seattle and Aoter? , npid , p25-27.

(القيود الكمية , الحصص المتوسطة , حظر الاستيراد) وان تقتصر على التعريفة الجمركية فقط[1]

2- العمل على خفض الدعم المقدم للصادرات الزراعية في الدول الأعضاء ضمن فترة زمنية محددة[2]

3- الالتزام بتقديم تنازلات تتعلق بخفض التعريفات الجمركية من المحاصيل والمنتجات الزراعية بمتوسط 36% بالنسبة للدول المتقدمة و24% بالنسبة للدول النامية، وذلك خلال الفترة الزمنية المحددة[3]

4- ضمان حد أدنى لفتح أسواق الدولة العضو أمام الواردات من المحاصيل الزراعية ومنتجاتها و الحفاظ على المستوى المطلوب وهو 5% على الاقل[4].

5- إلزام الدولة بخفض الدعم المحلي وهو الدعم الذي يوجه إلى الصادرات من المحاصيل والمنتجات الزراعية، وفي حال كان الدعم الداخلي أو المحلي اقل من 5% فإن الدولة لا تلتزم بتطبيق أية تخفيضات[5].

وتحدد اتفاقية المنتجات الزراعية للدولة القياس الكلي للمساندة أي المستوى السنوي للمساندة والمقدرة نقديا، والمقدمة كمنتج زراعي لصالح منتجي المنتجات الزراعية الأساسية، أو بدون تحديد المنتج، وتعرف المنتجات الزراعية الأساسية بأنها المنتج في حالته العملية لبداية نقطة البيع، وعلى كل عضو تقديم تنازلات وفق جداول التزامات تتضمن إجراءات خفض المساندة المحلية، وامتيازات النفاذ للأسواق ، وتخفيضات التعريفة حيث نصت الاتفاقية

---

[1] عبدا لمجيد, الجات وآليات منظمة التجارة العالمية, ص61-ص64.

[2] محمد، عبيد محمد, البلدان الاسلامية ومنظمة التجارة العالمية , الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية, 2002, ص31.

[3] عبد المجيد، الجات والبات منظمة التجارة العالمية ، ص62.

[4] العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص ،ص78.

[5] عبد المجيد ، الجات واليات منظمة التجارة العالمية , ص63.

على أن العضو لن يقدم مساندة لصالح المنتجات المحلية بالزيادة عــن مســتويات الارتبــاط المحددة بجدوله والمحدد به المنتجات أيضا، وعدم تأثر الاستيراد بأي رسوم أخرى تفرض[1].

إن الجانب الثاني من التجارة السلعية قد انصرف إلى المنتجات الزراعية، وبما أن تلــك المنتجات وفي ظل (الجات 1947) كانت تتسم بكثرة القيود الكمية وارتفاع الرسوم الجمركية كان من الضروري وفق التنظيم الجديد المنبثق عن جولة أوروغــواي إلغــاء هــذه القيــود والاستعاضة عنها برسوم جمركية.

وحسب تقارير منظمة التجارة العالمية فإن 30% من تلك القيود تحولت إلى الرسوم بعــد سنة واحده من إنشاء المنظمة، ويلتزم الأعضاء بتقليص هذه الرسوم تــدريجيا خــلال ســت سنوات بنسبة معدلها 36% بالنسبة للدول الصناعية، وعشر سنوات بنسبة معدلها 25% ،فيما يخص الدول النامية ولا تتأثر الاتفاقات التي تخص الصادرات الزراعية للدول العربية، التــي تعتمد على الاتفاقات التفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين ومن بينها اتفاقات كــل مــن المغرب وتونس والأردن مع الاتحاد الأوروبي فصادراتها لا تتأثر بعمليات تحويل القيود إلى رسوم، أو بتقليص الرسوم إلا عندما تنتهي مدة تلك الاتفاقات مع إنها تتأثر سلبا بسبب اتساع السوق والمنافسة التجارية[2].

وعلى الرغم من أهمية قطاع الزراعة بالنسبة للدول النامية، بما فيها الدول العربية مع كل محاولاتها المتعددة خلال الجولات السابقة على جولة أوروغواي لرفع القيود التجارية التــي كانت تفوق صادراتها من المنتجات الزراعية، إلا أنها لم تسفر عن أي تقدم يذكر وذلك بسبب عدم رغبة الدول المتقدمة، واتباعها سياسة فرض القيود لحماية المنتجــين الــزراعيين مــن المنافسة الخارجية؛ مما أدى ألى إحداث اعوجاجات بالغة في الأسعار والسياســات التجاريــة

[1] السيد محمد عبدا لقادر، جات 1994 المضمون ومناهج التوصيف لحماية الصناعةالوطنية في مصروالدول النامية ، القاهرة، الناشر غيرمعروف، 1994، ص52.
[2] نعوش، صباح، العرب ومنظمة التجارة العالمية، الجزيرة نت، ملفات خاصة ،2001، ص4.

للإنتاج على الصعيد العالمي في صورة اختلالات في التركيب المحصولي للدول، وتوزيع الموارد الزراعية[1] ومع دخول قطاع الزراعة إلى مجال التفاوض بين الدول الأعضاء فان ذلك يعني انه قد ترتبت على الدول التزامات محددة يجب التقيد بها.

ويرتبط باتفاق الزراعة جداول التنازلات، التي تقدمت بها الدول بالنسبة للمنتجات الزراعية وألحقت ببروتوكول مراكش واتفاقية منظمة التجارة العالمية، وكذلك القرار الوزاري الخاص بتعويض الدول النامية و الدول الأقل نموا المستوردة الصافية للغذاء عن أية آثار سلبية، قد تنجم عن إصلاح وتحرير قطاع الزراعة واتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية وقد ترتبت على الدول الأعضاء في المنظمة نتيجة اتفاق الزراعة التزام وتعهدات محددة وملزمة في ثلاثة مجالات هي النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي والمنافسة في التصدير بالنسبة للمنتجات الزراعية[2].

(ب) اتفاقية التجارة في المنسوجات والملابس:

بقيت تجارة المنسوجات والملابس خارج نطاق منظمة التجارة العالمية على الرغم من الأهمية التي تحتلها باعتبارها أهم منتجات التصنيع الزراعي واكثر المنتجات تخصصا بالنسبة للدول النامية وتحتل فيها تلك الدول ميزة نسبية وقدرة تنافسية عالمية عالية.

فقد أخضعت التجارة بالمنسوجات والملابس لنظام الحصص منذ عام 1961 وهو نظام يتعارض مع مبادئ الجات أصلا، لقيامه أساسا على القيود الكمية، ففي الوقت الذي كانت تسعى فيه الدول المتقدمة إلى تحرير التجارة، والتوسع بها في إطار المنتجات التي تحقق مصالحها، قامت بتوسيع نطاق استخدام الحصص في هذا القطاع، بعد أن كانت مقتصرة على المنسوجات القطنية اصبحت عام 1974 تشمل كافة المنسوجات والملابس من القطن وغيره

---

[1] السني ، عادل عبد العزيز ، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2002، ص210

[2] السني ، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري ، ص215.

من الألياف الطبيعية والمصنعة وذلك وفقا لاتفاقية الألياف المتعددة multi fiber agranement mfa[1].

تضم اتفاقية المنسوجات أهم الدول المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة وتقوم أساسا على تحديد حصة لكل دولة مصدرة، حصة لكل دولة مستوردة وتجدد مرة كل خمس سنوات، وتقوم الاتفاقية على نظام التعارض مع مبادئ وشروط منظمة التجارة العالمية، وهو نظام الحصص والقيود الكمية، وتشكل صناعة المنسوجات أهمية كبرى بالنسبة للدول النامية، فهي تتمتع بميزة نسبية (كثافة اليد العاملة –انخفاض الأجور – الأصواف والألياف الجديدة) إلا أن تلك الأوضاع التي عاشتها تجارة المنسوجات والملابس قد تغيرت وأخذت مساراً آخر وجديداً بعد دخولها المفاوضات وإطار منظمة التجارة العالمية، لذا فقد خضعت لمبادئ وشروط المنظمة وتحديدا بعد جولة الاوروغواي.

قطاع المنسوجات والملابس وجولة أوروغواي:

حرصت الدول النامية على إدراج قطاع المنسوجات والملابس ضمن القطاعات التي يشملها نظام منظمة التجارة العالمية، وإنهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة، ووضعت ذلك كشرط مسبق ضمن شروط موافقة هذه الدول على المشاركة في جولة المفاوضات الجديدة (جولة أوروغواي) وتمثل هذا الموقف في مرحلة المشاورات التي سبقت بداية جولة المفاوضات.ولقد نجحت هذه الدول في التوصل لاتفاق بشأن المنسوجات والملابس، يهدف إلى تحرير التجارة في هذا القطاع السلعي الرئيس ، وكان ذلك من خلال بندين، يتم البدء فيهما بشكل متواز وهما[2]:

[1] أبو دوح ، محمد، ,منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الإسكندرية ، الدار الجامعية , ص23.
[2] عبد العزيز ، سعيد محمد ، والتجارة العالمية وجات 1994، الإسكندرية ، مكتبة شعاع الفنية ، ط2 ، 1997، ص 107.

1- الاندماج Integration

ويقصد بالاندماج إخضاع تجارة المنسوجات والملابس لمبادئ منظمة التجارة العالمية وذلك ضمن فترة انتقالية تبدأ من 1- 1- 1995و تنتهي في1- 1- 2005. بمعنى مرور عملية الاندماج بفترة انتقالية مدتها عشر سنوات[1]. لتكتمل بذلك عملية الاندماج وإزالة القيود المفروضة على واردات الدول في قطاع المنسوجات والملابس وإخضاع تجارته بالكامل لأحكام ومبادئ المنظمة[2].

2- معدل نمو الحصص quota escalation

ويجري وفقا لأسلوب معدل نمو الحصص العمل على زيادة مطردة في الحصص الكمية المفروضة على بعض منتجات الملابس والمنسوجات، على أن تتم هذه العملية بشكل متواز مع عملية الاندماج وبالفترة الزمنية نفسها من حيث المرحلة الانتقالية المحددة، وعلى ثلاث مراحل تسير جنبا الى جنب مع مراحل الاندماج[3].

ونتيجة لتطبيق أسلوب زيادة الحصص ومعدل نموها ترتب على الدولة العضو تنازلات ترتبط بإلغاء قوائم الحظر والحصص الكمية، وتحرير الأسعار تدريجيًا، وفقاً للنسب الواردة في الاتفاق لكل مرحلة، وتجاوز جميع الصور التي وضعتها الدولة على شكل قيود، تفرضها على وارداتها من المنسوجات والملابس، سواء كانت قوائما بالسلع المحظور استيرادها أو تحديدا لأقصى الكميات المسموح باستيرادها لسلعة بعينها ، أو إقرارا لحد أدنى للسعر، وإن الوصول إلى الاكتفاء بتطبيق الحماية المفروضة على هذا القطاع بالرسوم الجمركية فقط، هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، الذي كانت قد حجبته عن هذا القطاع اتفاقية الألياف المتعددة.

---

1 أمانة الكومنولث ،دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،ص17.
2 المجدوب ، الجات ومصر، ص108.
3 العفوري ،العولمة والجات التحديات والفرص ،ص83.

وقد قيدت الاتفاقية الدول الأعضاء بضرورة اخذ جميع التدابير، وعمل كل ما هو ضروري في مجال تجارة المنسوجات والملابس، وقد حددت جميع السلع من المنسوجات والملابس من اجل الالتزام وضمان تطبيق عادل ومنصف، وعدم التمييز ضد الواردات عند اتخاذ أي قرار أو إجراءات تتطلبها السياسة التجارية العامة، وقد نصت الاتفاقية في هذا الشأن على ما يلي[1]:

1- تحسين فرص دخول المنتجات من المنسوجات والملابس إلى هذه الأسواق عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية ومنح التراخيص.

2- تطبيق القواعد الخاصة بالعدالة والمساواة في تجارة المنسوجات في مجالات الإغراق ومكافحته والإعانات والرسوم التعويضية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

3-تفادي الانحياز ضد الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة عند وضع السياسات التجارية.

(ج) اتفاق إجراءات الاستثمار المصاحبة للتجارة TRMS

تعد اتفاقية إجراءات الاستثمار نموذجا على مدى التوسع الذي طرأ على اختصاصات منظمة التجارة العالمية، فهذه القضية لم تكن موجودة في الدورات السابقة لجولة أوروجواي، وتنحصر في أن قوانين الاستثمار في عدد كبير من البلدان النامية، وبعض الدول المتقدمة، تتضمن أحكاماً تؤثر في المسار الطبيعي للتجارة الدولية ، التي يكون لها اثر شبيه بالأثر الذي يترتب على الحماية الجمركية.

وإذا كانت قواعد الاستثمار موجودة في اتفاقيات المنظمة، فمن الطبيعي أن يعامل الاستثمار والتجارة في البضائع والخدمات بالطريقة نفسها، وهذه الفكرة هي التي أدت إلى

---

[1] العبادي، عبد الناصر،منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، عمان ، دارصفا للنشر والتوزيع، 1999 ،ص69.

اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (nafta) ,كما أن وجود قضية الاستثمار في اتفاقيات المنظمة، أدى بالنهاية إلى اتفاقية (trims) التي كانت ذات نطاق ضيق، قبل أن تسعى العديد من الدول المتقدمة إلى توسيعه، خاصة وان سياسة الاستثمار كانت معتمدة بشكل كبير على كثير من الدول المتقدمة ، وذلك كأداة لتحقيق الكثير من الأهداف مثل التصنيع و نقل التكنولوجيا، وتوسيع التصدير، وان السيطرة على الاستثمار ضروري جدا لتجنب الاحتكار في بعض الدول[1].

على الرغم من اعتبار القوانين التي تفرضها الدولة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية هي عمل مصنف في نطاق الشؤون الداخلية للدولة، ومن ثم لا مجال لإخضاعها لآليات السوق والتجارة متعددة الأطراف، وبالرغم من الاتفاق على ذلك وسيادة هذه المفاهيم، إلا انه قد وجدت بعض الدول من هذه القوانين والأحكام الداخلية المتعلقة بالاستثمار، إنما تؤثر على الكيفية التي تسير بها التجارة الدولية، وهي غالباً ما تؤدي إلى تشويه تدفقات التجارة، لذلك رأت تلك الدول أنه يجب التخلص من تلك الإجراءات وإخضاع العملية لنصوص ومبادئ منظمة التجارة العالمية، نظراً لأن إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وتطبق مبدأ الدولة الأكثر رعاية وعدم التمييز يضر باقتصادياتها.

إجراءات الاستثمار وجولة أوروغواي:

لقد دعا الاتفاق – بشان تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في جولة أوروغواي- الدول إلى إلغاء جميع التدابير المتصلة بالتجارة ، التي لا تنسجم مع مبادئ منظمة التجارة العالمية على مراحل، وقد أعطيت الدول المتقدمة فترة سنتين، والدول النامية خمس سنوات، أما الدول الأقل نموّا فقد تم منحها سبع سنوات على أن تبدأ فترة السماح عام 1995[2].

[1] Safadi, Raed , Opening doors to the world, the American University in Cairo, press Dar El Kutub , Cairo , 1998 , p8.

[2] أمانة الكومنولث ، دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ص205.

ويعود تضمين هذا الجانب "إجراءات الاستثمار الأجنبي"، ضمن تحرير التجارة بالسلع لسببين:[1]

السبب الأول: على اعتبار أن رأس المال بذاته هو سلعة يتم تداولها وفقاً لمبادئ تحرير التجارة السلعية استيراداً وتصديراً، ولا يخلو أي اتفاق لتحرير التجارة من أحكام تقضي بحرية انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء وبهذه الحالة ينظر إلى رأس المال على انه سلعة متداولة.

السبب الثاني: فقد ارتبط بالشركات متعددة الجنسية، والتحول في دور الشركات من الإنتاج بسبب سد حاجة السوق المحلي، إلى الإنتاج من اجل التصدير والتنافس على السوق العالمي والتوجه خارج الحدود للدولة الأم، من اجل الاستفادة من الميزة النسبية، التي يتمتع بها الإنتاج في بلد معين سواءًا كان بتوفر الأيدي العاملة، أو انخفاض تكلفتها أو وفرة المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.

ولما كان الهدف من اتفاقية اجراءات الاستثمار الأجنبي المتصلة بالتجارة TRIMS، هو الحد من تلك التدابير التي تتخذها الدول على التجارة الخارجية فقد تضمنت الاتفاقية قيوداً على الدولة العضو وتنازلات تتعلق بالجوانب التالية:

1) متطلب المحتوى المحلي:

ونقوم الدولة بموجبه باتخاذ إجراءات يتم من خلالها دعم الصناعات التي تستخدم موارد محلية أو شراء سلع من موردين محليين، وقد اعتبر ذلك مخالفاً لمبدأ المعاملة الوطنية المشار إليه في المادة "3" من ميثاق منظمة التجارة العالمية[2].

---

[1] المجدوب , الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش, ص113.
[2] ابو زعرور ، محمد سعيد , الجات ومنظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق , عمان، دار البيارق ,2001, ص52.

2) متطلب موازنة التجارة:

وبموجب ذلك تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات يتم بموجبها عدم السماح للشركات الأجنبية بالاستيراد إلا بالقدر الذي يتناسب مع ما تصدره[1]،2 وهذا أيضا يعتبر مخالفاً لمبدأ المعاملة الوطنية المشار إليه بالمادة "3" من ميثاق منظمة التجارة العالمية[2].

3) القيود المفروضة على الاحتياطيات الأجنبية:

حيث تقوم الدولة بتقييد حرية الشركات الأجنبية في استخدام الاحتياطيات المحلية من العملات الأجنبية في تمويل مستورداتها، إلا بالقدر الذي تحصل عليه من هذه العملات عن طريق عملية التصدير، ويعد ذلك مخالفا للاتفاقية العامة التي تمنع وضع قيود كمية أمام المستوردات حسب ما جاء في المادة "11" من ميثاق منظمة التجارة العالمية[3].

4) القيود الموضوعة على التصدير أو التسويق المحلي[4]:

وتقوم الدولة بفرض شروط على الصناعات الأجنبية، إما بتسويق نسبة من الإنتاج في السوق المحلي، وإما بتصدير نسبة معينة من إنتاجها إلى السوق الخارجي، وهذا أيضاً يعد مخالفاً لمبادئ الاتفاقية العامة، والمشار إليها في المادة "11" من ميثاق منظمة التجارة العالمية، التي تمنع وضع قيود كمية أمام الصادرات أو المستوردات.

وعند اتخاذ الدولة أي إجراء من الإجراءات السابقة، عليها إخبار سكرتارية منظمة التجارة العالمية، عند قيامها بذلك الإجراء خلال تسعين يوماً من تاريخ اتخاذها الإجراء مع الالتزام بإلغائها خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول النامية، وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً مع احتمالية التمديد للدول النامية والأقل نمواً.

---

1 Raed Safadi, apid , p22.

2 أمانة الكومنولث ،دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص207.

3 أمانة الكومنولث دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،ص209.

4 أمانة الكومنولث ،دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،ص209.

وسعياً من الدول المتقدمة نحو الاستمرار في تعزيز تحرير الإجراءات المتصلة بالاستثمار وتفادياً لاعتراض الدول النامية، فقد تقدمت الدول الصناعية المتقدمة عام 1996 بمقترح لمنظمة التجارة العالمية على شكل دراسة، توضح كيفية ربط التجارة والاستثمار في اتفاقية عالمية، ونجحت في جذب بعض الدول النامية إليها، كذلك فقد تقدمت بمقترح إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OEC"، وتضم 28 دولة لاتفاقية مشتركة لحماية الاستثمار "MAI" وتم التوقيع عليها في 1998 ،ومع سعي الدول المتقدمة إلى إقرار تلك الاتفاقية في إطار منظمة التجارة العالمية لكسبها قوة إلزامية وجعلها عالمية، إذ يتم من خلالها تدفق الاستثمار الأجنبي إلى أسواق الدول النامية دون حواجز وعقبات مع توفر حقوق وضمانات قانونية في إطار عالمي، وهذا يعني الحد من تدخل الحكومات في تنظيم دخول الاستثمارات الأجنبية، أو تقييد وتحديد أنشطة الشركات متعددة الجنسية. وما يميز اتفاقية "MAI" أنها تشمل كل صور الاستثمارات الجديدة، ومعاملة المستثمرين الأجانب بنفس معاملة المستثمرين المحليين، إضافة إلى الاستثمارات العينية[1]

[1] عبد المجيد ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، ص75

المطلب الثاني: الملكية الفكرية "TRIPS"

يقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وما يماثلها من إبداعات وحقوق الملكية الصناعية، وما تتضمنه من براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع سواء كان أدبياً أو صناعياً أو فنياً، بجميع حقوقه المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع أو الابتكار[1].

وتعد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية من الاتفاقيات المهمة التي نتجت عن جولة اورغواي فهي تحوي (73)مادة عاملة تضم في جانب منها مجموعة من الأحكام العامة والمبادى الأساسية[2].

ويترتب على هذا التعريف وجوب توفر الحماية القانونية المترتبة على الجهد والنشاط الفكري الجديد، المتميز الذي قام به المبتكر أو الصناعي أو العلمي أو الأدبي أو الفني، وتشمل الحماية جميع الحقوق لصاحبها ، في التأليف والاختراع وتنوع البيانات والنماذج الصناعية، وحماية التصاميم للدوائر المتكاملة والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية والمنافسة المشروعة[3].

فالملكية الفكرية من القضايا البارزة والهامة التي ظهرت جديداً على الساحة وشغلت الدول الصناعية والمتقدمة إذ حرصت على إدخالها في إطار المفاوضات في جولة أوروغواي ، فهي من اكثر الاتفاقيات ذات الدعامات القوية؛ لما لها من حماية عظيمة لفكرة الاستثمار فقد أعطت مجالات الإنتاج والتجارة والبضائع حقوقا تضمن استمرارها ، وكانت بداية ظهورها

---

[1] عبد المجيد ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، ص84.
[2] السيد ، عاطف ، الجات والعالم الثالث ، الإسكندرية ، مطبعة رمضان واولاده ، 1999، ص65.
[3] اللقماني ، منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية، ص83.

في نهاية السبعينات كنتيجة طبيعية للعولمة وزيادة دور المعرفة والتكنولوجيا علـــى صـــعيد التنافس العالمي[1].

ولعل اهتمام تلك الدول بإدخال الملكية الفكرية إلى قواعد ومبادئ منظمـــة التجـــارة العالمية يعود إلى استئثار الدول المتقدمة والصناعية بالغالبية العظمى من براءات الاختـــراع والعلامات التجارية الشهيرة والمؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة، فالدول النامية حتى عقـــد السبعينيات لم تتمكن من الحصول إلا على 6% فقط من اصل 3.5 مليون بـــراءة اختـــراع، بينما حصلت الشركات متعددة الجنسيات وفي الفترة نفسها على أكثر مـــن 80% مـــن هـــذه البراءات[2]

إن حماية حقوق الملكية الفكرية التي تأتي في القانون المدني ضمن الحقوق المعنويـــة المالية، لان هذه الحقوق التي تم ابتكارها من خلال الجهد الفكري تقيم بالمال فيكون لها قيمـــة اقتصادية تعتمد بشكل أساسي على الفائدة المتحققة للأفراد من هذا الجهد الفكري، وبحماية هذا الحق يمكن تشجيع الإبداع الفني والتكنولوجي الجديد.

ونظراً لتفاوت مستويات حماية براءات الاختراع وحقوق الطبع والعلامات التجارية من دولة لأخرى بدرجة واضحة، وعدم الالتزام بالقوانين المحلية في حماية تلك المجالات؛ فقد أدى ذلك إلى نشوب العديد من الخلافات بين دول العالم، خاصةً بين الدول المتقدمة من جهـــة والدول النامية من جهة أخرى[3].

مع أن أساس الملكية الفكرية كان ينظر إليها على أنها مسألة فنية بالدرجـــة الأولـــى وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرة التنافسية الدولية، إلا أن هذه الدول اكتشـــفت بأن عملية التقليد في مجال الملكية الفكرية تؤثر سلباً على تجارتها الدولية، لذلك سعت تلـــك

Safadi , Ipid , p33. [1]

[2] كمال , الجات ونهب الجنوب , ص35.

[3] العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص , ص94.

الدول إلى حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأعمال الإبداعية من خلال العديد من الاتفاقات الدولية,وقد دخلت حقوق الملكية الفكرية في إطار الاتفاقات الدولية منذ اكثر من مائة عام[1].

وترجع أول اتفاقية دولية تنظم حقوق الملكية الصناعية إلى عام 1883، حينما تم التوصل إلى الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية (باريس) لحقوق الملكية الصناعية ثم اتفاقية (برن) للمصنفات الفنية والأدبية في عام 1886، وأنشئ لكل اتفاقية أمانة فنية أطلق عليها اسم المكتب الدولي، وفي عام 1893 اتحد المكتبان، وتشكل إدارة مشتركة للاتفاقيتين الدوليتين، واستمر نشاط المكتب الموحد وتزايد عدد الاتفاقات، الدولية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية، حتى تم التوصل إلى إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO" في عام 1967، ودخلت حيز النفاذ عام 1970، ثم تحولت إلى إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في عام 1974، التي ضمت أكثر من (147) دولة وتشرف على 23 اتفاقية دولية تتناول حقوق الملكية الفكرية بمختلف جوانبها وإجراءاتها.[2]

ومن أهم الاتفاقات التي تنظم الملكية الفكرية وتحميها أيضاً، وإضافةً إلى اتفاقية "برن" لحماية حقوق التأليف واتفاقية "باريس" لحماية الملكية الصناعية، هناك اتفاقية روما لحماية حقوق المجاورة (الإذاعة والبث) واتفاقية (واشنطن) للدوائر المتكاملة، ومع وجود جميع تلك الاتفاقيات الدولية إلى جانب المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO" إلا أن الدول المتقدمة بشكل عام والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، قد أصرت على إدراج

---

[1] العيسوي ، إبراهيم ، الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط3, 2001, ص85.
[2] المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش ,ص143.

هذا الموضوع في مفاوضات أوروغواي وعلى الوصول إلى اتفاق بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية[1].

لأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO"، وفي كثير من الدول الصناعية وتحت تأثير وضغط رجال الأعمال في تلك الدول، كان ينظر الى الاتفاقيات المدرجة في إطارها، على أنها غير مقنعة، وأثبتت عدم صلاحيتها وقدرتها على إيجاد رقابة فعالة على عمليات التقليد في مجال الملكية الفكرية وان هناك إجراءات وأحكاماً أقوى لحقوق الملكية الفكرية يمكن اعتمادها في إطار منظمة التجارة العالمية عنه في إطار الـ(WIPO) والتي يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

1) وجود آليات أسهل لاعتماد إجراءات وأحكام جديدة في ظل منظمة التجارة العالمية وذلك لان أعضاءَها لم يشكلوا مجموعات تصويت بسبب اختلاف مصالحهم.

2) إمكانية الوصول إلى اتفاق عام وأوسع وأكثر شمولية في ظل منظمة التجارة العالمية ، وذلك نتيجة اتساع إطار المفاوضات ووجود مشاركة واسعة في المناقشات.

3) نظام فض المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية يعد أكثر فاعلية منه في منظمة الـ(WIPO) .

تعد الاتفاقات الجديدة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية تأكيداً على الالتزام بأحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مع ما نصت عليه الاتفاقية الجديدة من التأكيد على تطبيقه وسريان شرط الدولة الأولى بالرعاية،

[1] العبادي ، عبد الناصر, منظمة التجارة العالمية والاقتصاديات الدول النامية، ص80.
[2] كمال , الجات ونهب الجنوب، ص85.

الذي ينص على منح نفس المزايا التي تمنح لدولة ما إلى باقي الأطـراف جميعهـا, شـرط المعاملة الوطنية، التي تمنح للأجانب نفس المعاملة الممنوحة للمواطنين[1].

كما نصت الاتفاقية على ضرورة ضمان فاعلية توفير الحاجة لحقوق الملكية الفكرية عن طريق وضع الإجراءات وتعديل القوانين والتشريعات؛ لتكون فعالة تضمن حصول صـاحب الحق على حقوقه، مع ضمان عدم استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشـروعة، ويبدأ الالتزام بهذه الاتفاقية في 1996/1/1 على أن تمنح الدول النامية فترة زمنية أطـول، حيث تطبق في 2000/1/1،وإعطاء مهلة أطول لبعض براءات الاختـراع زيـادة خمـس سنوات إضافية، أي يمكن الالتزام بها في 2005/1/1، ولقد اعتبر ذلك حلاً وسـطاً بـين المصالح المتعارضة للدول التي شاركت في المفاوضات[2].

الحقوق التي تضمنها حرية الملكية الفكرية :

تشمل حقوق الملكية الفكرية في إطار الاتفاقية التي جاءت تحت مظلة منظمـة للتجـارة العالمية أنواع عديدة وهي:

1) **حقوق النشر Copy Rights:**

وتشمل الالتزام بنصوص اتفاقية (بيرن) للأعمال الأدبية والفنيـة، وكـذلك معاملـة بـرامج الحاسوب والتسجيلات الصوتية، معاملة الأعمال الأدبية والفنية؛ بمعنى جواز قيـام منتجـي برامج الحاسوب والتسجيلات الصوتية السماح أو عدم السماح بالتأجير التجاري لأعمالهم[3].

كماً تشمل حقوق النشر منح الحماية للممثلين Performers لمدة خمسـين عامـاً، وكذلك منتجي التسجيلات الصوتية، بمنع بث أعمالهم على الهواء أو تسجيلها دون اتفـاق أو إذن مسبق، ولا تشمل الاتفاقية حماية الحقوق المعنوية، بمعنى حق المؤلف أو الممثـل بعـدم

---

[1] العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص ، ص95

[2] عبد العليم، احمد. الجات والبلدان النامية، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية، القاهرة، 1995، ص67

[3] السيد ، الجات والعالم الثالث ، ص68.

تشويه صورته أو أحداث تغيير عليها، بما يسيء إلى صورته كالتغيير الـذي يجـري علـى الأفلام القديمة، وأخيراً تشمل حقوق النشر ضمان حق مؤسسات البث المحلية، منع التثبيت أو إعادة إنتاج التثبيت وإعادة إنتاج هذه المؤسسات لمدة لا تقل عن 20 سنة[1].

2) العلامات التجارية Trade Marks:

وهي أي علامة أو مجموعة علامات قادرة على تمييز سلعة أو خدمة عن غيرها من السلع أو الخدمات، ويمكن تجديد تسجيل العلامة إلى ما لا نهاية، وبعد كل عملية تسجيل تمتد فترة الحماية سبع سنوات، مع مراعاة فترة حماية أطول للعلامات التجارية المعروفـة عـن العلامات التجارية غير المعروفة، ويمنع استخدام العلامات التجارية المحليـة مـع العلامـة الأجنبية[2]. وقد ورد ذلك في المواد 15 و19 من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية[3] .

3) المؤشرات الجغرافية Geographical Indications:

والمؤشرات الجغرافية تكون من خلال إشارات توضع على السلع، من اجل التعريف بمصدر السلعة الجغرافي، وهذا يفيد المستهلك بمعرفة نوعية السلعة وخصائصها وشهرتها، وفي ظل الاتفاقية يمنع استخدام هذه الإشارات بما يضلل المستهلك عن اصل السلعة ومصدرها، ويكون ذلك المنع من خلال الوسائل القانونية المتاحة، ويستثنى من ذلك الأسماء التي تشير إلى جنس السلعة[4] 3.Generic Names وقد ورد ذلك في نص الاتفاقية (المادة 22)[5].

4) التصاميم الصناعية Industrial Designs:

ويقصد بها التصاميم التي يتم بواسطتها تحديد الشكل النهائي للمنتج ذاته وللغلاف.

---

[1] ابو زعرور، الجات ومنظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق، ص54-ص56.
[2] ابو زعرور، الجات ومنظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق ص55.
[3] حشاد نبيل، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مصر، دار ايجي للطباعة والنشر، ط2، 1999 ، ص151.
[4] ابو زعرور ، الجات ومنظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق، ص65.
[5] ميثاق منظمة التجارة العالمية ، (المادة 22)

وتمنع الاتفاقية لمدة عشرة سنوات بيع سلع لها نفس التصاميم الأصلية من غير مالكيهـا، أي منع بيعها من طرف ثالث. ويشترط بالتصاميم الصناعية التي تطبق عليها الحماية بأن تكـون أصلية وجديدة وتختلف التصاميم السابقة المعروفة وأن تختلف بالخصائص أيضًا[1].

5) براءات الاختراع Patents:

ويقصد بها إقرار حقوق ملكية على الاختراعات بشرط أن يكون الاختراع المـراد تسـجيله جديدا, ويتضمن خطوة ابتكارية, ويجب ان يكون قابلاً للاستغلال الصناعي, والاختراع هـو الفكرة الجديدة التي تسمح من خلال الممارسة بحل مشكلة معينة في المجال التكنولوجي[2].

سواء كانت براءات الاختراع الجديدة قابلة للاستخدام الصناعي أو يفيد في طريقة إنتـاج جديدة، وكذلك السلع التي تنجم عن استغلال هذه الاختراعات،وان براءة الاختراع مضـمونة لأي مخترع بغض النظر عن البلد الذي نشأ فيه الاختراع، ومن الممكن أن لا تعطى بـراءة الاختراع لأي منتج إذا كان استغلاله يسيء للناس والأخلاق ولا للاختراعات التي تؤثر سـلبا على علاج الأمراض وتشخيصها[3] , فقد قدمت الاتفاقية لجميع هذه الاختراعات حماية لمـدة 20 سنة، وقد تم استثناء الاختراعات التالية[4]:

1.الاختراعات التي يتعارض استغلالها مع الأخلاق العامة.

2.أساليب الجراحة وطرق علاج وتشخيص الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان.

3.العمليات البيولوجية لإنتاج الحيوانات والنباتات باستثناء العمليات البيولوجية وغير البيولوجية منها.

---

[1] دليل لمانة الكومنولث دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية, ص324.
[2] السيد ، الجات والعالم الثالث , ص71.
[3] Safadi , Ibid, p30.
[4] السيد، الجات والعالم الثالث، ص68-ص69.

6) تصميم الشكل الخارجي للدوائر المتكاملة Lay-out Design Of Integrated Circuits:

وضمنت الاتفاقية فترة حماية 10 سنوات للتقيد بأسس معاهدة واشنطن المتعلقة بحماية الشكل الخارجي للدوائر المجمعة, ووفقا للاتفاقية فإنه يمنع استيراد أو بيع أو توزيع أي تصميم تخطيطي يتمتع بالحماية دون إذن مسبق، ويعد القيام بذلك عملاً غير مشروع وتبرز أهمية حماية هذا القطاع لدوره الرئيسي في صناعة الأجهزة الإلكترونية والتطور التكنولوجي الهائل[1].

7) حماية المعلومات السرية Protection Of Undisclosed Information:

فرضت الاتفاقية على حكومات الدول الموقعة على الاتفاقية حماية المعلومات التي لها قيمة تجارية وخاصة عند فحص السلع الجديدة أو عند عملية تسجيل العلامات التجارية أو براءات الاختراع[2]. وتعد المعلومات سريةً لكونها لا يمكن معرفتها أو تداولها بين أوساط المتعاملين في النوع المعني من المعلومات، ولذلك يكون لها قيمة تجارية[3].

وعلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تلتزم وتتعهد بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية وتطبيق الإجراءات الرادعة لانتهاك هذه الحقوق، بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية[4].

وعلى الدولة الربط بين مصالح الدول في مجال الملكية الفكرية ومصالحها التجارية الأخرى، وهو ما كان يتم بصورة فردية ، وفقًا لسياسة كل دولة حيث لم يسبق تناوله وتقنيته في إطار دولي على هذا النحو[5].

---

[1] المجدوب, الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش, ص162.
[2] أبو زعرور , الجات ومنظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق, ص66.
[3] السيد , الجات والعالم الثالث ، ص71.
[4] مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية , ص68.
[5] المجدوب, الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش, ص159.

المطلب الثالث :التنازلات في قطاع الخدمات

دخل قطاع الخدمات مظلة منظمة التجارة العالمية بعد توقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بموافقة 70 دولة عام ، 1997 على ان يبدأ تنفيذها عـام 1999،[1] وبـذلك يعـد موضوع التجارة في الخدمات من اكثر المواضيع التي دارت حولها المناقشات من اجل تحرير التجارة الخارجية في ذلك القطاع وإخضاعه لأسس التجارة متعددة الاطراف فهي تحتل مكانةً ودوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي كونه من اسرع القطاعات الاقتصادية نموا واكثرها استيعابًا للعنصر البشري مما جعل منه موضع خلاف بين الولايات المتحدة والدول النامية؛ لما سيلحقه تحرير الخدمات من اثارٍ سلبيةٍ على الدول النامية، وكذلك الخلاف على تحديد مفهوم الخدمات ويعد مشروع التجارة في الخدمات حلاً وسطاً تم التوصل إليه في صورة اتفاقية فـي جولـة اورغواي الذي اعتبر اتفاقية متعددة الأطراف للتجارة في الخدمات، التي من خلالهـا يمكـن تعريف قطاع الخدمات بأنه جميع الخدمات ذات الطابع التجاري ، التي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها: الخدمات المالية (البنوك , التامين , أسواق المال) وخدمات النقـل (بري , جوي, بحري) والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات الاستشـارية والمقـاولات ولانشاء والتعمير والسياحة بكافة اشكالها والخدمات المهنية (تعلـيم , طـب , اسـتثمارات, محاماة , محاسبة)[2].

ووفقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية فإن التجارة في الخدمات تكون بتوريد الخدمة[3] :

أ- من أراضي عضو ما الى أراضي عضو أخر.

ب- من أراضي عضو ما الى أراضي مستهلك الخدمة في أراضي عضو آخر .

ج- من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر .

---

[1] مراد , شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة للتجارة العالمية , ص342.
[2] السيد , الجات والعالم الثالث , ص59.
[3] حشاد , الجات ومنظمة التجارة العالمية , ص120.

د- من خلال وجود اشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما في اراضي عضو آخر .

وهي بذلك تشمل مجالاً واسعاً من النشاطات التي تتباين تبايناً واسعاً من الخدمات المصرفية والتأمين الى خدمات الاتصالات والترفيه والخدمات الثقافية والرياضية، وقد تعرفت منظمة التجارة العالمية على (150) قطاعا فرعيا من قطاعات الخدمات[1] . وقد قسمت أمانة منظمة التجارة العالمية هذه النشاطات المتنوعة الى اثنتي عشرة قطاع شملت (خدمات الأعمال التجارية بما في ذلك الخدمات المهنية والحاسوبية، خدمات الاتصالات، خدمات التشييد والخدمات الهندسية. خدمات التوزيع. الخدمات التعليمية. الخدمات البيئية. الخدمات المالية (التأمين والخدمات المصرفية). الخدمات الصحية. خدمات السياحة والسفر. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية. خدمات النقل. الخدمات الأخرى غير المشمولة بمكان آخر) .

أ- أهمية قطاع الخدمات

تعد نظرية الميزة النسبية من النظريات التي وضعت اطاراً شاملا للتجارة الدولية في مجال السلع العينية، إلا أنها لم تتمكن من وضع مجال الخدمات في داخل الإطار التجاري على الرغم من محاولة " ديفيد ريكاردو" في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي للضرائب) تحليل نظرية قيمة العمل التي ساهمت في طمس معالم تجارة الخدمات، بالإضافة الى تطبيق قوائم ميزان المدفوعات بسلع عينية وأخري غير ملموسة تشمل الشحن البحري والنقل الجوي والخدمات المالية ؛ مما جعل من التجارة بالخدمات عمليات حسابية لا تثير الإنتباه حتى لدى الأمم المتحدة ، التي اكتفت بوضع تجارة الخدمات وفق تطبيق إحصائي.

إلا ان عقد الثمانينيات شهد تطورًا واضحًا في قطاع الخدمات، بعدما تنبين للعالم بأن للتجارة بالخدمات قيمة دولاريه فهي تجاوزت ثلث التجارة العالمية ومن ثم احتلت مكانتها في

[1] دليل الاعمال الى النظام التجاري العالمي ، ص10.

العلاقات الاقتصادية وأصبحت حقل تنافس ومجال احتكار شهدته الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[1].

فمنظمة التجارة العالمية احتاجت إلى أربعة عقود حتى تفرض نفسها كقوة حقيقية على جدول الاعمال التجاري ففي منتصف السبيعينات بداءة مشكلة الفوضى التجارية وكذلك الفجوة الحاصلة في مجال الخدمات بالظهور وبذلك بدأت التجارة بالخدمات تأخذ دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي، من خلال تأثير قطاع المواصلات والاتصالات والخدمات التحويلية بالقطاع التجاري العالمي، واصبح التركيز واضحاً على فكرة الاستثمار التي كانت تعد شأناً داخلياً لا يتأثر بالظروف الخارجية، وذلك بعد أن أخذت التجارة بالخدمات، بالتطور بشكل كبير وصل من 16% من صادرات العالم الى 20% في عام 1990. وفي عام 1998 احتل انتاج الخدمات 60% من اجمالي الناتج المحلي في المتوسط للدول المتقدمة، و50% للدول النامية وقدرت التجارة في الخدمات التجارية بحوالي 900 بليون دولار من نفس العام [2]

ب- قطاع الخدمات وجولة أوروغواي

ادرج لأول مرة قطاع الخدمات في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في جولة أوروغواي ويعد إنجاز الاتفاق العام للتجارة في الخدمات من النتائج المميزة للجولة، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية قبل هذه الجولة مقصورا على التجارة في السلع، وتختلف حالة تحرير التجارة في السلع عنه في حالة تحرير الخدمات حيث انه وفي معظم المجالات لا توجد مشكلة عبور حدود وتعريفات جمركية بالنسبة للخدمات، بل تأتي القيود عليها من خلال

[1] الرواري ، محمد بن مسلم . دليل الجات منظمة التجارة العالمية تكيف العلاقات الاقتصادية الدولية ،جدة ، دار المجتمع للنشر والتوزيع ، ص1995، ص60.
[2] Raed, Safadi, apid, p5.

القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها الدولة، وهذه القيود قد سعت المنظمة لإزالتها[1].

والاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات "GATS"في جولة أورغواي يطبق القواعد الرئيسية الخاصة بتجارة السلع على تجارة الخدمات، ولكن مع تعديل هذه القواعد بالشكل المناسب لتأخذ في الاعتبار الفوارق بين السلع والخدمات، وبين الأشكال الأربعة التي تجري بموجبها التجارة الدولية في الخدمات[2] .

ويمكن تمييز الخدمات عن السلع في أن الخصائص الأساسية للخدمات؛ غير محسوسة أو مرئية خلافا للسلع ، ولا يمكن تخزينها وهذه الصفة غير مطلقة ، فبعض الخدمات يمكن مشاهدتها مثل تقارير الخبراء على قرص ممغنط ، كما انه يمكن تخزين بعض الخدمات كنظام الإجابة الهاتفية , ويمتد الاختلاف بالسلع والخدمات الى الأشكال التي تتم بموجبها الصفقات الدولية فيما تشمل التجارة الدولية في السلع على انتقال مادي للسلع من بلد الى آخر فان القليل من صفقات الخدمات تؤدي الى انتقال عبر الحدود، وفي معظم صفقات الخدمات لا يمكن الفصل بين الزمان ومكان الاستهلاك ويكون القرب بين الخدمة والمستهلك امراً مطلوباً، ويكون ذلك عن طريق اقامة حضور تجاري في البلد المستورد أو انتقال الأشخاص الطبيعيين أو انتقال المستهلكين الى البلدان التي تتوفر فيها الخدمات[3].

وبما ان التجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال للخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد وهو ما يمثل نقطة اختراق للحدود أو انتقال المستهلك للخدمة من بلد إلى بلد تقديم الخدمة كما في حالة السياحة أو تأتي على شكل انتقال المشروع المؤدي للخدمة إلى بلد المستفيد مثل إنشاء الشركات الأجنبية أو فروع لهذه الشركات أو على شكل انتقال مواطني

---

[1] العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ص72.
[2] أمانة الكومنولث دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص254.
[3] دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،ص258.

دولة ما لاداء الخدمة في دولة أخرى ويتمثل ذلك في الخبراء والمستشارين الأجانب وركــز هذا الجانب على تحديد الخدمات المشمولة في الاتفاق وهي كل خدمة تقدم في أي قطاع عداء الخدمات التي تقدم على أساس غير تجاري في إطار أداء الحكومة لوظائفها كخدمـــة البنـــوك المركزية[1]. فأن منظمة التجارة العالمية قد وضعت قطاع الخدمات ووفقـــا للاتفـــاق متعـــدد الأطراف المتعلق بتجارة الخدمات في ثلاثة محاور[2]:

المحور الأول : ويدور حول المبادئ العامة التي تسري على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وشفافية السياسة التجارية فعلى كل عضو في المنظمة أن يمنح حالا ودون أي شروط معاملة متساوية لجميع الأعضاء وعلى كل عضو أن يعامل خدمات أي دولة أخرى نفس معاملة الخدمات المحلية وان تشـــير جميـــع القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفضيلية المرتبطة بالخدمات ويجب إخبار مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة بأي تعديلات تطراء عليها مرة كل سنة على الأقـــل ويخـــول الاتفاق أي دولة بطلب معلومات حول الخدمات العامة في دولة أخرى شريطة عدم المســـاس بالمصلحة العامة أو مصالح الشركات كذلك يناشد الاتفاق متعدد الأطراف الـــدول الصـــناعية بتقديم المعلومات للدول النامية من اجل تطوير قطاعتها الاقتصادية.

المحور الثاني : ويتمثل في الالتزامات التي تقدمها الدولة حول خدمات تلتزم الدولة بتحريرها وفق شروط محددة ويتم وضع هذه القوائم بمحض إرادة الدولة ويحق لها إجراء أي تعـــديل على الالتزامات بعد مرور ثلاث سنوات على بداء التنفيذ مع إخبار مجلس الخـــدمات التـــابع للمنظمة قبل ثلاث شهور من تاريخ التعديل شريطة أن لا يتضرر أي عضو من خلال ذلـــك التعديل وفي مثل هذه الحالة تدور مفاوضات ثنائية بين الطرفين لإزالة الضرر عـــن طريـــق

[1] Safadi , apid , p 11.

[2] لعوش ، العرب ومنظمة التجارة العالمية، ص6.

التعويض المالي أو تنازلات بديلة في مجالات أخرى وان لم يفد التفاوض في الوصول إلى حل يتم التوجه نحو التحكيم[1] .

المحور الثالث: يتضمن ثمانية أشكال للخدمات ملحقة بالاتفاق كالخدمات المالية والنقل البري تغلب هذه المجالات المصالح الاقتصادية والمالية بين الدول كما ترتبط بارتباط وثيق بالجوانب الأمنية والثقافية والأخلاقية.

وجاءت أربع ملاحق تضمنت أحكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات وهي[2]:

أ- ملحق الخدمات المالية وتضمن حق الدولة في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية الودائع وبوالص التامين وسلامة واستمرار النظام المالي.

ب- ملحق خدمات الاتصال ويقضي بمنع موردي الخدمات حق استخدام شبكة الاتصالات العامة وخدماتها بشروط معقولة دون تمييز بين الوطني والأجنبي.

ج- ملحق خدمات النقل الجوي: ويستفيد هذا الملحق الاتفاقيات الثنائية من التزامات التحرير وتطبيق أحكامه على الخدمات المعاونة مثل إصلاح الطائرات وصيانتها وخدمات تسويق النقل الجوي والحجز بالكمبيوتر.

د- ملحق انتقال الأيدي العاملة : وقد جاء في هذا الملحق جوانب انتقال الأيدي العاملة بعدة مجالات تتعلق بالشروط والأوضاع التي تلتزم بها الدولة في مجال تحرير أسواق الأيدي العاملة من القيود والحواجز وذلك في إطار اتفاقية الخدمات وبقدر ما تسمح به الاتفاقية من إقامة أسواق متكاملة للعمل مع منح مزايا خاصة لبعض الدول في هذا المجال وتناولت حرية انتقال العمالة عبر الحدود سواء العمالة المؤقتة أو الدائمة أو لأغراض السياحة ومعايير تقييم المؤهلات والخبرات وقواعد منح الجنسية وحق الإقامة.

---

[1] العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ص75-ص76.
[2] الفتلاوي ، سهيل حسين ، منظمة التجارة العالمية ، عمان ، دار الثقافة ، 2006 ، ص112

ج- نطاق اتفاق الخدمات والالتزامات المترتبة على العضو:

وفي ضوء ذلك اشتمل هيكل اتفاق الخدمات في ميثاق منظمة التجارة العالمية على إطار يبين المفاهيم العامة والمبادئ والقواعد المطبقة على التدابير التي تؤثر على تجارة الخدمات, واعتبار الملاحق التي تحدد المبادئ والقواعد للقطاعات النوعية تكمل نص الاتفاق؛ إضافة الى التعهدات المحددة بتحرير التجارة في قطاعات الخدمات والقطاعات الفرعية المدرجة في الجداول الوطنية للبلدان الأعضاء[1].

يطبق الاتفاق على التدابير الحكومية التي تؤثر على الخدمات التي تعد بطريقة تجارية، وبذلك يشمل مشاريع القطاع الخاص اضافةً الى مشاريع الشركات التي تملكها أو تتحكم بها الحكومات، إذا ما كانت تقدم الخدمات على أساس تجاري، ويستثني الاتفاق الخدمات التي تحصل عليها الإدارات والوكالات الحكومية لاستخدامها الخاص. وبموجب اتفاق الخدمات الذي تم التوصل إليه في جولة أوروغواي في إطار منظمة التجارة العالمية، فانه يمكن تقسيم الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية على الدولة العضو إلى فئتين[2]:

أ – الالتزامات العامة على جميع قطاعات الخدمات.

ب –الالتزامات المشروطة المطبقة على القطاعات المشمولة بالتعهدات المحددة في الجداول الوطنية .

أ – **تشمل الالتزامات العامة** فرض إطار على الدولة العضو إذ ان تقدم التنازلات الموجبة للالتزام وتهيئة التشريعات والقوانين المحلية لذلك، وقد شملت تلك الالتزامات:

[1] امانة الكومنولث دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص262.
[2] الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، ص 118

1- معاملة الدولة الأكثر رعاية:

ويفرض على الدولة تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية على منتجات الخدمات، وعلى موردي الخدمات مع حق العضو في الاحتفاظ خلال الفترة الانتقالية (10 سنوات) بإجراءات لا تتطابق مع القاعدة من خلال دمجها في قائمة الاستثناءات، وهي إعفاءات مؤقتة يجب إلغاءها بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وبعد تلك المدة ستطبق المعاملة الأكثر رعاية، دون شروط على تجارة الخدمات على غرار تطبيقها على تجارة السلع [1].

2 - الشفافية (إنشاء نقاط استعلامات واتصال)

إن عدم الشفافية المتعلقة بالقواعد واللوائح المطبقة على قطاع الخدمات في البلدان من أكثر العوائق التي تضع صعوبة أمام الموردين الأجانب، لأن اللوائح المحلية هي الوسائل الرئيسية المتخذة لحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية؛ لذلك فإن الاتفاق يشترط على كل من البلدان الأعضاء إنشاء نقطة واحدة أو أكثر للاستعلامات يمكن للبلدان الأعضاء الأخرى الحصول منها على معلومات عن القوانين واللوائح التي تؤثر على التجارة في قطاع الخدمات، التي تعد هامة في نظر تلك البلدان، ويشترط الاتفاق على نقاط الاتصال ان تقدم الى موردي الخدمات في البلدان النامية عند الطلب وجمع المعلومات المتعلقة بما يلي[2]:

أ- توفر تكنولوجيا المعلومات.

ب- النواحي التجارية والفنية لتوريد الخدمات.

ج - تسجيل المؤهلات المهنية والاعتراف بها والحصول عليها .

وعلى ان يتم تأسيس نقاط الاستعلامات والاتصال المشار إليها سابقاً قبل بداية عام 1999.

3- الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة لتقديم الخدمات.

---

[1] العيسوي ، ابراهيم ، الجات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص 78.
[2] أمانة الكومنولث دليل دوائر الأعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ص265.

وبموجب هذا الالتزام يجب على الشركات أو الأشخاص الذين يقدمون الخدمات أن يكونوا حاصلين على شهادات وتراخيص أو أذون أخرى، تخولهم العمل في هذه التجارة، وبسبب صعوبة الحصول على هذه الأذون نظراً للاختلافات في اللوائح وما تتطلبه من مؤهلات وخبرات علمية، فان الاتفاق يشجع البلدان الأعضاء على الدخول في ترتيبات ثنائية، وان تكون أنظمة الاعتراف المتبادلة مفتوحة، لانضمام بلدان أخرى إلى هذه الترتيبات، على ان تكون معاييرها ومتطلباتها المحلية مماثلة لهذه الترتيبات[1].

4- القواعد التي تحكم الاحتكارات وموردي الخدمات الوحيدين والممارسات التجارية الأخرى التي تقيد المنافسة.

وغالبا ما تمارس صناعات الخدمات صلاحيات الاحتكار في السوق المحلي، عندما تمنح الحكومات لعدد قليل من الموردين حقوقاً مطلقة لتقديم الخدمات، وفي جميع الحالات فإن الاتفاق يلزم الموردين بعدم إساءة استخدام احتكاراتهم أو حقوقهم المطلقة أو التصرف بطريقة لا تتمشى مع التزاماتهم العامة والنوعية بموجب الاتفاق كما ان الاتفاقية تقر بأن موردي الخدمات قد يطبقون ممارسات من شأنها ان تشوه المنافسة ومن ثم تؤدي الى تعقيد التجارة عند حصول مشكلة من هذا النوع يحق للبلد المصدر أن يطالب البلد العضو الذي يوجد في أرضه مورد الخدمات، بالتشاور من اجل التخلص من هذه الممارسات[2].

- **تعهدات التحرير**:لقد نص اتفاق الخدمات على عقد جولة جديدة من المفاوضات في موعد أقصاه كان قبل بداية عام (2000) أي بعد خمس سنوات من تاريخ سريان مفعول اتفاقمنظمة التجارة العالمية، وجاء ذلك ضمن الاتفاق الذي يفترض استمرار المفاوضات في المنظمة[3].

---

[1] ميثاق منظمة التجارة العالمية ، المادة الرابعة من اتفاقية التجارة في الخدمات .
[2] أمانة الكومنولث ، دليل الأعمال الى اتفاقيات الجات , ص267.
[3] ادليل الأعمال الى اتفاقيات الجات , ص267.

ب – الالتزامات المشروطة لأحكام أخرى:

إضافة إلى الالتزامات العامة فإن اتفاق الخدمات يفرض التزامات مشروطة أخـــرى، تهدف الى ضمان التنفيذ الكامل للتنازلات التي تقدمها الدولة نفسها، وقـــد شـــملت قطاعـــات صدرت فيها تعهدات محددة بشأنها اشتملت على الالتزامات التالية[1] :

1- ضمان تطبيق جميع اللوائح المحلية ذات التطبيق العام التي تؤثر على الخـــدمات بشـــكل معقول وموضوعي.

2- إصدار الأذون ضمن مدة معقولة للموردين الأجانب الذين يريدون تقديم الخدمات.

3- عدم تطبيق قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية إلا إذا كان البلد يعاني من مصاعب جدية في ميزان المدفوعات.

ومع تحديد مفهوم التجارة بالخدمات بالنسبة للدول ووضوح المعنـــى دخلـــت الـــدول الأعضاء في مسالة كيفية معرفة معنى تحرير تجارة الخدمات فمن الســـهل معرفـــة تحريـــر التجارة بالسلع من خلال التحرر بالقيود التعريفية وغير التعريفية المتعلقة بالسلعة عند عبـــور الحدود من دولة إلى أخري ولكن إلى أي حد يمكن تطبيق هذا المفهوم على التجارة بالخدمات وطبيعتها كونها خدمات لا تقف بوجهها أي حدود جغرافية أو غيرها وبذلك اخذ مفهوم تحرير تجارة الخدمات معنى التحرر من القيود واللوائح والقيود الداخلية المتعلقة بالخدمات ولم تعـــد تقتصر على الحدود وعند عبور الحدود كما هو نطاق السلع ولم تفرض الاتفاقية على الدولة التعامل بالمساواة بين الخدمات الأجنبية والخدمات الوطنية وذلك لصعوبة مطالبة الدول بذلك خلال جولة أوروغواي وهو مالا يتماشى مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ولكن الاتفاقية أخذت بمبدأ انه إذا كانت هناك قوانين داخلية تميز الخدمات المحلية عن الخدمات الأجنبيـــة فانـــه لا

---

[1] المجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية ، ص141.

يجوز التعمق بهذا التميز والتي رأت فيه تطبيقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية مع مراعاة انه إذا أعطيت دولة معينة في قطاع الخدمات لدولة أخرى فان تلك الميزة تنسحب على جميع الدول الأعضاء.

ان الفرق الرئيسي بين السلع والخدمات يوضح لنا الصورة الحقيقية التي تتبعها الدولة الممارسة سيادتها في كل مجال ففي السلع تمارس الدولة حقها في حماية الصناعات المحليـــة عن طريق فرض تعريفات جمركية أو من خلال إجراءات حدودية أخرى مثل القيود الكميـــة وهو ما رفضته منظمة التجارة العالمية في قواعدها الرئيسية والتي تطلب من البلدان ان توفر الحماية من خلال التعريفات الجمركية ولا تشجعها على استعمال القيود الكمية أو أيـــة قيـــود أخرى مماثلة ولكن الخدمات غير ملموسة والكثير من صفقات الخدمات لا تشتمل على انتقال عبر الحدود ولهذا فان حماية صناعة الخدمات لا يمكن منعها من خلال إجراءات عند الحدود بل ان حماية صناعة الخدمات تكون من خلال ممارسة الدولة سيادتها الداخلية بواسطة فرض أنظمة ولوائح محلية ووطنية خاصة تطبق على الاستثمارات الأجنبيـــة المباشـــرة وبواســـطة موردي الخدمات الأجانب في الصناعات المحلية[1]. فاتفاقية التجارة بالخدمات تتضمن تطبيـــق القواعد العامة لمنظمة التجارة العالمية فهي تقضي بالعمل بمبـــدأ الدولـــة الأولـــى بالرعايـــة والمعاملة الوطنية للشركات والخدمات المحلية والأجنبية بالمساواة ولابد من وضوح القوانين واللوائح والممارسات الوطنية التي تحكم قطاع الخدمات وتنص الاتفاقيـــة المتعلقـــة بقطـــاع الخدمات على أحكام خاصة لإلزام الأطراف في الدخول للأسواق والتحرر التدريجي لتجـــارة الخدمات واعتبار جدول الالتزامات المقدم من دولة عضو جزء لا يتجزأ من اتفاقيـــة تجـــارة

[1] العيسوي ، الجات واخواتها ، النظام الجديد للتجارة العالمية ، ص 79.

الخدمات. وهذا يعني أن على الدولة التزامات جديدة في قطاع هام وحيوي وعليهـا أن تقـدم
تنازلات وان تكيف قوانينها وتشريعاتها الداخلية للتوافق مع تلك الشروط والالتزامات الجديدة.

الفصل الثاني

السيادة دراسة نظرية

الفصل الثاني السيادة دراسة نظرية

تعد الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية من بين أطراف المجتمع الدولي وماست هذا الدور بشكل منفرد فترة طويلة من الزمن، وعلى مر العصور كانت الدولة تسعى الى زيادة نفوذها وسيطرتها الداخلية والخارجية وترسيخ مبدأ السيادة في علاقاتها مع المجتمع المحلي والدولي، ارتبط مفهوم السيادة بالدولة القومية منذ نشأتها على الرغم من التطورات العديدة التي طرأت على المفهوم، وما نتج عنة من جدلا واسعا نتيجتا لتعرض الدولة لاختراقات في سيادتها الداخلية والخارجية من مصادر وعوامل متعددة.

ويتناول الفصل الثاني من الدراسة مبدأ السيادة و استعرض للمفهوم مع التركيز على المفهوم المعاصر للسيادة وعلاقة المجتمع الدولي والعولمة الاقتصادية على تشكل المفهوم، وانعكاسه على مظاهر السيادة الداخلية والخارجية من خلال علاقة الدولة مع المجتمع المحلي والإقليم والحدود والموارد وعلاقتها مع المجتمع الدولي من دول ومنظمات إقليمية و عالمية وغير حكومية.

المبحث الأول : السيادة

المطلب الأول :إشكالية المفهوم

أ- مفهوم السيادة : Sovereignties

لا يعني ارتباط مفهوم السيادة بالدولة ثبات المعنى للمفهوم، بل مازال عرضةً للتطور والتغيير بشكل مستمر، وتدور حول المعنى العديد من النظريات المختصة بالعلاقات الدولية والقانون الدولي والبحث في معنى المفهوم ودلالته, ولعل التطور المستمر للمجتمعات، وزيادة العلاقات الدولية، وما يترتب عليه من إثارة اعتبارات أيديولوجية ودستورية، من شأنها الحد من سلطة الدولة المطلقة على مواطنيها، كل ذلك ساهم في تغيير وتطور المفهوم.

فالسيادة تعرف بأنها: سلطة الدولة العليا على إقليمها ورعاياها، واستقلالها عن أية سلطة أجنبية، وينتج عن هذا، أن يكون للدولة كامل الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها، في العمل على أساس من المساواة الكاملة بينها[1].

وتعرف السيادة: السلطة المطلقة و الدائمة للدولة، فلا يقيدها إلا قواعد الدين والقانون الطبيعي، وذهب الفيلسوف الإنجليزي "هوبز" الى ابعد من ذلك في تفسير المعنى، وذكر بأنها مطلقة لا تتقيد بشيء حتى الدين[2].

تعد السيادة، الخاصية الثانية للدولة بعد ان تتكامل أركانها، وتأخذ الخاصية الأولى وهي أن يكون لها شخصية قانونية معنوية، ويرى عدد من الفقهاء أن خاصية السيادة، هي أهم الشخصيات الاعتبارية التي تميز الدولة عن غيرها, وهي تعني سلطة الدولة العليا على سائر الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات الكائنة في الدولة، وبذلك فهي سلطة تسمو على جميع السلطات، ولا تعلوها سلطة أخرى وتفرض نفسها على الجميع. والسيادة هي التعبير والفكرة، التي تضع السلطة فوق إرادة الأفراد من خلال اختيارهم وتفويضهم لهذه السلطة وتمثيلها، بما يعني إقرارهم بالموافقة على ان تكون الدولة ممثلا لهم ووكيلا عن إرادتهم السياسية والقانونية، والتفرد بالقرارات التي تقتضيها الحياة العامة، وتمتع الدولة بالسيادة هو الذي يبرر احتكارها لأدوات القوة اللازمة، لتمكينها من القيام بوظائفها وأدوارها المختلفة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي وظائف وأدوار رئيسة، لا يمكن اختزالها، مع أن مضمونها وأساليب القيام بها قابلة للتغيير والتطور لمواكبة التحول في العلاقات الدولية.[3]

---

[1] العناني، ابراهيم ، التنظيم الدولي ، القاهرة، دار الفكر العربي، 1982، ص25

[2] الخطيب، نعمان، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري،عمان، دار الثقافة والتوزيع ، ،2004، ص34

[3] دائمة، حسن ، سيادة الدولة في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، مجلة افكار الالكترونية، www.alkaronline.orj,2003

السيادة واحدة، بمعنى أن السيادة هي بحكم الضرورة ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، كما قررت ذلك محكمة العدل الدولية في الحكم الذي أصدرته في قضية (مضيق كورفو) في (9) نيسان /ابريل عام 1949 بقولها : " إن احترام السيادة الإقليمية بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية "[1].

ارتبطت نظرية السيادة الحديثة باسم المفكر الفرنسي جان بودان في مؤلفه " ستة كتب عن الجمهورية " عام "1577" وقد عرَّف السيادة بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين[2].

وخلال القرنيين السابع عشر والثامن عشر بلغ تأثير نظريات العقد الاجتماعي أوجه في أوروبا وهي تنسب الى الفيلسوفين الانجليزيين (توماس هوبز وجون لوك) والفيلسوف الفرنسي (جان جاك روسو) وبرر هؤلاء المفكرون قبول الأفراد بالالتزام السياسي تجاه المجتمع على أساس المصلحة الذاتية والمنطق, وان لأفراد المجتمع حقوقاً وواجبات مقارنة مع مساوئ الحالة الطبيعية، وهي وضع نظري افتراضي، يتصف بغياب تام للسلطة الحكومية, فكرة العقد الاجتماعي تعكس إدراكا اساسياً، بأنه يجب إنشاء مجتمع قابل للحياة وليس حكومة فقط.[3]

ب- المفهوم المعاصر للسيادة

لا بد هنا من القول: إن مفهوم السيادة قد لحقه تغيير كبير منذ منتصف القرن العشرين، وقد كان ذلك عائدا إلى عدة أسباب منها :

- التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية المتسارعة ، والنظم الدولية التي تضمن قواعد وأحكاما ملزمة لعموم الدول .

---

[1] Carfu chanel case ,(Merits) Judgement of April , 1949 , (I.C.J) Reports , P.35

[2] طولان، عبد الكريم، النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص52.

[3] غريق، راسيل، الدستورية – امريكا وما بعدها ، موقع سوريا للقضاء و المحاماه ، 2005، www.alnazaha.net

- الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ونحو كفالة الضمانات الدولية التي تمكن لاحترام هذه الحقوق وتكفل عدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية .

- الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية او فوق القومية .

لقد افترض دان فيليوت وجود ثورات متعددة في تاريخ العلاقات الدولية، هي معاهدة وستفاليا للتحول من النظام الملكي الى الجمهوري، ومعاهدة الأقلية في القرن التاسع عشر، و التخلص من الاستعمار في ظل عصبة الأمم و تشكل الاتحاد الأوروبي ويمكن إضافة الانقلاب في النظام الدولي المعاصر إلى تلك الثورات، [1] و التي أثرت جميعها في مفهوم السيادة و تشكلها سواء كان التأثير في الشكل او المضمون، او التغير في أسلوب التطبيق لكن عند النظر الى النظام الدولي المعاصر نجد بان جوهر السيادة قد تغير و تحول مصدرها و ذلك عندما أصبح مصدر السيادة دولي.

ان تصريح الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي انان) بأنه لم يعد هنالك حصانه للسيادة يعني دخول السيادة الى مرحله جديدة هي تدويل السيادة, و ذلك بعد أن تم وضع شروط على ممارسة السيادة، أهمها ان لا تتعسف الدولة بممارسة السيادة لدرجة حدوث اضطراب يؤثر على النظام الدولي، وان حفاظ الدولة على التوازن و الاستقرار و مدى مساهمتها في تحقيق ذلك، هو الذي يمنحها السيادة ثم تأتي إرادة الشعب في المرحلة الثانية[2]

ويرى هاري جيلبر (Harry Gelber) ان المدلول المعاصر لمفهوم السيادة قد أصبح يشير الى قدرة الدولة على تدبر أمورها في إطار علاقاتها بالدول الأخرى على النحو الذي يكفل لها حماية مصالحها، ومن ناحية أخرى فان ثمة من يرفضون فكرة إعادة تعريف

---

[1] ثورة في الشؤون الدولية ،مركز الدراسات السياسية و والإستراتيجية ،net .

[2] مركز الدراسات والاستراتيجية ،مرجع سابق ،net

السيادة او تحديد مضمون معاصر لها اذ يرون ان من الأفضل الاعتراف بتجاوز هذا المفهوم، والانتقال الى ما يسمى بمفهوم الحكم في مرحلة ما بعـــد الســـيادة او Post -Sovereign governance[1].

وهكذا لم يعد مفهوم السيادة كما عرّفه الفقه السياسي الكلاسيكي على حالــه، فالدولـــة ذات السيادة وفق هذا التعريف ليست تلك التي تقوم على مجتمع سياسي تتوافر لـــدى الهيئـــة الحاكمة فيه كل مظاهر السلطة الداخلية والخارجية فحسب، ذلك ان أمر الدولة القومية التـــي كانت مكتفية بذاتها، والتي تستطيع إغلاق حدودها متى شاءت، صار متعذرا او اقلـــه غيـــر ميسور تحت ظلال العولمة التكنو- اقتصادية، والقضية هنا لا تتوقف على إرادة الممانعـــة او رفض التبعية على النحو الذي كان سائدا في الحقب الاستعمارية المتعاقبة، وذلك على أهميـــة عامل الإرادة في عرقلة الاستشراء "العولمي" في المجال الوطني، غير ان عمليات السيطرة التي أخذت سبيلها الاجتياحي بعد الحرب الباردة أفقدت حركة الممانعة الوطنية والقومية أسلحة لا حصر لها، وهي أسلحة كانت إلى زمن مضى عوامل حاسمة في نزع الاستعمار(1).

ان مفهوم السيادة والأمن القومي ارتبط ارتباطاً لا فكاك له بآليات العولمة وموجباتها، وفـــي الميدان عينه سنرى كيف ان استحواذ العالمية على الحدود القومية والسيادات، أدى الى شـــلل خطير في فاعلية الأيديولوجية القانونية للدولة القومية .

وعند النظر الى جميع التعريفات، التي تعرضت لمفهوم السيادة التي أوردها الباحثون نجدها تشترك بنظرتها الى السيادة على أنها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها سواءً كـــان ذلك داخل الدولة أو في إطار علاقتها الدولية، وعليه فان السيادة تشير إلى معنيين لا بد مـــن التطرق أليهما على الوجه التالي :

---

[1] Czempiel & Rosenau (eds) : *Global changes and theoretical challenges* (Lexington Books ,MA,1989 ,p 1-20

[2] بادي، برتران ، ترجمة لطيف فرج، الدولة المستوردة ، تغريب النظام السياسي ، القاهرة ، دار العالم الثالث، 1996، ص 44

الأول: إيجابي ويشير إلى قدرة الدولة على التصرف بحرية كاملة، ودون أية قيود تفرض عليها فضلا عن تلك القيود التي تقبلها الدولة بالتقدير المنفرد او الاتفاق الدولي.

الثاني: سلبي يقوم على عدم إمكانية خضوع الدولة لأي سلطة غير سلطتها وبذلك يكون للدولة وجه داخلي ينصرف الى علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها وحدودها السياسية، ووجه خارجي ينصرف الى نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول، والتي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة، وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية. [1]

ينطوي مفهوم السيادة على معنى القدرة على اتخاذ القرارات والأعمال المتصلة بمصيرها على الصعيدين الداخلي والخارجي بحرية تامة.[2]

المطلب الثاني: جوهر وشكل السيادة

ا- مصادر السيادة

إن الحديث عن مصدر السيادة يجعلنا نعي تماماً سر انصياع الأفراد داخل المجتمع لصاحب السيادة، على الرغم من انه بشر مثلهم/وهذا يعطي تفسيراً ايضاً لتطور المفهوم و التحولات الجذرية التي إصابته ، ولأن الدراسة تتناول سيادة الدولة في العالم المعاصر في ظل النظام العالمي الجديد الذي ظهرت فيه منظمة التجارة العالمية، فان التعرف على مصدر السيادة هنا قد يوصلنا الى الارتباط المباشر بين الطرفين ذلك لان معرفة من أين تستمد السيادة وعلى ماذا ترتكز يحدد لنا اي نوع من السيادة تعيش الدولة حاليًا(،مطلقة،مقيدة،زائلة) و كيف للأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي أن تحدد أي مستوى من المستويات السابقة وصلت إليه سيادة الدولة. ان التطور الذي أصاب مفهوم السيادة منذ بداية تكون المجتمعات

---

[1] حلاوة، ليلى، سيادة جدلية الدولة والعولمة، www. Islamonlin.net.2005 ،

[2] مالكي، محمد، الدستور الديمقراطي والدساتيرفي الدول العربية نحواصلاح دستوري، 2005، www.arabrenewel.son.co ،

الإنسانية و حتى الوقت الحالي دفع بالباحثين و المفكرين الى وضع العديد من التفسيرات التي تحدد مصدر السيادة في كل مرحلة تاريخية و لعل ابرز تلك النظريات :

1-النظريات الثيوقراطية

وفقا لهذه النظريات فان السيادة يرجع مصدرها الى الله،و تعد نظرية الحـــق الإلهـــي التي ابتدعتها الكنيسة و نظرية العناية الإلهية التي ابتدعها أنصار الملــوك رداً علـــى حكــم الكنيسة[1]و تظهر النظريات الثيوقراطية في ثلاث صور تعبر كل واحده عن وجهة نظر مختلفة في تفسير طبيعة السيادة و تفصيلاتها مع أنها تتفق جميعها على ان مصدرها يرجع الى الله [2]و تمثلت هذه النظريات بما يلي :

أ- الطبيعة الإلهية للحاكم

سادت هذه النظرية في الممالك و الإمبراطوريات القديمة و هي تعتبر الحاكم هو ظل الله على الأرض، و قد دافع كل من ميكافلي و بودان و هوبز و رجل الدين بوســـوي عــن السيادة المطلقة [3] مع ان بودان هو أول من تحدث عن السيادة الحديثة كما تم توضيحه سابقا .

ب- نظرية الحق الالهي المباشر

و هذه النظرية ايضاً تجعل السيادة مطلقة و تأخذ نفس خصائص السيادة في الطبيعــة الإلهية للحاكم، و لكنها تختلف عنها، في ان الحاكم ليس إلهاً يعبد دائماً بل تم اختياره بطريق مباشر من الله. [4]

ج- نظرية الحق الإلهي غير المباشر

---

[1] حلاوه ،السيادة و جدلية الدوله \ العولمه ، \ net
[2] شطناوي، فيصل ، النظم السياسية و القانون الدستوري،عمان، لايوجد دار نشر، 2005 ، ص51.
[3] العويني، محمد علي ،العلوم السياسية دراسة في الاصول و النظريات والتطبيق،القاهرة ،عالم الكتب،1988،ص117.
[4] الدجاني، محمد سليمان ، السياسة نظريات و مفاهيم ، عمان،دار بالميلوبرس، 1986،ص74.

يعد الحق الإلهي غير المباشر تطوراً آخر في نظرية الحق الإلهي، فهو يعبر عن وجهة نظر مختلفة، من حيث تفسير كيفية اختيار الحاكم مع التأكيد على انه يستمد سلطته من الله.

2- النظريات الديمقراطية (السيادة المقيدة)

عبر عن هذه النظريات الديمقراطية مفكرو العقد الاجتماعي، في نظرتهم و تفسيرهم لنشـــوء الدولة و السلطة، ان التغيير الحاسم في مصدر السيادة و الذي حدث بعد معاهـــدة (وســـتفاليا) سنة 1648 تمثل انتقال السيادة من الحق الالهي الى الوطني، و أصبحت إرادة الشعب هـــي المصدر للسيادة و القوه المحركة لمفاهيمها، إثناء الثورة الفرنسية و الثورة الأمريكية [1].

و تشمل النظريات الديمقراطية مصدرين للسيادة :

أ- نظرية سيادة الأمة

ضمن نظرية سيادة الأمة فان السيادة ليست حكرا على فرد او هيئة او جماعـــة دون غيرها، وان صاحب الإرادة العليا يتمثل في وحدة تمثل و ترمز الى جميع الأفراد و الهيئات و هي مجردة و مستقلة عن الأفراد الذين تمثلهم و لا يمكن تجزئتها [2]. ثم ظهر الحـــديث عـــن سيادة الشعب والتي تعكس تطور المذهب الفردي، و تدعو النظرية الى تمثيل حقيقي للشعب و النظر إليه في ذاته، و ان الجماعة مكونة من مجموعة من الأفراد، لا على أساس أنها مستقلة عنه، ووفقا لذلك فان لكل فرد جزء من السيادة، التي أصبحت مجزأة بـــين الأفـــراد الـــذين يتمتعون بالجنسية و الحقوق السياسية [3].

3- نظرية تدويل السيادة

ان اتساع مفهوم السلم و الأمن الدوليين، و اتساع حق التدخل الدولي لحل مشـــاكل و أزمات داخلية او إقليمية بذرائع متعددة، تتعلق بقضايا دولية عالمية في ظل النظـــام الـــدولي

---

[1] مركز الدراسات والاستراتيجية للثوره في الشؤون الدولية مرجع سابق ،net

[2] الخطيب ،الوسيط في النظم الدستورية والقانون الدستوري ،ص40.

[3] الخطيب، الوسيط في النضم الدستورية والقانون الدستوري،ص47-ص49.

المعاصر كانت المدخل الرئيس للتغيير الذي أصاب جوهر السيادة، و دخوله مرحلة التدويل و انتقال المصدر الذي تعتمد عليه السيادة من المحلي الى الدولي، فالتوازن الدولي الجديد لا يقوم على الصبغة العسكرية بل يقوم على التحالف بين الدول الكبرى باسم الشرعية الدولية، و العمل تحت مظلة الأمم المتحدة باسم قيم النظام الدولي الجديد (حقوق الإنسان و الديمقراطية) فالتوازن هنا يأخذ صفة سياسية اقتصادية تقوم على الشراكة و نبذ الصراع بين الأقطاب الرئيسية [1] . ولعل دخول الدولة كعضو في مجتمع سياسي، يكشف لنا مدى التداخل بين الوطني و الدولي في ظل الدولة القومية التي تدعو الى التجانس، لان قبول الدول عضواً او منعها يعكس مدى التطابق و التداخل بين المعايير الدولية و المواطنة وحقوق الأفراد و الجماعات والمستوى الديموقراطي للسياسة الوطنية [2] .

وفي نطاق القانون الدولي اختلفت المدارس الفكرية في تحديد مصدر الالتزام، و تمثلت اتجاهات القرن التاسع عشر بالنظريات الإدارية، التي عبرت عنه نظرية سلطات الإرادة أي الإرادة البشرية، الا ان أنصار المذهب الموضوعي اعتبروا ان الالتزام خارج عن الإرادة و ينشأ نتيجة ظروف و ضرورات الحياة الاجتماعية، والحقوق المتبادلة وان الإرادة تأتي لاحقا لإنشاء القاعدة القانونية.

ان فكرة كريستيان وولف احد أنصار جروسيوس في انتشار منظمة عالمية ديمقراطية على أساس فكرة العقد الاجتماعي عند روسو، يؤكد مدى التداخل بين النظريتين في تحديد مصدر الالتزام، و المنمثل بوجود ظروف دولية واقعية دفعت الدول، وبإرادتها تحت ضغط هذه الظروف الى اتخاذ مثل هذا القرار [3] .

---

[1] توفيق، سعد حقي ، النظام الدولي الجديد،عمان، الاهلية للنشر والتوزيع،،1999،ص92 .

[2] سيلزر، مورتمر،ترجمة صادق عوده، النظام العالمي الجديد ،عمان،دار الفارس للنشر و التوزيع-2001،ص87.

[3] عمر، جمعه صالح ،القضاء الدولي و تأثير السيادة في تنفيذ الإصلاح الدولي، القاهرة ،دار النهضة العربية،1991 ص136-ص137.

ان دافع الالتزام في النظام يعتمد على الإرادة و المصلحة في حالة التنفيذ الاختياري، او يرتبط الدافع برغبة المجتمع ككل في الحفاظ على كيانه، ذلك عن طريق تحقيق السلم و الأمن الدوليين [1] وهو ما يعكس واقع النظام الدولي المعاصر و تطور فكرة السيادة.

وهناك من يرى بأن نتائج الحروب وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، قد عززت مفهوم نسبية السيادة، وأنها وجدت لتنظيم العلاقات بين الدول، وبذلك لا يوجد تعارض بين الالتزام بقواعد القانون الدولي العام، ومفهوم السيادة لان إدارة العلاقات الدولية أصبحت عن طريق مؤسسات دولية لا غنى عنها، ولإن جوهر السيادة يقوم على مبدأ المساواة وعدم التدخل، فقد جاءت في أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من ما يشوب هذه المبادئ من إشكاليات عند التطبيق[2] .

وقد ربط أنصار السوق الحرة مثل فرانسيس فوكاياما الذي اتبع آراء و خطى ادم سميث و ريتشارد كوبدن، بين تحقيق السلم الدولي و السعي نحو الربح والتطور الرأسمالي، و ذلك عندما تكون المنافسة غير عنيفة فإنهم يحققوا مكانتهم الاجتماعية، وكذلك يروا أن زيادة صلاحيات الحكومات، في السيطرة على شؤون الإنسان، سينتهي الى صراع بين الدول مثل الذي حدث بين الدول الشيوعية السابقة [3].

بينما يرفض أنصار الماركسية هذا التحليل في تحقيق السلم الدولي، و يروا بأن التوجه نحو الرأسمالية العالمية، لا يعني وضع حد للحرب، و تحقيق السلم، لما تتضمنه الصبغة التنافسية للرأسمالية و سياسة الاستقطاب بين الأغنياء و الفقراء، في ظل العولمة و خاصة الدول النامية [4].

---

[1] عمر، القضاء الدولي وتغير السيادة في تنفيذ الاصلاح الدولي، ص138.
[2] نغمه سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوى في النظام الدولي ، net.
[3] 0ستيرن، جيفري ، تركيبة المجتمع الدولي،ص442.
[4] ستيرن، تركيبة المجتمع الدولي، ص445.

و قد حدد مجلس الأمن الدولي في تعريفه الجديد للسلام والأمن الدوليين مصادر جديده تهدد النظام الدولي ممثله بالنزاعات الداخلية والتجاوزات الشديدة لحقوق الإنسان، إضافة الى تصرفات الدول التي قد تهدد البيئة أحيانا و قد أكد زعماء الدول الكبرى ذلك في إعلانهم داخل مجلس الأمن الدولي عام 1992، الذي أكدوا من خلاله على هذا التحول، و إعلان الاتجاه الجديد في التعامل مع السيادة و مفهوم السلام و الأمن الدوليين [1] .

وفي ظل تدويل السيادة و تحول المصدر من الوطني الى الدولي، و الحديث عن تحقيق السلم والأمن الدوليين، كل ذلك أدى الى اتساع مفهوم الدفاع عن النفس، و المحافظة على الاستقرار. فالمجتمع الدولي بعد ان ما وصل إليه من اعتماد متبادل سياسي و اقتصادي، يرتكز على الاستقرار الدولي، لذلك إعادت الدول و خاصة الغربية تعريف مفهوم الدفاع عن النفس و توسيعه، و قد أكد عليه حلف الناتو عام 1999 في واشنطن بسبب حملة كوسوفو حيث أكد النقاش على ضرورة استخدام القوة العسكرية لتحقيق السلم والأمن الدوليين و تحقيق الاستقرار، كذلك أكد تقرير الدفاع الاستراتيجي للمملكة المتحدة على ذلك، عندما أكد على ضرورة إعطاء الأولوية للاهتمام بالمخاطر التي تهدد الاستقرار مثل الانقسام بين الدول و الحروب عبر الحدود و مخاطر الإرهاب و الجريمة المنظمة و انتهاك حقوق الإنسان و انتشار أسلحة الدمار الشامل، و تصرفات الدول المارقة[2].

اذاً ملامح تدويل السيادة ظاهره لنا ومرتبطة بقضايا دولية يسعى المجتمع الدولي الى السيطرة عليها حتى لا يفقد استقراره، الذي هو أساس عملية الاعتماد المتبادل، ومن اجل تحقيق ذلك فانه يجب المحافظة على الأمن و السلم الدوليين بشكلهما الجديد و الواسع، والذي رافقه اتساع في مفهوم الدفاع عن النفس، و من جانب اخر تعد مصادر التهديد عالمية ايضاً،

---

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية، net

[2] مركز الدراسات الاستراتيجية net

ووجودها داخل الدولة قد يهدد استقرار النظام الدولي، وإحداث اضطرابات بداخله، فقضايا حقوق الإنسان و الإرهاب و البيئة وغيرهما، قضايا عالمية تتم إدارتها ضمن القانون الدولي العام من خلال مؤسسات عالمية.ولعل مفهوم السيادة في المرحلة الحالية، اي (مرحلة التدويل) هي الأقرب لدراستنا حيث سيتم تطبيق ودراسة السيادة في الدول العربية من خلال الإطار العملي ومحاولة حصر التأثير المباشر لمنظمة التجارة العالمية كإحدى المؤثرات الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية واحد اذرع العولمة على سيادة الدولة العربية، و تحديدا عينة الدراسة (الإمارات, الأردن , مصر, المغرب).

ب- خصائص السيادة:

هل يمكننا القول: بأن صفات السيادة ثابتة لم تتغير، على الرغم من جميع التطورات و التغييرات التي حصلت على المفهوم، و هل السيادة في الوقت المعاصر، و في ظل النظام الدولي المعاصر تحمل نفس الخصائص، و إلى أي مدى أثرت منظمة التجارة العالمية على تلك الخصائص ؟.

1- **السيادة المطلقه (القطعية)**

لا يوجد سلطه أعلى من سلطه الدولة على المستوى الداخلي و الخارجي[1]، اي انه لا يوجد قوة شرعيه فوق قوة الدولة، و لا يوجد حدود ثانوية لسلطتها، و هي أصل تنبع من جميع الهيئات داخل الدولة[2]، فالقطعية هي من صفات السيادة الداخلية على اعتبار ان السيادة تمنح الدولة الشرعية العليا التي لا توجد اي حدود قانونيه لسلطتها في سن القوانين [3].

---

[1] المومني، محمد علي، العلوم السياسية ، ص40

[2] عبد الهادي، عباس ،السيادة ،ص60.

[3] موسوعة السياسة ، بيروت ، الموسوعة العربية للدراسات و النشر ،ج3،1983،ط3، ص356.

2- الديمومة

و تشير هذه الخاصية الى أن السيادة مستمرة مع وجود الدولة، و ان التغيير في من يمارسون السلطة و حدوث التغييرات داخل الدولة، لا يعني زوال السلطة، بل هي مرتبطة بوجود الدولة ولا تزول الا بزوالها[1]، و ان السيادة دائمة حتى لو تغير شكل المؤسسات الدستورية التي تتم عبرها السيادة [2].

3- اللاتجزئة

تتضمن خاصية التجزئة إشارة، الى انه لا يمكن تقسيم السيادة، او المشاركة فيها وانه لا يمكن وجود اكثر من سيادة داخل الدولة، و ان وجد فان الصراع يجب ان يحسم لصالح واحد منهم، و يتضمن أيضا إشارة الى ان السيادة على الصعيد الخارجي في جوهرها تحرر الدولة من كل تبعيه او سيطرة خارجية، و يتمثل ذلك من خلال تبادل البعثات الدبلوماسية وعقد المعاهدات و إعلان الحرب و السلام مع الدول الأخرى[3] .

4-شاملة :

فالسيادة هنا عمومية و تشمل جميع الأفراد والمنظمات داخل الدولة[4]، و يستثنى ما يرد في الاتفاقات و المعاهدات الدولية مثل الدبلوماسيين و موظفي المنظمات الدولية ودور السفارات[5].

5- لا يمكن التنازل عنها:

فالدولة لا يمكن لها ان تتنازل عن السيادة لأي جهة أخرى، وإلا فقدت الدولة ذاتها[1]، فالتنازل عن السيادة او التصرف بها من قبل الدولة يعني فقدان الدولة لعنصر هام من العناصر الملازمة لقيام الدولة[2].

---

[1] عبد الهادي ،السيادة ،ص62.
[2] موسوعة السياسة، ج3، ص358.
[3] موسوعة السياسة ج3، ص356.
[4] موسوعة السياسة ج3،ص356.
[5] الخزرجي، ثامر كامل ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية لادارة الأزمات، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2005،ص33.

المطلب الثالث: اثر العامل الاقتصادي على مفهوم السيادة

أ- العولمة الاقتصادية والسيادة

من أجل الوصول إلى مستوى آخر في تحديد وحصر مفهوم السيادة، سيتم التحدث عن الجانب الاقتصادي في ظل العولمة "النظام الاقتصادي العالمي" والتعرف على مدى التأثير المباشر لمنظمة التجارة العالمية على السيادة، نحن نعيش ثورة في مفهوم الزمن والتي تعد من ثورات الفكر الإنساني الكبرى، فالزمن لم يعد كماً يقاس بالساعات بل الوعاء الذي يحتضن التغيير وهو تغيير من البعد التاريخي الى البعد الحركي الديناميكي، وبذلك تكون العلاقة بين الزمن والتغيير أساساً منطقياً لقياس الحركة وهذا يعني إعطاء معنى أعمق للحرية، وبما أننا نعيش تغيرا متسارعا فإنه يجب البحث عن كيفية التكيف[3]، فالعولمة الاقتصادية، وبروز المؤسسات العالمية المتحكمة بالاقتصاد العالمي، على رأسها منظمة التجارة العالمية يعد ابرز نتائج هذا التغير المتسارع، ويجب على الدولة البحث عن الوسائل والطرق التي تجعلنا نتكيف مع هذه التغييرات.

هناك من يستخدم مصطلح "النظام الاقتصادي العالمي المعاصر" حتى يتجنب اللبس الذي قد يؤدي إليه استخدام العولمة الاقتصادية، لما لهذا المصطلح أي (العولمة) من عدم وضوح في أي إطار تتم العولمة، ومن هي القوى الفاعلة والمستفيدة منها[4].خاصة وأن الوقوف في وجه العولمة الاقتصادية أصبح طرحاً غير منطقي وغير مقبول حتى نظرياً، وكذلك الوقوف أمام مد العولمة والاستسلام له، لا يعد حلاً لمشاكلنا الاقتصادية، بل لا بد من التكيف

---

[1] الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، ص33.
[2] عمر ،القضاء الدولي ، ص69.
[3] عبد الحي، وليد ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة،عمان، الشروق، 2002، ص 5.
[4] مرزوق، نبيل ، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، عمان، 1997، ص72

مع هذه المتغيرات من خلال إحداث إصلاحات على مستوى القرار السياسي والاقتصادي وتشجيع الاستثمار البيني في الدول العربية[1].

فالعولمة في العقود الثلاث الأخيرة تعد مرحلة متقدمة، وتسجل مرحلة انتقالية تاريخية ومنعطفًا تاريخياً غير مسبوق، تمر به البشرية، وقد عبَّر عن ذلك الكثير بحديثهم مستخدمين (نهاية, ما بعد,بلا,عابر,متعدد)، فهي حركة ديناميكية تؤثر على جميع المجتمعات المعاصرة على ظهر هذا الكوكب – الوطن– كما عبَّرعنه ادغار موران، ويدفعها هذا التحرك والتغير إلى إعادة الهيكلة بمختلف الأبعاد والمستويات لقيمها ونظمها وقوانينها ومؤسساتها، فقد غيرت هذه الديناميكية العديد من المضامين لمفاهيم ومسلمات عديدة عرفها المجتمع الدولي الحديث مثل (الزمان والمكان والدولة والهوية والمواطنة الديمقراطية والحدود والسيادة و واقتصاد الكل....الخ)[2].

إن حركة التغير والتحول التي تصيب المجتمع الدولي تبدو واضحة في المواضيع والقضايا التي تدرسها العلاقات الدولية، والمتمثلة في وحدات العلاقات الدولية وموضوعاتها وإداراتها والتنظيم لها. على أنه لا يوجد رأي موحد نحو تلك القضايا بل تختلف وجهات النظر حولها عند المدارس الفكرية المختلفة بين مؤيد ومعارض؛ مما يعني عدم وضوح العلاقات الدولية وسيطرة حالة من التناقض، وعلى الرغم من تغلب العامل الاقتصادي على غيره من المتغيرات في العلاقات الدولية إلا أن هذا التوجه يعد مرفوضاً عند هنتينغتون[3] المفكر الأمريكي صاحب نظرية صراع الحضارات.

لا يمكن تجاهل تعدد وجهات النظر حول الوضع الراهن للعلاقات الدولية ومنذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، المرحلة التي تميزت بالممارسة العملية للعولمة، وبروز

---

[1] ولد سيدي محمد، مصطفى ، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، الجزيرة؟ المعرفة وملفات خاصة، 2001، www.aljazera.net
[2] حجاج،قاسم، العولمة والتنشئة السياسية، السياسة الدولية، القاهرة، ع 159، 2005، ص64
[3] عبد الحي، افاق التحولات الدولية المعاصرة ،، ص 15-ص16

العامل الاقتصادي والدخول في نظام عالمي معاصر والاختلاف في المدارس الفكرية حول مدى التأثير لتلك المتغيرات، وأي من الجوانب أكثر تحكماً من غيره في ظل التغير المستمر و المتسارع ، إلا أن جميع وجهات النظر تتفق على أن العالم يعيش مرحلة تاريخية جديدة ، تفرض نفسها بقوة على أعضاء المجتمع الدولي وخاصة الدولة مع اختلاف الأولويات لتلك المذاهب والمدارس الفكرية، لكن وجود الإجماع على وجود التغير وبروز موضوعات وقضايا وأولويات مختلفة يؤكد ضرورة التكيف مع تلك التطورات المفروضة والقضايا المطروحة في العلاقات الدولية المعاصرة.

وبما أن العولمة الاقتصادية والنظام الاقتصادي المعاصر يعبران عن تغير عولمي، فان موقف أي نظام فاعل لا يمكن أن يبعد عن تبني إحدى الاستراتيجيات التكيفية التالية أمام تلك الظاهرة[1]:

1. الاضمحلال والاختفاء عن الوجود في صمت او صخب.
2. تكيف متدرج وذكي ضمن الخصوصية الحضارية والوطنية وأهداف المنظومة الكلية للمجتمع.
3. صناعة وإبداع متغيرات بديلة من خلال القدرة والتأثير على البيئة المحيطة.

اذاً لا يمكن عزل الدولة عن تلك التحولات في العالم المعاصر وخاصة الدولة في البلاد النامية، وأكثر تحديداً الدولة موضوع الدراسة، أي الدولة في الوطن العربي، وكيف تعاملت مع هذه التحولات للحفاظ على سيادتها الداخلية والخارجية؟! وأي من مستويات التكيف السابقة اتبعت واستطاعت أن تحقق؟

[1] حجاج، العولمة والتنشئة السياسية،، ص 45.

إن البحث في مبدأ السيادة ومحاولة التعرف على القوى العالمية، التي تواجه هذا المبدأ من خلال تعزيز أو تراجع دور الدولة في العالم المعاصر، ونحو توجه أكثر تحديداً وحصراً وفقاً لموضوع الدراسة، فإنه سيتم تناول العامل الاقتصادي بشكل مباشر وأثره في العلاقات الدولية المعاصرة.

ب- المجتمع الدولي ومفهوم السيادة

ويمكننا التعرف على النظام الاقتصادي العالمي في ظل العولمة وأثره على سيادة الدولة في العلاقات الدولية المعاصرة من خلال فهم تركيبة المجتمع الدولي و الوقوف عند الجوانب الاقتصادية و إبراز الملامح التالية:

1- وجوب الوقوف عند حقيقة مفادها وجود زيادة في عدد الدول المنظمة للأمم المتحدة على الرغم من التحدث عن تراجع دور العولمة ومبدأ السيادة، فقد شهدت الفترة من 1985-2000 انضمام 40 دولة للأمم المتحدة[1]، واستمرار الزيادة في عدد الأعضاء حيث وصل إلى 191 دولة حتى عام 2005م[2].

2- يبلغ عدد سكان الأرض 6 مليارات من البشر منهم مليار في العالم المتقدم والخمسة مليارات في البلدان النامية، وبلدان الاقتصاد الانتقالي "الدول الشيوعية سابقاً) من بينهم 20% لديهم سند ملكيه، لما لديهم أي أن 4 مليارات شخص لن يتمكنوا من دخول منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر[3]، وبالتالي تغير مجتمع الثلثين الأثرياء والثلث الفقير في النموذج العالمي الجديد الى طبقة تقوم على 20% يعملون و 80% عاطلون عن العمل[4] أي مجتمع الخمس الغني وأربع أخماس فقراء.

---

[1] عبد الحي، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، ، ص 16
[2] نافعة ،حسن ، العرب وإصلاح مجلس الأمن، مجلة المستقبل العربي،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 316، 2005، ص115
[3] عيسى،محمد عبد الشفيع ، الاقتصاد السياسي للعولمة، مجلة السياسة الدولية،القاهرة ، م 37، ع 150، ص275
[4] هانتس ، بيتر مارتن وهارلد شومان، ترجمة عدنان عباس علي، فخ العولمة، عالم المعرفة، الكويت، 2003، ص41
* تم شرح موضوع اعلان منظمة التجارة العالمية بشكل مفصل في الفصل الاول من الدراسة.

3- بلغ الاستثمار الأجنبي مرحلة جديدة في توزعه حيث كان نصيب الدول الصناعية الكبرى 75% من الاستثمار الأجنبي مع أن الدول النامية حققت تقدماً في زيادة نصيبها من الاستثمار الأجنبي للفترة نفسها[1].

4- اعتبار العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين نقطة تحول في النظام الاقتصادي العالمي، وذلك بعد التوقيع على إنشاء منظمة التجارة العالمية* في مراكش 1994 وبذلك اكتملت حلقات النظام الاقتصادي العالمي[2]، وللمنظمة دور حاسم في مجال العولمة الاقتصادية لما تتبعه من سياسة معلنة في حرية التجارة وإتباع آليات قانونية ملزمة للدول الأعضاء، التي تصل إلى حد من الجزاءات الاقتصادية الرادعة لمن يخالف قواعدها[3].

5- تغيير واتساع مفهوم الأمن والسلم الدوليين وما يتبع ذلك من تدخل في الشؤون الداخلية للدولة عن طريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وان الوضع الانفرادي في قيادة العالم و الذي تمليه الولايات المتحدة الأميركي، في ظل التغيرات الدولية المعاصرة قد دفعت الولايات المتحدة للتدخل . و يرى أصحاب هذه النظرية.

أن الولايات المتحدة تمتلك تأييداً سياسياً و اقتصادياً و قوة عسكرية تمكنها من التدخل أينما كان و في مختلف الظروف الدولية وفي جميع أنحاء العالم[4]، و يعزز هذا التوجه نفوذها داخل الأمم المتحدة فهي تدفع 25% من ميزانية المنظمة[5].

6- عالم اتصف بثورة عالمية ثالثة وشهدها العالم الإنساني وهي ثورة المعلومات وقد شهد النظام العالمي المعاصر اتساعاً مضطرداً في التطور التكنولوجي و عالم الاتصالات. و قد

[1] وليد سيد محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، لت
[2] المرجع نفسه.
[3] ياسين، السيد، العولمة والطريق الثالث، ص61
[4] توفيق ،النظام الدولي الجديد ،ص34
[5] قرني، بهجت ،اصلاح مجلس الامن :فرصة للدول العربية بمقعد دائم ، مجلة المتصل العربي ،بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005،ص122

نلاحظ ذلك اذا ما عرفنا بان التقدم التكنولوجي في مجال المعلومات و الاتصالات و انتشار استخدام الانترنت, قد شهد زيادةً ملحوظةً في مجال الانترنت اذ بلغ مستخدمو الشبكة على مستوى العالم 304 مليون فرد في سنة 2000؛ مما يشكل زيادةً بنسبه 80% عن عام 1999 و يشكل 50% من مستخدمي الشبكة في الولايات المتحدة و كندا, و تضاعفت المعلومات المتدفقة عبر الشبكة بمقدار عشرة أضعاف في الفترة من 1997 –2000 ،و بلغ عدد المواقع اكثر من مليون موقع [1]و قد شملت الثورة التكنولوجية مختلف المجالات منها الثورة المعلوماتية و ثورة الهندسة الوراثية ،التي أدت الى إحداث كثير من التغييرات التي حملت آثاراً ايجابية و سلبية أدت الى المزيد من التغيير في العلاقات الدولية على المستويات الاقتصادية و ألاجتماعيه و السياسية التي لم تعد حكرا على الدولة[2]

7- سيطر على العالم المعاصر الطابع الاقتصادي و دخل العالم مرحلةً متقدمةً من التداخل الاقتصادي، والاعتماد المتبادل حسب وجهة نظر بعض الباحثين، او العولمة الاقتصادية لعدم الأنصاف للدول النامية عندما نقول اعتمادا متبادلا، و يعد العامل الاقتصادي من اكثر العوامل أهميةً في وجود الصراع بين الدول[3] فالماركسيون عدوا العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي في الصراعات الدولية، والتوجهات العسكرية المعاصرة سادت بشكل متوازٍ مع التوجهات الاقتصادية فمناطق البترول ابتداءً من السعودية و بحر قزوين و منطقة بحر الصين الجنوبي تعد من اكثر المناطق التي تشهد توترا متزايدا و ان مخططات مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي يؤكد هذا التوجه الذي يتضمن إنشاء سيطرة فرعية في تلك المناطق[4]

---

[1] مقلد، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول و النظريات المكتبة الاكاديمية، 1991،ص113.

[2] زين الدين، صلاح، الابعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية،م39،ع155،عام 1994،ص40.

[3] ومستون، ولتر، أحوال السيادة، ص47.

[4] عبد الحي، انق التحولات الدولية المعاصرة، ص35.

و بالمقابل يعد العامل الاقتصادي ايضاً دافعاً قوياً للتكامل بين الدول ذات المصالح المشتركة بشكل خاص، و لعل هذا يفسر التوجه المتزايد من قبل الدول نحو الدخول في تجمعات اقتصادية مشتركة، مما يعزز من وجودها و قوتها التفاوضية و الفرصة للحصول على مكاسب اكثر، خاصة و ان منظمة التجارة العالمية تمنح مثل هذه التجمعات استثناءات يمكن الاستفادة منها .

فالمجتمع الدولي اليوم في ظل النظام الدولي المعاصر يتم التحكم به و إدارته من خلال ثلاثة قوى رئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المتقدمة و الشركات متعددة الجنسية و المؤسسات الاقتصادية الدولية, ومن خلال ما تمارسه هذه الأطراف من سياسات اقتصادية و تفاعلات مالية و ضغوط سياسية, ولعل ابرز تلك المؤسسات العالمية و الاقتصادية هي منظمة التجارة العالمية صاحبة الدور الرئيس في دفع عملية العولمة الاقتصادية بحكم سياستها المعلنة من حرية التجارة, و في ضوء الآليات و الإجراءات القانونية الملزمة للدول الأعضاء و التي وقعت على معاهدتها و قبلت بشروطها و مبادئها الرئيسية و تضمنها إجراءات اقتصادية رادعة لمن يخالفها [1]

ان الحديث عن العولمة الاقتصادية التي سادت في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر يعني سيادة نظام اقتصادي واحد ضمن شبكة اقتصادية متداخلة تقوم على أساس تبادل الخدمات و السلع و المنتجات وفتح الأسواق ورؤوس الأموال[2] ونقل التكنولوجيا من خلال حقوق الملكية الفكرية وجميع هذه القطاعات قد دخلت ضمن قوانين و مبادئ منظمة التجارة العالمية .

---

[1]ياسين، العولمة و الطريق الثالث ,ص60.
[2]ثابت ، احمدر اخرون ، العولمه و تداعياتها على الوطن العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحده العربية ، 2003،ص45.

8- ارتباط الليبرالية الجديدة بالنظام العالمي المعاصر، اذ يعد الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان قائداً للمذهب الليبرالي الجديد و من روج له، و يقوم المذهب على تقويض التدخل الحكومي في شؤون الاقتصاد و تحرر الاقتصاد الرأسمالي، من خلال برامج إعادة الهيكلة و الخصخصة و إزالة القيود الجمركية، وهو ما تضمنته بشكل قانوني و ملزم للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

و الليبرالية الجديدة عزّزت مفهوم المركز و الأطراف في إطار نظرية التبعية ممثلة بهيمنة القوى العظمى الوحيدة، وممثلة هيمنة العالم الرأسمالي المركزي في عالم انتهى منه العالم الاشتراكي السوفيتي و العالم الثالث و عالم دولة الرفاه، فقد طغت أفكار المذهب الليبرالي الجديد على المنتديات الفكرية العالمية و المنظمات الدولية و الحكومات و دائرة صنع القرار الاقتصادي، و ارتبطت بالدعوة الى إطلاق قوى السوق المتحررة من تدخل الدولة و ربط اقتصاد الدول النامية بالعالم، و جعلها اقتصاديات مفتوحة مباشره على الخارج الأكثر تطوراً وهذا جعل اقتصادها خارجي التمركز (مرتبط بالمركز الرأسمالي) وتكون عملية صنع القرار وخاصة الاقتصادي عملية دولية و ليست داخلية [1] .

و في الخطاب الموجه من قادة الليبرالية الجديدة في المركز نحو الدول النامية و منها الوطن العربي، و على الصعيدين الداخلي و الخارجي، فان هذا الخطاب قد تضمن رسم سياسات و خطوطا عريضة تدعو الى تقليص و إزاحة الحكومات من إدارة الاقتصاد المحلي، و تنظيم القطاع العام، و الخدمات داخل الدولة على أساس قوى السوق و بالتالي تقليص برامج الرفاهية الاجتماعية، و خارجيا لقد تضمن الخطاب النيوليبرالي الدعوة الى تخطي و إلغاء الحواجز الجمركية و فتح أسواق راس المال و إعفاء الاستثمار الأجنبي من القيود و

---

[1] ثابت ،العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، ص 105-ص107.

تشجيع الاستثمار، و تحقيق ذلك بالاعتماد على آليات السوق، و القطاع الخاص بشكل اكبر ومعمق،[1] و قد تم تنظيم جميع هذه الإجراءات في إطار منظمة التجارة العالمية التي جاءت بصوره شمولية اكثر، و مفصله جميع ما يتطلبه نظام فتح الأسواق في ظل اقتصاد السوق .

9- تمر الدولة في النظام الدولي المعاصر بأزمة، وقد وصف عالم الاجتماع الأمريكي(دانيل بل) الدولة المعاصرة بأنها اكبر من المشاكل الصغرى وأصغر من المشاكل الكبرى، فالدولة لا تواجه فقط زيادة الفاعلين في المجتمع الدولي، بل زيادة الدور الذي يؤدونه سواء من منظمات او شركات عالمية, و كذلك منظمات غير حكومية, إضافة الى ما تواجه من الداخل ممثلا بالثقافات الفرعية وتغليب نخب السوق على النخب الديمقراطية على مستوى النظم السياسية[2].

كذلك تواجه الدولة حالة عدم استقرار و تمزق داخلي في ظل النظام الدولي المعاصر حيث شهد العالم 48 حربا بمعدل5,3 حرب لكل سنة و هذا سبب رئيس لزيادة عدد الدول و اعتبار النظام الدولي المعاصر اكثر اضطراباً مقارنة مع 100 عام سابقه[3].

ويصف المحامي الدستوري الألماني بوكنفورد الدولة المعاصرة بأنها ونظرا لزيادة العبء الملقى عليها نتيجة الالتزام بتحديث الوحدات العامة داخل الدولة ونفقات الخدمة الاجتماعية، فإنها أخضعت نفسها للعملية الاقتصادية وإعطاء دور للشركات الكبرى المتعددة الجنسية، و التغير في دورها نحو خدمة العملية الاقتصادية-الصناعية، إلا ان أعمالها الاقتصادية قد أصابها الوهن فأصبحت غير قادرة على تقرير مصيرها واقتصر دورها على التنظيم، و التخلي عن السيطرة بصفتها منتمية للعملية الاقتصادية، و تولي هذا الدور الذي يعد

---

[1] ثابت، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ص108.
[2] عبد الحي،افاق التحولات الدولية المعاصرة، ص23
[3] عبد الحي، افاق التحولات الدولية المعاصرة، ص24

رد فعل على الاتجاهات الصادرة عن العملية نفسها و بصورة آلية، و ان السيطرة الفعلية هي للعملية الاقتصادية-الصناعية نفسها [1].

إذا الدولة تشهد تراجعا مستمراً في دورها على المستويين الداخلي و الخـــارجي وان جميع مظاهر النظام العالمي المعاصر- السابق ذكرها- هي مؤشرات على هذا التراجع الأمر الذي يؤدي الى تغير في مفهوم السيادة .

[1] فرانكو بوجي، جيان،تطور الدولة الحديثة، ترجمة محي الدين الشعراني ؛ دمشق،منشورات وزارة الثقافة السورية ، 1987 ص184-ص185

المبحث الثاني: أثر مؤشرات وآليات العولمة الاقتصادية على سيادة الدولة

لعل العرض السابق للعولمة الاقتصادية وتركيبة المجتمع الدولي وإبراز الملامح الاقتصادية، يمكننا من الوقوف عند أثر العامل الاقتصادي على سيادة الدولة في ظل العولمة الاقتصادية ، التي تشمل تدويل التجارة والعملات والمال وعولمتها بمساعدة التطور التكنولوجي والشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر والتكتلات الإقليمية والدور المتفاقم للمؤسسات الاقتصادية العالمية، بما فيها منظمة التجارة العالمية التي أخذت أدواراً كانت أساسية بالنسبة للدولة، وتعبر عن سيادتها في الداخل والخارج .

فالعولمة الاقتصادية تعني اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية , وهذا يتطلب إزالة القيود الخارجية في وجه صادراته من سلع وخدمات و راساميل.

وهي بذلك تشكل مجموعة من التغيرات التي طرأت على تنظيم معظم الاقتصاديات الوطنية وإدارتها ، لا سيما الدول النامية، وكذلك التغيرات التي حدثت في تنظيم العلاقات الاقتصادية وإدارتها فيما بين الاقتصادات الوطنية[1].

لعل الجانب الاقتصادي هو الأكثر تأثراً ووضوحًا بالنسبة للعولمة، فهي تتجسد وتتشكل أساسا بالجانب الاقتصادي، وتعتبر الجوانب الأخرى تابعة للعولمة الاقتصادية، التي تنتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، فهي- أي العولمة الاقتصادية- تبنى أساساً على الاعتماد المتبادل ، وتتكون أساساً من عولمة

[1] زعلول،خالد، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية , مجلة الحقوق , الكويت , العدد الاول , عام 2002, ص19.

الإنتاج والعولمة المالية , وتدور في فلكها عمليات أساسية ممثلة بالمنافسة والابتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة الدولية والتحديث .[1]

ويؤكد ذلك الاقتصادي "بول سويزي " الذي اعتبر العولمة هي صيرورة رأسمالية تاريخية، يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج، متماشية مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية وعلاقاته ، وبذلك تكون العولمة عملية تراكمية لتطورات مستمرة في المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية العالمية ، وتتجه دائما نحو تحرير التجارة والتمويل الدوليين ونقل التكنولوجيا والمعلومات والمعرفة وبناء نظام السوق الرأسمالي الحر.[2]

ومع تنامي العولمة الاقتصادية وصيرورة التكنولوجيا والمنظومات التقليدية وبروز مشكلات عالمية ، مثل : التلوث والاتجار بالمخدرات والإرهاب وشركات عابرة للحدود ومعاملات عالمية تتجاوز التريليون دولار , وكذلك بروز مشكلتي ارتفاع درجة حرارة الأرض والتدهور البيئي، من الآثار الجانبية الحتمية للتنمية الاقتصادية كل ذلك جعل اقتصاد العالم خارج سيطرة الدول , و شكل تهديدا فعليا لقابلية الدول التي تعارضها للاستمرار , وما لبثت هذه العوامل أن جعلت عددا كبيرا من المراقبين يتحدثون عن أزمات متكررة لكيان الدولة، ويتنبأون بانهيار الدول وفقدانها لأهميتها.[3]:

فالعولمة الاقتصادية ارتبطت بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات التمويل الدولي , وعمليات التكامل والإدماج المستمرة لاقتصاد الدول في دائرة الاقتصاد العالمي, وذلك من خلال برامج تحرير التجارة، وإلغاء العوائق و من ضمنها الحواجز الجمركية, وقد ربط

---

[1] عبد المجيد, عبد الحميد , العولمة الاقتصادية,الاسكندرية، الدار الجامعية , 2006 , ص15.

[2] علي، عبد المنعم السيد, العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التنافذ والاستواء والتكامل الاقتصادي العربي , المستقبل العربي,بيروت العدد 289 , عام 2003 , ص 42-ص44.

[3] لتشر، فرانك جي, دجون بولي, العولمة الطوفان ام الانقاذ ؟ ترجمة فاضل جكتر,بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية , 2004, ص347.

الاقتصادي " رمزي زكي " ما بين ظهور العولمة وما بين تبني السياسات الاقتصادية (النيو لبرالية) من خلال مؤسسات "بريتون وودز " ومنظمة التجارة العالمية، وقد حدد مظاهر تبني السياسات النيوليبرالية محليا كما يلي:[1]

1- تحرير قطاع التجارة الخارجية وتعويم أسعار الصرف .

2- فك القيود والضوابط على النظام المصرفي بمعنى إزالة الحواجز والعوائق أمام حركة رؤوس الأموال من وإلى أي بلد، أي تحرير القطاع المصرفي.

3- إضعاف الدولة والهجوم على دورها في الحياة الاقتصادية ،حتى يمكن تحقيق أو إلغاء الضرائب المفروضة على رأس المال والدعوة لخصخصة شركات القطاع العام، وخط الإنفاق الحكومي للخدمات الاجتماعية.

ويمكن الحديث عن أبرز المؤشرات، التي تعبر عن مدى تأثير العولمة الاقتصادية على سيادة الدولة من خلال دراسة مظاهر السيادة وإلى أي مدى استطاعت منظمة التجارة العالمية، إحداث التغيير إن وجد، ومن خلالهما نستطيع الوقوف على دلائل ومؤشرات السيادة، ودراسة أكثر المؤشرات ارتباطا بالمفهوم الحديث والمعاصر للسيادة والأكثر قربا أو علاقة مع منظمة التجارة العالمية.

[1] وردم، باتر ،محمد. العولمة ومستقبل الارض، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع ، 2003، ص14 .

المطلب الأول :السيادة الداخلية

سيتم دراسة مؤشرات وآليات العولمة الاقتصادية، وأثرها على السيادة الداخلية للدولة من خلال :

أولاً :ـ علاقة الدولة مع الأفراد

ثانياً :ـ علاقة الدولة مع الإقليم والحدود

ثالثاً :ـ علاقة الدولة مع الموارد

أولا – علاقة الدولة مع الأفراد

يمثل هذا الجانب من السيادة الداخلية ما تقدمه الدولة من أدوار، وما تقوم به من وظائف، تعتبر التزامات من قبلها ،وحقوقاً للأفراد داخل حدودها من أمن ورعاية اجتماعية ودعم اقتصادي وتوفير الاستقرار والديمقراطية ، ويمثل هذا الجانب بعدة نواحٍ :

1- سن التشريعات والقوانين .

2- الدعم المقدم للسلع الرئيسية .

3- الرعاية الاجتماعية " الصحة والتعليم ".

4- تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف، والحد من البطالة من خلال امتلاك القطاع العام وزيادة قطاعاته .

لقد تعرضت جميع مظاهر سيادة الدولة ضمن علاقتها بالأفراد إلى تغير ملحوظ وتراجع في تلك الأدوار لصالح مؤسسات وأطراف دولية، وفي هذه الدراسة سيتم التعرف على مدى التغير الذي أصاب القوانين والتشريعات من حيث الاتجاه لتحقيق التكيف مع التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحديدا مع قوانين وشروط منظمة التجارة العالمية، على

اعتبار أن القوانين والتشريعات هي المصدر الرئيس المتحكم بالسياسة العامة لأي دولة , ومدى ما حققت هذه القوانين والتشريعات من توافق وتكيف مع التوجه العالمي نحو اقتصاد حر يضعف من دور الدولة .

وعند دراسة المظاهر الأخرى لسيادة الدولة الداخلية والمتمثلة بعلاقة الدولة مع الإقليم والحدود، وعلاقة الدولة مع الموارد ، يتضح لنا إلى أي مدى تأثرت علاقة الدولة مع الأفراد من خلال ما شهدته الدولة داخل حدودها من التخلي عن الدعم الرئيس للسلع، والتراجع في مستوى الرعاية الاجتماعية بهدف تخفيض النفقات العامة، والخروج من عجز الموازنة مقابل زيادة في الضرائب المباشرة على ذوي الدخل المتوسط المفروضة على الدخل والأبنية , إضافة إلى التنازل عن الرعاية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة والانسحاب من القطاع العام لصالح القطاع الخاص، ووقوع الدولة تحت تأثير الاقتصاد العالمي في علاقتها مع الأفراد، وما تمارسه الشركات متعددة الجنسيات من سياسات، متوجة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وحرية حركة سوق المال، واكتفاء الدولة بدور المنظم للعملية الاقتصادية داخل حدودها من خلال توفير بيئة استثمارية خصبة ومشجعة ضمن إطار قانوني وتشريعي، ينسجم مع تلك السياسات، والذي انعكس بدوره على علاقة الدولة مع الأفراد والجماعات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة النقابات.

يرى هيغل أن الدولة في ذاتها تقسم إلى دائرتين: الأسرة والمجتمع المدني . ولكل دائرة قانون خاص يجسد في نفس الوقت روح الدولة العام , ويلاحظ ابن خلدون أن الدولة , ترتكز بالفعل على علاقة القرابة، و أكد ماركس على علاقات الإنتاج في تناوله كيان الدولة[1].

[1] العروي، عبدالله مفهوم الدولة ،بيروت، المركز الثقافي العربي ، ط6 ، 1998، ص36.

إذاً فالدولة في الفكر المثالي والفكر المادي هي ذات علاقة مباشرة مع الافراد ولا تقوم بدونهم، ويجب على الدولة العصرية أن توفق بين كيانها وبين التوسع الكبير لنشاطاتها ومسئوليتها الاقتصادية , وهي تقوم بمهام ونشاطات متنوعة وأشكال مختلفة ويرجع تاريخ هذه النشاطات إلى عصور مختلفة[1] .

ويوضح المفكر الفرنسي " برتراند باوي " أن دور الدولة قد تراجع, وكذلك سيادتها الداخلية وعلاقتها بالمجتمع المدني، وذلك بسبب بروز لاعبين دوليين جدد، وهي أي الدولة لم تعد اللاعب الوحيد في مجال العلاقات الدولية , وأن الدولة تواجه أزمات وعوارض متعددة لصالح لاعبين جدد يجمعون موارد تزداد خطورتها شيئاً فشيئاً ،ويرى بأن الدولة قد استحدثت لإشباع حاجة رعاياها إلى الأمن، ولذلك فإنها ستنصرف الى المسرح الدولي بطريقة مشروعة لتضاعف إلى أقصى مدى أمنها المنشود باعتباره السمة الأولى للمصلحة القومية , بل إنها تلجأ إلى ذلك لمطالبة رعاياها بالمزيد من الالتزامات [2].

(ويرى (باوي) في كتابه " انقلاب العولمة " أن الدولة تهتز أركانها وتواجه تراجعاً نتيجة انتشار اللاعبين الدوليين، وتزايد دورهم على الساحة الدولية نتيجة امتلاكهم الموارد، وتجعل منهم لاعبين بالمعنى الحقيقي في مواجهة وصاية الدولة، التي تنحل وتتضاءل تدريجيا وتفقد قوتها وهويتها, التي تتزامن مع عملية التحول والتطور التي تشهدها أنماط عمل السوق والحياة المهنية، إذ تعمل بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع المدني على تحقيق ارتباطها داخل الشبكة الترابطية وبعضها يملك بعداً دولياً بوصفها من المنظمات غير الحكومية)[3].

ويرى أنصار الدولة القومية ومنهم " ريجيس دوبريه " أن الدولة مازالت موجودة وتحتفظ بالسيادة، وأن قوى العولمة زادت من دورها ووظائفها بل إن المتغيرات السياسية والاقتصادية

---

[1] دو فابر، جاك، , الدولة ، ترجمة سمو مي فوق العادة ،بيروت، منشورات عويدات , 1982،ص6،
[2] حيدر، محمود، الدولة المستباحة ، بيروت ،رياض الريس للنشر,، 2004، ص101 ،
[3] حيدر، الدولة المستباحة، ص100،

منحت الدولة دوراً جديداً , حيث أن عدم وجود الدولة يعني عدم وجود حقوق للإنسان ، وعدم وجودها ، يعني الرجوع إلى قانون القبائل والعشائر والطوائف وإلى قانون المال , والى قانون الطبيعة.

ومن جهة أخرى يرى أنصار زوال الدولة القومية ونهاية دورها ، ومنهم "جان زيفلـــر " بان لابد من زوال الدولة والوصول إلى الاتحاد والى مجتمع بلا طبقات وبلا تقسيم للعمـــل، ويعد ذلك أيضاً وجهة نظر ماركسية، إزاء مسألة الدولة وزوالها، بزوال الطبقة المســيطرة، التي تمارس القمع باسم المجتمع[1] .

ففي دراسة مقارنة للباحث الأمريكي (دانييل دريزنر) قام بها عام 1998 تنـــاول فكـــرة الدولة القومية ونهايتها، ومن خلال وجهات نظر لخمسة نماذج شملت (بنجامين باربر) في كتابه " جهاد صنو ماك رود " و(فرانسيس فوكوياما) في " نهايـــة التـــاريخ والإنســـان الأخيـــر " (وروبرت كابلان) في (طرفا الأرض رحلة في فجر القرن الواحد والعشرين) و (كينشـــي اوهماي) في" نهاية الدولة القومية: صعود اقتصاد الإقليم " و(صموئيل هنتغتون) في "صـــدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي" : وهي جميعها كتب تتفق على أن الدولة القوميـــة تفقد نفوذها في السياسة العالمية بسبب قوى السوق العالمية بشكل مباشـــر أو غيـــر مباشـــر، توصل" دانييل دريزنر" إلى أنه على الرغم من هيمنة العامل الاقتصادي والحجج التي تؤيد

الهيمنة الاقتصادية والثقافية التي تطلقها العالمية وتفرض من خلالها قيوداً على البلـــدان، إلا أن للعالمية أيضا استراتيجيات تمنح أدوارا جديدة للدولة القومية، وان اتجاهـــات العولمـــة والهيمنة الاقتصادية يجب أن تعزز من دور الدولة لا تقلله، فهي تدفع الدولة إلى التخلي عـــن ملكية الشركات, كما تؤدي إلى معالجة مشكلة البطالة و تنظيمها, ومن ثم تتجة الى التركيـــز

[1] حيدر، الدولة المستباحة, ص92-ص98.

على اختصاصاتها الأساسية, و يرى أن العالمية تشجع الدولة على تنسيق سياسات الضبط والتحكم التي تثبت وجودها بدلا من السباق الحتمي إلى القاع, وبالتالي تحفيز الدولة وإرغامها من خلال تزايد انتقال رأس المال، على تركيز جهودها على تبوؤ موقع الابتكار لا الإنتاج وهذا يعزز الفائدة للدولة والمجتمع، وبذلك فأن عالمية الأسواق من الناحية الاقتصادية تنطوي على توجيه دور الدولة لا على إزالته حسب رأي (دريزنر) [1]

ثانيا – علاقة الدولة مع الإقليم والحدود :

تعرض المفهوم التقليدي لإقليم الدولة ــ مثله في ذلك مثل مفهوم السيادة ــ لاختراقات قوية من التدفقات عبر الوطنية الاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها , التي أصبحت تنفلت يوما بعد يوم من رقابة الأجهزة الحكومية ,إذ أصبحت حدود الدولة مهددة بالتآكل وإحلال بدائل أخرى مكانها حتى أننا بدأنا نسمع عن أطروحات غريبة مثل الحدود الاقتصادية الطبيعية , و أصبحت بعض المدارس الفكرية تدعو إلى ضرورة فصل المفهوم الحقيقي للسيادة عن الإقليم , على اعتبار أن الشكل التقليدي للسيادة المرتبطة بالفضاء الترابي حصراً لم يعد قائماً لا نظرياً ولا عملياً لمواجهة تدويل النشاط الاقتصادي والاجتماعي. [2]

ونجد في الجانب المالي وعلاقته بإقليم الدولة , اختراقاً آخر لسيادة الدولة على الإقليم والحدود فقد ميّز" مين بنجا كوهين " بين مجالات الأماكن ومجالات التدفقات، ويؤكد كوهين في ذلك على أن الصورة التقليدية المرتبطة بالإقليم أصبحت شيئا ــ فشيئاً ــ غير مجدية , وأن الاندماج الكبير لرأس المال والأسواق المالية يستلزم الحركة انطلاقا من مجالات الأماكن إلى مجالات الشبكات، و بنظرة فاحصة يتبين أن شكل الشبكات يسير ضد المفاهيم التقليدية

[1] daniel , drcznor, globalizers worid,wint, the washingtan uarteriy , 1998,p.p 21-25.

[2] امين، سمير، العولمة والنظام الدولي الجديد , ص119-ص120

للمكان , خاصة وأن المجال السلطوي للعملة ومدى تأثيرها لا يستطيع أن يتلاءَم مع الحدود الإقليمية.[1] وهو ما سيتم توضيحة تحت عنوان تجارة سوق المال و تدويلها.

إن المسألة المحورية في الاقتصاد العالمي الجديد هي الانفصال بين الطبيعة الإقليمية للسيادة والطبيعة العالمية المتنامية للتدفقات الاقتصادية , وبذلك فان المجال الإقليمي للدولة الحديثة في الحياة الاقتصادية يتصادم بعولمة الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية .

لقد قامت كل نظريات " الجيوسياسية " في القرنين التاسع عشر والعشرين على العلاقة بين الدولة والأرض ذلك أن المسافة الموحدة التي تشكل إطاراً لسيادة الدولة المباشرة هي من العوامل الأساسية في حماية هذه الدولة من أي تهديد مجاور محتمل [2]. ونظراً لتبدل مفهوم الأمن ومفهوم السيادة بسبب ثورة الاتصالات والمعلومات التي اخترقت الحدود والاسوار الثقافية والاجتماعية للدول، وبسبب التحولات السياسية والاقتصادية والعلمية التي نجمت عن تسارع العولمة وتبعاتها , فقد تعددت أطراف اللعبة الدولية، وبدت سلطة الدولة غير فاعلة في مواجهة هذا التطور الدولي الذي اختفت فيه معايير الحدود أمام شبكات العنف وتهريب المخدرات وتدفق اللاجئين والشبكات الاقتصادية والمالية.[3]

ضمن تلك العلاقة للمؤشر الدال على السيادة الداخلية للدولة، سيتم دراسة ما أحدثته العولمة الاقتصادية على إقليم الدولة وحدودها من اختراق وظيفة الدولة وتراجع دورها، وبالتالي التغير في مفهوم السيادة , وذلك من خلال دراسة :

1- التطور التكنولوجي وثورة المعلومات .
2- الاستثمار الأجنبي المباشر .
3- الشركات متعددة الجنسيات .
4- تجارة سوق المال وتدويلها .

---

1 Susan, strang , the retreat, of the stute , the ccomomux , cambridge,neyork. 1999, p.p 8-26.

2 الدجاني، احمد , صدقي , واخرون , العولمة واثرها في المجتمع والدولة ,ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، , 2004، ص 42.

3 المرجع نفسه، ص 51.

مع مراعاة ما أحدثه هذا التطور من اختراق لعلاقة الدولة مع الأفراد ، وذلك على النحو الآتي:

1- التطور التكنولوجي وثورة المعلومات :

يربط المفكر الأميركي من أصل ياباني (فرانسيس فوكوياما) وهو من أهم دعاة العولمة وصاحب الأطروحة الشهيرة "نهاية التاريخ" مابين أقوى أنواع التطور العلمي في العالم، وهي المعلوماتية ، وما بين العولمة كظاهرة اقتصادية لها خصوصيتها وأهدافها، عندما يقول بأن العولمة لن تتراجع، لأن الذي يدفعها هو تقدم التقنية المعلوماتية [1].أكد ذلك (كينشي أوهماي) عندما عبَّر عن نظريته الأكثر شيوعاً التي تقول إن مؤسسات الدولة القومية وحدودها باتت غير ذات أهمية بصورة متزايدة، وان " الأدبيات الأربعة " الاستثمار, والصناعة, والمعلومات, والفرد ، يبقي الدولة عاجزة عن أن تفعل ما هو أكثر من الوقوف جانباً ومراقبة الأحداث الدائبة على الانفلات من قبضتها[2] .

لقد شهدت المعلومات تطوراً سريعاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي دعا دول العالم إلى تسمية هذه الحقبة بثورة المعلومات، التي تسيطر على التجارة الدولية, فبعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية والطاقة ستعرض الثورة المعلوماتية نفسها كمحرك جديد للتنمية الاقتصادية , ويقرر " أورد كدرنيش " رئيس مركز المجتمع الدولي المستقبلي الأمريكي أن ثورة المعلومات تغير" اقتصادنا " بالطريقة ذاتها التي قلبت فيها الثورة الصناعية الاقتصاد المرتكز على الزراعة في القرن الثالث عشر، وأن المعرفة ستصبح المورد الأساسي وأفضل وسيلة لجمع الثروات لتحل مكان الأرض والطاقة والعمل برؤوس الاموال، وستتغير الفكرة التقليدية للعمل، من موظفين وعمال، إلى مقاولي معرفة يعملوا على تنمية المعلومات

---

[1] وردم , العولمة ومستقبل الارض , ص15

[2] لتشر , وجون بربي , العولمة الطوفان لم الانقاذ , ص348.

وملكيتها، مما يجعل من حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مصدراً للثروة الجديدة ، وبذلك يتغير الاقتصاد العالمي من اقتصاد الأشياء ، مثل السلع ، إلى اقتصاد المعلومات الذي يمنح ويحتفظ به، كتجارة الملكية الفكرية .[1]

إن ما يميز العولمة الاقتصادية بشكل خاص, والعولمة المالية بشكل عام هو اعتمادها بدرجة كبيرة على المعلوماتية أكثر من الموارد, فالقدرة على صنع المعلوماتية والوصول إليها ونقلها بتكلفة قليلة وبسرعة بين الأفراد والمؤسسات التي تقدر قيمة هذه المعلومات , وتكون مستعدة لدفع تكاليفها, هو ما يميز هذه العولمة عن غيرها من عولمة في الماضي، وهذا التوجه يعزز الضغوطات على الدولة ، ويمس سيادتها بسبب التحديات التي يفرضها هذا التغير، وذلك لعدم ملاءمة الترتيبات والمؤسسات المالية، التي وجدت في بيئة مختلفة , خاصة نظم الضرائب ونظم الرعاية الاجتماعية [2]

ولا يمكن إدراك وفهم ما طرأ على العلاقات الاقتصادية الدولية ومحيطها من تغييرات داخل الدول، وفي العلاقات بينها دون الإشارة إلى العامل التكنولوجي، ومايحمله من تطور معلومات أسفر عن إمكانات كبرى للانتقال عبر الحدود الوطنية للدول ، شملت السلع والخدمات والأموال والأشخاص والمعلومات, وأدت إلى تطور كبير في قوى الإنتاج مما يعني أن على الدولة أن تغير في علاقات الإنتاج وفي البنية المؤسسية والقانونية والثقافية، فالعولمة الاقتصادية ترتكز أساساً على التطور التكنولوجي ومجموعة القرارات التي تتخذها الدولة وتعبر عن إرادتها ، كسياسة الخصخصة وقرار إلغاء الدعم وفتح الأسواق وغيرها من

---

[1] زغلول , العولمة والتحديات الاقتصادية , ص30 -ص33.

[2] امين، سمير, المجتمع الاقتصادي امام العولمة, بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية , 2004, ص120.

القرارات التي تعبر عن تكيف الدولة مع هذه العولمة من خلال ترجمة الإمكانات التقنية التكنولوجية إلى واقع عملي.[1]

ويتضح أثر العامل التكنولوجي وتطور المعلوماتية كعامل هام في العولمة الاقتصادية، وذلك باعتباره من العوامل الرئيسة التي ساعدت على خلق واتساع العولمة , إن التطور التكنولوجي في النقل والاتصالات ووسائل الاتصال الالكترونية والاتصال التلفزيوني وتطور وسائل الأعلام ، من أهم ما أفرزته تكنولوجيا المعلومات ، ومن بين هذه الوسائل يمكن اعتبار شبكة الإنترنت الأكثر أهمية في هذا العصر بالنسبة لغيرها من إفرازات التكنولوجيا وتطورها , ولكن جميع إفرازات التكنولوجيا وتطور المعلومات أدت إلى إلغاء حواجز الوقت والمسافة بين الدول , ومن خلال وسائل الاتصال المتطورة يمكن تسويق المنتجات بالصورة والخصائص , إضافة إلى أن العالم وبفضل تطور الحاسبات الآلية والأقمار الصناعية اصبح سوقاً واحداً وبالتالي أصبحت الأسواق العالمية تتأثر بالأحداث والمتغيرات الاقتصادية وغيرها، والى تطور في الأسواق المالية، إذ تنعكس بشكل مباشر على مجالات أخرى لأي دولة مرتبطة معه , بالإضافة إلى إمكانية عمل صفقات ضخمة بين طرفين أو اكثر دون أن يغادر أحدهم بلده، وهذا يعني انه لا تستطيع أي دولة التحكم التام بحركة السلع والخدمات عبر حدودها بسبب التطور السريع لأساليب المواصلات الحديثة [2].

ووفقا لإحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " لاونكتاد " فقد بلغ إجمالي قيمة المعاملات الاقتصادية والتجارة الإلكترونية عام 1995 (5,1) مليار دولار ووصلت عام 1999 حوالي (180) مليار دولار بينما في عام 2002 بلغت (1234) مليار دولار، وتشير هذه الأرقام والبيانات إلى معدلات النمو للتجارة الإلكترونية، فقد ارتفعت خلال الفترة

[1] العيسوي،ابراهيم،العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع،مجلة النهضة،القاهرة ,جامعة القاهرة،1999 ص 125–ص 128.
[2] الحموري, قاسم العولمة الاقتصادية من اين والى اين،مجلة شؤون استراتيجية,عمان، موسسة عمون للدراسات والنشر,العدد الاول, 2001,ص148–ص 149.

مـن (1995-2002) بما قيمته 1233,9 مليار دولار بينما بلغ حجم التجارة الإلكترونية لعام 2004 (3,5) تريليون دولار في أمريكا الشمالية و(1600) تريليون دولار فـي أسـيا و(1,5) تريليون دولار في أوروبا [1]

إذا يعد العامل التكنولوجي وتطور المعلوماتية اختراقاً آخر لسيادة الدولة ، وتراجعـاً في وظائفها ودورها، فهي لم تعد تسيطر على سيادتها الاقتصادية، أو على حدودها بالشـكل التقليدي للمفهوم, فالدولة لا تستطيع الوقوف أمام المد الجـارف لوسـائل الاتصـال ونقـل المعلومات وحركة السلع والخدمات والأموال والمضاربات العالمية, ولا تستطيع أن تحصـن نفسها من الأزمات المالية العالمية وعجز المعلومات, إضافة إلى ذلك لم تعد الدولة قادرة على التحكم والسيطرة على إقليمها بشكل كامل، فكثير من الصفقات التجارية وحملات التسويق تتم عبر وسائل اتصال متقدمة ولا يحتاج الفرد مغادرة البلد لإتمامها .

فالتطور التكنولوجي وامتلاك المعلومة يعني مورداً جديداً وهاماً من موارد الثروة في عالم يعيش ثورة معلوماتية، وهو مورد يسيطر علية أشخاص وأطراف ليسـوا بالضـرورة حكومات أو دولاً , وفقا لهذا التفسير يعني أن الدولة لم تعد تسيطر على مورد هام من الموارد الاقتصادية .

2- الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً من مصادر الرأسمال الأجنبي ويكون عن طريـق جذب مالكي المشاريع في دول أخرى، او بوساطة السندات والأوراق المالية التـي تضـمن الحصول على الأسهم والسندات في شركات أجنبية دون السعي بالضـرورة إلـى الاهتمـام بالسيطرة عليها ,ويلاحظ بأن حجم تحركات رأس المال في العالم حاليـا وبفضـل الأسـواق

---

[1] عبد المجيد , العولمة الاقتصادية , ص60-ص61.

المالية والمتطورة جداً والتكنولوجيا الالكترونية هو اكبر بعدة مرات من حجم التجارة ذاتهـــا، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على السياسة الاقتصادية وقراراتها الداخلية [1]

وقد خلقت ضغوط العولمة توجهات عامة وجديدة تزيل العوائق أمام الاستثمار الأجنبـــي المباشر، وتمثلت هذه التوجهات بتقييد مستويات الضرائب المحلية بسبب الخوف مـــن فقـــدان الاستثمار الأجنبي, وتزايد الضغوط لتخفيف عجز الموازنة، ممـــا يعنـــي تخفـــيض الانفـــاق الحكومي بشكل عام , والإنفاق الاجتماعي بشكل خاص , وتحويل الدعم الحكومي من العمـــل الى رأس المال[2].

تعد بداية التسعينيات بداية توجهات لمعظم دول العالم لوضع سياسات تـــؤثر فـــي تـــدفق الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة، وذلك ضمن استراتيجيات لجذب الاستثمار، وقد ساعد على قيام مثل هذه الاستثمارات الرغبة في زيادة الكفاءة الاقتصادية والتخلص من العوائق الجمركية الوقائية ، والمحافظة على الأسواق القديمة والحصول على أسواق جديدة، لتحقيق ذلك أصـــبح من الضروري الاعتماد على مبدأ كفاءة الإنتاج الذي يتطلب استثماراً في مصانع جديدة تعمل بها طواقم إدارية وتقنية وعمالة ذات مهارات مميزة باستخدام تكنولوجيا متقدمة، خاصة فـــي مجال الاتصالات والمواصلات ، مما يعني وجود علاقة تـــرابط وتكامـــل بـــين الاســـتثمار والتجارة. [3]

لقد تميز القرن الواحد والعشرون بتراجع دور الدولة وعدم قدرتها التامة علـــى الـــتحكم والقيادة، وذلك بعد فتح العديد من البلدان المغلقة من قبل بوجه التجارة والاستثمار الذي بـــرز بشكل واضح في عصر العولمة، وأدىّ الى زيادة كبيرة في الحجم الفعلي للســـوق العالميـــة , فالتطور لعملية التدويل و الى حالة العولمة , واقتصاد عالمي تجاوز الحدود التقليدية والمألوفة

---

[1] السيد،عبد العزيز, واخرون , النظام العالمي الجديد , الحاضر والمستقبل , ترجمة نافع ابو ليس ,دمشق، اتحاد الكتاب العربي، 1999 , ص355-356.
[2] امين , المجتمع والاقتصاد والعولمة , ص120-121.
[3] الحموري , العولمة الاقتصادية من اين والى اين؟ , ص 141 .

أو جعلها غير ذات جدوى أدى إلى تطور أسواق الرساميل ونموها وخفض الحواجز الواقفة أمام التجارة واستثمار السواق وتشابكها .[1]

إن المحرك الرئيس للاستثمار الأجنبي هو الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس تأثيرا كبيرا على العولمة الاقتصادية وتكوينها، فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقـوده الشـركات متعددة الجنسيات يعد المكون الرئيس للعولمة الإنتاجية، ويشمل الاستثمار الأجنبـي المباشـر والاستثمار المشترك والاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمسـتثمر أجنبـي والاسـتثمار بالمناطق الحرة، او مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع والاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة، التي تشمل البنية التحتية كالمطارات ومحطات الكهرباء ,وتعمل بنظام البناء ثم التحويل، كأن يقوم المستثمر الأجنبي ببناء المشروع ثم تشغيله على ان يحول الى المجتمع او الدولة بعد انتهاء عقد الامتياز الذي يتراوح ما بين 20- 25 عاماً.[2]

فالاستثمار الأجنبي المباشر يرسخ مبدأ سياسة التبعية بين المركز والمحيط، وتمارس هذه الاستثمارات الضغوط، وبخاصة على الدول الصغيرة نسبيا، لاتباع استراتيجيات إنمائية تعتمد على التصدير كوسيلة للنمو من خلال زيـادة الصـادرات، التـي تمكـن الدولـة المطبقـة للاستثمارات من تسديد أرباحها وفوائدها , وهذا يعني ربط مصير بلد وسـيادته ، ولدرجـة كبيرة بأحوال السوق العالمية، إضافة الى الضغوط التي تمارسـها الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة على الدولة، لتحرير حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاستثمارات الأجنبيـة من القيود، وهذا يعني قبول الدولة حرية التمويل على حساب الرساميل لميزان مدفوعاتها؛ مما قد يؤدي لتدفق تلك الاستثمارات الى التقاعس في بذل الجهود فـي الدولـة؛ لرفـع مسـتوى الادخار القومي كنسبة لناتجها المحلي الإجمالي، كذلك تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشـرة

---

[1] لتشير , العولمة الطوفان ام الانقاذ، ص378.
[2] عبد الحميد , العولمة الاقتصادية , ص183-ص185.

الى سيطرة الأجانب على جزء كبير من موارد الدولة وثروتها ، وبالتالي ممارسة المستثمرين الأجانب نفوذا سياسياً واقتصاديا على الدولة.[1]

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً واضحاً على تراجع دور الدولة ووظائفها، وبالتالي تأثيرا مباشراً على سيادة الدولة الاقتصادية وما يرافقها من آثار اجتماعية وتراجع بالالتزامات تجاه مواطنيها، ودخول عناصر جديدة تسيطر على ثرواتها، وتمتلك بنيتها التحتية، وتتحكم بها وتفرض على الدول قيوداً وتجبرها على تنازلات كبيرة ممثلة بسن قوانين وتشريعات تتناسب مع متطلبات مثل هذه الاستثمارات.

3- الشركات متعددة الجنسيات :

هي شركات تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها، أو الشركات التابعة لها ويقدر انتاج هذه الشركات حاليا 25% من مجموع الإنتاج العالمي[2].

يتحكم بالاقتصاد العالمي اليوم مئة شركة عملاقة متعددة الجنسيات تنتمي أغلبها إلى الولايات المتحدة، وتأتي بعدها شركات الاتحاد الأوروبي فاليابان، ويليها بالأهمية أربعون ألفاً أو يزيد من الأخصائيين في الاقتصاد والمال والموظفين المؤهلين في مختلف المستويات لتوجيه عملية التنافس بين تلك الشركات، وهم بمجموعهم يشكلون جيشاً غازياً للأسواق العالمية مؤلفاً من (ستة) ملايين فاعل يتحكم بمصير العالم الذي تجاوز عدد سكانه (ستة) مليارات نسمة حتى عام 2001 [3]

[1] الاطرش, محمد، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة , ص18-ص21.
[2] ابو شرار،علي, عبد الفتاح , الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات, عمان،دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006, ص25.
[3] ، ابو طالب ،عبد الهادي، أي مستقبل للبلدان الثقافية في ضوء التحولات التي ترتبت عن العولمة ,الرباط، مطبعة المعارف الجديدة , 2002, ص32.

وتعد التجارة البينية (بين الشركة الأم وفروعها) 3/1 أجمالي التجـارة العالميـة للسـلع المصنعة , وتقدر المبيعات السنوية لمثل هذه الشركات (جنرال موتورز, ابركسون) علـى سبيل المثال بعشرات البليونات من الدولارات [1]..

تعد الشركات متعددة الجنسية من اكثر الأطراف " غير الحكومية " الذين لم يكسـبوا ولاء بقدر ماكسبوا نفوذا وسلطة , فالعديد من الدول الصناعية المتقدمة تشهد ثورة دولية

في نطاقها وتكنولوجية في أساسها , وبفضل التطور في وسائل الاتصال والنقـل والإدارة أصبح الاستثمار والإنتاج والتسويق والاستهلاك دوليا على نحو متزايد, واستطاعت الشركات بفضل ذلك، من أن تدمج أقساما كاملة من الاقتصادات عبر حدود الدول , وان توظف فريقـا متعدد الجنسية، وان تسعى الى تشجيع المدراء الى ان يكون ولاؤهم الأساسي إلى الشركة ككل بدلا من الدول التي ينتمون إليها[2]

إن عائد المبيعات السنوي لشركة عملاقة مثل (جنرال موتورز) او (فورد) يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول باستثناء عشرين دولة , وان هذه العمليات الضخمة لابـد وان تؤثر على أداء الاقتصاد العالمي، وان تتحدى رموز الدولة ذات السيادة التي تسـيطر فيهـا الدول على التراب الوطني والاقتصاد، وتعمل هي كمحور للولاء الوطني [3]

فالشركات المتعددة الجنسية تكون دائماً في وضع يمكنها من تشكيل وخلق رأس المال وتخدم تحويل التكنولوجيا بوصفها وسيلة لذلك , وان أولويات هذه الشـركات لا تتفـق دائمـا مـع الأهداف وأولويات الدول المضيفة كون هذه الشركات تسعى الى تحقيق مصالحها وتهدف الى الربح , وهنا يكون السؤال: كيف تحافظ الدول على هويتها السياسية , والاقتصادية , والثقافية

[1] ابو شرار, الاقتصاد الدولي سياسات ونظريات, ص255.
[2] سكيرن, تركيبة المجتمع الدولي, ص356.
[3] سكيرن، تركيبة المجتمع الدولي , ص357.

، وتمنع استنزاف مواردها الطبيعية وبيئتها ، وتبقى في نفس الوقت مشاركة في اقتسام الأرباح والنمو الصناعي السريع الذي تكون فيه الشركات متعددة الجنسية وسيلة رئيسية ؟[1]

إن الشركات متعددة الجنسية تمارس تأثيراً مباشراً على الدولة وسيادتها من خلال الأدوار التي يمكن أن تقوم بها، فهي تسيطر على كميات كبيرة جداً من الأموال، بحيث يمكنها ان تعمل وحدها على تسريع حدوث أزمات مالية من خلال تحريك جزء من أرصدتها من بلد الى آخر ، كذلك تستطيع ان تؤثر في مجالات من نوع العائدات الضريبية ، والتضخم ، واستخدام العمال (التوظيف) وفق العملات ، وكل هذا يسهم بشكل مباشر في دعم النظام الحاكم ، وبذلك يكون دور الشركات غامضاً، وتمارسه بشكل غير مباشر على الدولة، مادام الاقتصاد العالمي مفتوحاً ولا تتدخل الدولة إلا بدرجة محدودة ومسيطر عليها من نشاطات الشركات المتواجدة ضمن أراضيها.[2].

وعلى الرغم من ما تقدمه الشركات من جوانب إيجابية للدولة مثل زيادة الانتاج وزيادة الأجور ، وتوظيف الأيدي العاملة وزيادة التقنية الإدارية والتكنولوجية الجديدة، وأصناف قوة الاحتكار المحلي، إلا أنها بالمقابل تسبب تأثيراً سلبياً تمارسه على الدولة، وذلك بالتأثير غير الملائم على معدل التبادل التجاري للدولة ونقص في الادخار المحلي والاستثمار ، وعدم الاستقرار في ميزان المدفوعات ، ومعدل الصرف ، ولعل أهم أثر يمكن أن ينتج عن وجود الشركات متعددة الجنسيات هو فقدان السيادة على السياسات الداخلية والخارجية من خلال ممارسة قوة ضاغطة وبطرق مختلفة تفقد الدولة سيادتها الحقيقية [3].

ومن المؤشرات الدولية على تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ومنها في عام 1995 كانت إيرادات خمسمائة شركة تصل الى حوالي 44% من الناتج المحلي الاجمالي وتسيطر

---

[1] السيد، زاخرون ، النظام الدولي الجديد، ص359.
[2] السيد، واخرون، النظام الدولي، ص360.
[3] ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، ص264.

الشركات متعددة الجنسيات في مجموعها على 40% من حجم التجارة الدولية , وان حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسية , وتضاعفت الاحتياطات النقدية الدولية والأصول السائلة من الذهب ، والمتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها , وهو مؤشر على مدى تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي , وإضافة الى الدور الرئيسي الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في قيادة الثورة التكنولوجية التي يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير التي تقوم بها.[1]

وفي دراسة صادرة عن مركز الدراسات السياسية في أمريكا عام 2001 للباحثين (سارة اندرسون وجون كافانا) تدور حول دراسة مبيعات وأرباح الشركات متعددة الجنسيات وجدت الدراسة بأن من بين اهم مئة اقتصاد في العالم توجد 51 شركة و49 دولة , وأن شركة وول مارت الأمريكية للبيع بالتجزئة تعتبر أكبر من 160 دولة في العالم حيث وصلت مبيعاتها عام 1999 إلى 166,8 بليون دولار , كما أن مجموع مبيعات اكبر 200 شركة، أكبر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم باستثناء الدول الصناعية العشر الكبرى ، وأن موجودات مصرف واحد مثل "citicorp travellers" التي تزيد عن 400 مليار دولار تعادل أكثر من 160 % من موجودات كافة البنوك العربية والبالغة 170 مليار دولار، وعند مقارنة حجم تجارة تلك الشركات مع الدول النامية وسكانها، نجد مبيعات الشركات المائتين الكبرى يعادل 18 ضعف حجم مجموع الدخل السنوي لحوالي 1,2 بليون شخص ، أي حوالي ربع سكان العالم.[2]

[1] حشيش، عادل احمد, العلاقات الاقتصادية الدولية ,الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة , 2005, ص75.
[2] رروم , العولمة ومستقبل الارض, ص32-ص33.

وفي ظل تزايد تأثير العولمة و اقتصاد مابعد عام 2025 سوف يحتوي على شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة , تعمل على مستوى عالمي وفيها من التشابه اكثر مما فيها من الاختلاف، بصرف النظر عن تركيبة اسمها , وهذا يعني الانتقال من الشركات متعددة الجنسية الى الشركات ما فوق متعددة الجنسيات، أي شركات بلا جنسية او بلا قومية – العالمية [1] .

تمثل الشركات متعددة الجنسيات تحدياً آخر لسيادة الدولة من خلال اختراق الحدود وسيطرتها على التكنولوجيا ووسائلها، إضافة إلى دورها الاقتصادي العالمي وتأثيره على الاقتصاد الوطني داخل الدولة، الى درجة التحكم والسيطرة ونزع الدور الاقتصادي للدولة، ففي ظل العولمة تنمو وتكبر الشركات نتيجة لتوسع أعمالها واستغلالها للميزات الدولية(التخصص في الإنتاج , واقتصاديات الحجم الأمثل , رخص العمالة , وحرية الانتقال) مما يوفر للشركات قدرة كبيرة للسيطرة على استثمارات هذه الشركات [2].

ان قدرة الشركات متعددة الجنسيات على نقل فروعها من الدولة يشكل رادعاً للدولة المضيفة، و يفرض هذا النوع من الشركات والمصارف الكبرى وشركات التأمين وبيوت المال, على الدولة الالتزام بمعايير أداء مقننة في سياستها الاقتصادية ، وبالتالي يؤدي عدم الالتزام الى هروب رؤوس الأموال ونقل الاستثمار، مما يسبب أزمات اقتصادية خانقة داخل حدود الدولة.

وهذا مؤشر على مدى تراجع دور الدولة ووظائفها أمام مد الشركات متعددة الجنسيات، وتغير مبدأ السيادة الداخلية للدولة التي يجب عليها دون أي خيارات أن تكيف قوانينها وتغيرها بما يتوافق مع مطالب تلك الشركات مما يصب في بقائها داخل حدودها، لاعتمادها على استثماراتها .

---

[1] الجميلي,حميد استشراق مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء المحدثة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين,مجلة شؤون عربية,العدد 91, عام 1997, ص156-ص176.
[2] الحموري, العولمة الاقتصادية من اين –الى اين؟ , ص147.

4- تجارة سوق المال وتدويلها :-

إن درجة التدويل وبروز أهمية النشاط الدولي كأحد السمات الجوهرية في آليات حركة النظام الرأسمالي ، بدأت بالتعاظم مع الربع الأخير للقرن التاسع عشر, حيث شهد العالم حركة تصدير السلع ورؤوس الأموال, لدرجة وصل فيها التوسع الهائل في أسواق المال العالمية وزيادة درجة تكاملها, حتى انه تم الحديث عن صناعة مالية حقيقية، يتنامى حجم أعمالها وعدد منتجاتها ، وانتشارها على الصعيد العالمي, ومن ثم تزايد بشكل هائل حجم رؤوس الأموال المتداولة يومياً بين الأسواق المالية الدولية المختلفة في ظل اقتصاد عالمي معاصر يغلب عليه طابع الاقتصاد الرمزي الذي يتم فيه التداول بمختلف أشكال الثروات المالية (كالأسهم والسندات , وأذون الخزنة , ... الخ) في مناخ تسوده المضاربات الضخمة.[1]

لقد أصبحت نبضة إلكترونية تحول النقود من بنك الى آخر ومن عملة إلى أخرى , مما يعني انفصال الاقتصاد النقدي عن الاقتصاد العيني وانتقال كثير من الأمور المتعلقة بذلك من المحلي الى الدولي , وفي هذا التوجه العالمي سيطرت غريزة القطيع كما عبّر عنها الدكتور" جودة عبد الخالق " على الاقتصاد العالمي, نتيجة لحركة رؤوس الأموال بهذه الصورة، وعندما تتحرك بكثافة لتضغط على سعر العملة وتضغط على احتياطي الدولة من العملة الأجنبية' مما يؤدي الى دمار الاحتياطي وانهيار قيمة العملة، و إن تطور سوق العمل الأوربية الدولية , وتطور السندات الأوربية الدولية , وإزالة القيود على القابلية للتحويل لأغراض الحساب الجاري، وتحرير القطاع المالي والمصرفي , واتساع قاعدة القروض

[1] حشيش, العلاقات الاقتصادية الدولية , ص60.

المختلفة المشتركة و انتشار البنوك الأجنبية , وتقدم وسائل الوقاية وتطورها في المخاطر المختلفة , هي الأسباب الدافعة إلى عولمة النشاط المالي لاندماج الأسواق المالية[1].

إن هذا الوضع الذي تفرضه العولمة الاقتصادية' وحرية رأس المال وتدويله سيعرض الأسواق والمؤسسات المالية , خاصة الأجهزة المصرفية داخل الدولة الى منافسة شديدة نتيجة الانضمام الى الاتفاقية العالمية لتجارة الخدمات' التي تم التوصل إليها عام 1997 , التي بموجبها وافقت سبعون دولة على فتح أسواقها المالية للمنافسة الخارجية , مما جعل الدولة أمام أعباء مالية ومخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي المحلي والابتعاد عن اسواق المال العالمية[2]

ونتيجةً لتزايد درجة العولمة المالية، أصبحت مسألة تحديد سعر الفائدة خارج سلطة البنك المركزي, اذ يفترض انه مع زيادة حرية حركة رؤوس الأموال، و وضع أسعار الفائدة المالية قصيرة الأجل المرتبطة بسعر الصرف (حالة تكافؤ سعر الصرف المغطى), فإن محاولات الدولة لوضع أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تتفق مع حالة تكافؤ سعر الصرف وقد تؤدي الى تدفقات كبيرة للداخل والخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل, ومن ثم فإن قدرة الدولة على استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لتحقيق أهداف تخدم الاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة بزيادة حركة رأس المال, إضافة الى عجز الاقتصاد القومي عن الوقوف في وجه المضاربين الماليين العالميين، حيث أن جميع البنوك المركزية في العالم اذا ما اتفقت لحماية عملة ما ، في مواجهة المضاربين فأن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه البنوك المركزية هو 14 مليار دولار يومياً مقارنة مع 800 مليار دولار يستطيع المضاربون الماليون العالميون ضخها في السوق, بمعنى ان إمكانيتهم تفوق 55 مرة البنوك المركزية في العالم[3] .

ان دور الدولة يتقلص ويتراجع لصالح قوى العولمة في صنع السياسة الاقتصادية الوطنية، بما

---

[1] زغلول , العولمة والتحديات الاقتصادية, ص32-ص34.

[2] السيد علي,العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التنفيذ والاضواء وتكامل الاقتصاد العربي,بيروت،المستقبل العربي،ع290،م2003،25 , ص44-ص46.

[3] امين, المجتمع والاقتصاد العالمي, ص35.

في ذلك تحديد النمو الاقتصادي ، ومستويات التشغيل أو البطالة ومستويات الدخل أو الرفاه الاجتماعي وانتعاش أو ركود أسواق المال وأسعار صرف العملة الوطنية[1].

لقد دفع تحرير الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات , حركة رأس المال لتصبح كبيرة جداً، مما منح قوة لأولئك الذين هم في سوق المال , فجعلهم يمارسون ضغوطاً مباشرة وغير مباشرة على الحكومات من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية محددة , تشمل خفض مخصصات الأنفاق العام الموجهة لأغراض اجتماعية، والتخلي عن التشريعات التي توفر الحماية للعمال وعائلاتهم , وتحرير سوق رأس المال، مما سيكون له ايضاً تاثير واضح على هيكل المالية العامة من جانبي الإنفاق والإيرادات , وذلك لأن الحركة الدولية للسلع وعوامل الإنتاج والمستهلكين ، تضع قيوداً متزايدة على الحكومة الوطنية ، والقيود على الضرائب هي من أوضح الأمور في هذا المجال[2] .

إن عملية تدويل رأس المال من خلال انفتاح الأسواق، وحرية رأس المال العالمية الرساميل ودخوله اتفاقية منظمة التجارة العالمية، جعل الدولة في تراجع ملحوظ في الوظائف وأدوارها المالية، فهي – أي الدولة– لم تعد صاحبة القرار المنفرد المستقل في توزيع الضرائب وفرضها بشكل عادل , ولم تعد تسيطر على مخزونها من العملة الأجنبية أو النقد الوطني، وأصبحت غير قادرة على التحكم بزمام الأمور فيما يتعلق بعملتها أمام العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال في أسواق مالية دولية , كل ذلك فرض على الدولة تراجعاً في دورها ووظائفها كدولة رعاية " دولة الرفاه " بسبب تراجعها وعدم قدرتها على الاستمرار في دعم القطاعات الاجتماعية حتى (الصحة , والتعليم .... الخ) بالشكل المناسب، وكذلك

[1] امين، المجتمع والاقتصاد العالمي، ص121-ص122.
[2] عبد الحميد , العولمة الاقتصادية ,, ص35.

التراجع في دعم السلع الرئيسية لمواطنيها , حتى تستطيع تخفيف عبء العجز في الموازنة ، فهي تنسحب دون أرادة وتحت تلك الضغوطات من تلك الوظائف، حتى تستطيع ان تخفف من النفقات العامة، بل إن التوجه الأبرز للدولة تمثل في زيادة فرض الضرائب على فئات متوسطة الدخل لتعزيز إيراداتها .اذا وفي ظل العولمة الاقتصادية نجد تراجعاً ملحوظاً في سيادة الدولة الداخلية خاصة في المالية العامة للدولة، مما يعني تغيراً في مضمون وجوهر مفهوم السيادة المالية للدولة.

ثالثا – علاقة الدولة مع الموارد :

تشمل الموارد دراسة الموارد المائية والحياة النباتية والحيوانية الطبيعية التي يدخل تحت دراستها الغابات والحشائش والأشجار، ودراسة التربة من حيث التركيب الكيميائي ونوعها، ثم دراسة الموارد المعدنية[1] . وما تشتمل عليه تلك المصادر من موارد الطاقة وغيرها .

والمورد هو أي وسيلة صالحة أو نافعة لإشباع حاجة إنسانية سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة , وحتى يعد الشيء مورداً لا بد من وجود حاجة إنسانية له , ثم صلاحية الوسيلة لإشباع تلك الحاجة ، لذا لا بد من توفر تلك الوسيلة تحت تصرف الإنسان[2]. وتشمل الموارد الطبيعية و الموارد الاقتصادية و الموارد البشرية [3].

يقوم الحقل الجغرافي العام بدراسات تهتم بالمكان ونشاط الإنسان والبيئة المحيطة به, ومن خلاله نجد أن الجغرافيا الاقتصادية تحاول أن تدرس النشاط الاقتصادي وعلاقته بالأنشطة الاقتصادية الأخرى, وبذلك فهي تدرس مناطق الإنتاج والاستهلاك سواء داخل إقليم

[1] الجوهري يسرى، جغرافيا الموارد الاقتصادية, القاهرة، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية, 1999, ص2.
[2] صالح محسن عبد القادر ، الموارد وتنميتها , عمان، لايوجد دار نشر ، 2002, ص5.
[3] صالح، محسن عبد القادر، الموارد وتنميتها, ص20-ص23.

معين أو دراسة العالم بشكل كامل, ويتعلق البعد الثالث بعد الإنتاج والاستهلاك في دراسة العمليات المكملة للعملية الاقتصادية، وهي لتوزيع بقية الخدمات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي[1].

فالموارد الطبيعية هي عبارة عن مخزون الطبيعة من الثروات التي يقوم الإنسان باستغلالها في تدبير أمور حياته اليومية وتؤثر الموارد الطبيعية سلبا او ايجاباً على حياة الأنشطة الاقتصادية، التي يمارسها سكان الإقليم[2].

تمثل الثروات الطبيعية التي تملكها الدولة أهم العوامل التي تؤثر على مركزها السياسي والاقتصادي في العلاقات الدولية وكانت من أكثر أسباب دوافع النزاعات والحروب بين الدول, من أجل الحصول عليها, وأن الصراع الحالي الذي يشهده العالم اليوم بين الدول الغنية والدول الفقيرة ,الذي تم التعبير عنه من خلال الإعلان عن الحاجة لوضع نظام اقتصادي عالمي جديد هو من أهم النتائج التي أدى إليها نظام عدم التوازن في استغلال واستهلاك الثروات الطبيعية[3] ،إلا أن أشكال تلك الصراعات والحروب وأدوات السيطرة على الموارد قد تغيرت وتحولت في عالم يشهد عولمة اقتصادية، فلم تعد الدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد، وفي ظل تدويل الإنتاج والاستهلاك ورأس المال فإنه أيضا يشهد تدويلا للموارد اللازمة لذلك.

كان التحدي الرئيسي للدول النامية منذ ان تحررت من الاستعمار العسكري المباشر في منتصف القرن العشرين ولا يزال هو تحدي التنمية، وبدأت الدول النامية في تنفيذ برامجها التنموية المختلفة ضمن عدة أنظمة اقتصادية وسياسية، وواجهت هذه الدول العديد من المعوقات التنموية، لأسباب داخلية وأخرى خارجية أهمها المديونية، واستنزاف الموارد

1 Deon,m,hanink,Priincples,and Applicaition of Economic Geography,New York ,whileyand sos,1997,p.p2-5

2 القايدي , سيف سالم، المدخل الى الجغرافيا الاقتصادية ,الكويت، مكتبة فلاح , 2003, ص69.

3 حداد، ريمون، تقديم الشاذلي القليبي، العلاقات الدولية،بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص260-ص262.

الطبيعية، والمحافظة على البيئة[1] حيث يعد العامل البيئي من القيود الواضحة على سيادة الدولة لمواردها، فهو توجه تتبناه العديد من المنظمات الدولية والوطنية الحكومية وغير الحكوميـــة، فقد جاء في أحد مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والذي عقد فـــي (ريـــو دي جانيرو) في البرازيل عام 1992، وحضره(108) رئيس دولة، جاء فيه إن للحكومات الحق السيادي في استغلال مواردها دون التسبب في ضرر بيئي للدول الأخرى،كذلك أكدت بنـــود المؤتمر على ضرورة التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، وتعتمد وثيقة المؤتمر على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعـــين الاعتبـــار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها، وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد،[2] فالعامل البيئي وبـــرامج التنمية والتي تتبنها جهات وطنيه وعالمية مختلفة وتطبقها الدول وتلتزم بها, من المؤشـــرات الدالة على اختراق سيادة الدولة، وتراجع دورها في السيطرة على مواردها وإدارتها.

لقد نظر (فريدمان) وضمن التقاليد التي وضعها (ادم سميث) في كتابه (ثروة الأمم) الى أن الخصائص البارزة في نظام السوق الحر ستؤدي إلى تقدم اقتصادي وإلى اســـتخدام امثل للموارد, وأن توسع الحكومة إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية سيمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة ويعيق التقدم الاقتصادي،[3]

وبما أن القاعدة التي تحكم اقتصاد العولمة هي إنتاج أكثر ما يمكن من السلع, والسلع المصنعة بأقل ما يمكن من العمل فإن الخصخصة تأتي بادرة للمنافسة الحرة، و كأيـــديولوجيا للإقصاء والتهميش نتيجة السعي المستمر نحو السيطرة على الموارد لتحقيق الـــربح وتـــوفير

[1] وردم، باتر محمد،العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع،2003،ص139.
[2] وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ص196-ص215.
[3] الابرش، محمد، الخصخصة افاقها وابعادها، دمشق، دار الفكر،1999، ص67.

عوامل الإنتاج بأقل كلفة وكثير من الربح،[1] والخصخصة هي المحور الرئيسي في برامج التعديل الهيكلي وفقا لبرنامج الإصلاح الهيكلي, هي تقوم في جوهرها على نقل الملكية من العام إلى الخاص, وتنطلق فكرة الخصخصة من الفكرة القائلة بأن (المبادرة الفردية خير موظف ومستثمر للموارد) وتستمد مبرراتها من النظرية الاقتصادية السائدة (الليبرالية الجديدة) التي يتبين من خلال فروضها الأساسية أن (نظرية المستهلك) (ونظرية المنتج) تقومان على مفهوم المنفعة الجدية لعناصر الإنتاج, وتحقيق هذه المنفعة هو الذي يقود الأفراد إلى الاستثمار الأمثل للموارد, وبالتالي فإن الملكية الخاصة للموارد تجعل استثمارها أفضل،[2] ومن النتائج المباشرة للخصخصة تراجع قاعدة الملكية للدولة, واتساع في سيطرة قوى محددة داخلية وخارجية على الثروة الوطنية, مما يعني وجود نفوذ قوى متعددة داخل الدولة تهدد السيادة الوطنية للدولة على مواردها[3].

ففي مرحلة الاستعمار المباشر كانت تتم السيطرة على موارد الدولة من خلال إقامة مشاريع ومرافق عامة لإحكام السيطرة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وكانت شركات الدولة المستعمرة هي المسيطرة, ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبحت الدول الصناعية تدرك أنها حتى في أوقات السلم ليست في موقع السيطرة التامة على سياساتها ذاتها، وأنها آخذت تعتمد بصورة متزايدة على موارد طبيعية يملكها ويتحكم فيها آخرون،[4] أما في ظل العولمة الاقتصادية التي تعتمد على المنافسة الحرة واقتصاد السوق والمبادرة الفردية, فإن السيطرة على موارد الدولة تكون مفتوحة أمام أطراف متنافسة على مستوى العالم, ومستندة على أسس وبرامج عالمية أبرزها برامج التصحيح الهيكلي, مما يؤدي لإحداث التغييرات المطلوبة,

---

[1] الجابري، محمد،قضايا في الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997، ص139.
[2] الابرش، الخصخصة، ص85-ص87.
[3] عاشور،احمدصقر،التحول الى القطاع الخاص تجارب عربيةفي خصخصة المشروعات العامة، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية،1996،ص21-ص25.
[4]Resours & Development ; Natural Resource Policies and Economic DevelopmentWorld , Press In Madison, Wisconsin, 1980, Dorner، peter P11.

والقائمة على تحرير الأسواق, وتوجيه الإنتاج نحو التصدير وإلغاء دور الدولــة الاقتصـــادي ونقل الملكية الفردية، وبالتالي السيطرة والتحكم بموارد الدولة لتحقق الربح في ظل المنافســة وقواعد السوق الحر[1].

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أبرز الأطراف الدولية التي تمارس دورا فاعلاً في انتقال السلع ورأس المال والمعلومات, ويساعد في ذلك المنظمات غير الحكوميـــة، ممـــا يجعلها تضطلع بدور رئيس في عملية السيطرة على الموارد الوطنية، لتحل مكان الدولة فـــي ملكية القطاع العام من خلال السير في عملية الخصخصة، وهذا يعني إعادة توزيع وتغير في الأوزان النسبية للفاعلين الدوليين في النظام الدولي لصالح مؤسسات المجتمع المـــدني علـــى حساب الدولة،وهذا التحول جعل علاقة الدولة مع أصولها تتغير من علاقة المالك بما يملـــك، إلى علاقة المنظم لوحدات تتبع إدارته نتيجة سياسات التحرر الاقتصادي التي أدت إلى ارتخاء قبضة الدولة على أصولها[2]..

ويقول " رالف نادر " في كتابة " التجارة الحرة وانهيار الديمقراطيـــة " إن اتفاقيـــات منظمة التجارة العالمية وكذلك اتفاقية "النافتا" للتجارة الحرة بين الولايـــات المتحـــدة وكنـــدا والمكسيك سوف تؤدي الى سيطرة المؤسسات والشركات غير القومية على اقتصاد ومـــوارد الدول النامية, كما تفرض عليها تعديل قوانينها وتشريعاتها. [3].

يرى العالم الألماني فردريك راتزل بأن انهيار الدولة يكون نتيجة لانهيار مجالها الحيوي, وبان الحدود السياسية ليست في نظره خطوطاً ثابتة ،ولكنها منطقة استيعاب مستقلة, وشـــهد المجال الحيوي تغيرا لدى العلماء الفرنسيين عندما اعتبروا بأن فناء الدولة وبقاءهـــا مـــرتبط بتوسيع مجالها الحيوي, من خلال توسيع نفوذها خارج رقعتها الأصلية, وفي ظـــل العولمـــة

---

[1] مرزوق، نبيل، الخصخصة ملها وم عليها، القاهرة الدار الجامعية،1989ص159-161.
[2] سعد، نفين، تعقيب على دراسة :جلال امين، العولمة والدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1996ص183-184.
[3] حاتم محمد عبد القادر، العولمة ملها وما عليها، القاهرة،ادار الجامعية،2004ص231.

الاقتصادية والتطور الاقتصادي والاجتماعي واتساع مجالات التجارة, ونمو الصناعة وثـورة المعلومات, تم إعطاء المجال الحيوي أبعاداً جديدة, على اعتبار أن العولمة الاقتصـادية هـو تطور الرأسمالية العالمية, وبذلك تكون الكرة الأرضية مجالا حيويا للرأسمالية العالمية التـي تمثلها الشركات متعددة الجنسية, والوحدات السياسية الممثلة للرأسـمالية كمنظمـة التجـارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي،[1] إن التوجه المتزايد نحو فتح الأسواق وحريـة التجارة وإدخال العلاقات التجارية ضمن مؤسسات عالمية تضع قوانينًـا وشـروطاً عالميـة للتجارة له أكبر الأثر على مفهوم المجال الحيوي وتوسيعه لصالح مجال حيوي لقوى العولمة على حساب مجال حيوي للدول وخاصة الدول النامية.

فالقرن العشرون اعتبر قرن النمو الاقتصادي بامتياز، مترافقا مع التدهور البيئـي، فقـد توسع الاقتصاد العالمي من 2 تريليون دولار عام 1900 الى 45 تريليون دولار عام 2000 مما يعني الزيادة بحوالي ثمانية عشر ضعفا ,ان النمو الاقتصادي خلال ثلاثة سـنوات فقـط 1995-1998 ، يتجاوز المردود منذ عشرة آلاف سنة، وكذلك تجاوز النمو الاقتصادي لعام 1997 النمو الاقتصادي للقرن السابع عشر كله. إن الاستمرار المتزايد للنمـو الاقتصـادي، والقائم حالياً سيؤدي إلى استنزاف موارد الأرض، وتخريب البيئة والأنظمة الطبيعية وزيـادة التباينات الاجتماعية والاقتصادية[2].

إن التوسع في انسياب التجارة سيؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة المياه الجوفية والغابات وموارد التعدين وما يرافق ذلك من توجه تنموي غير مستدام، فـي ظـل تراجع المساعدات التنموية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فقـد خفضـت 14

---
[1] المحلة، فلاح كاظم، العولمة والجدل الدائر حولها، عمان، موسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص101-ص116.
[2] وررم ، العولمة ومستقبل الارض، ص15.

دولة من اصل 21 عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسبة المعونات من مجموع ناتجها القومي الإجمالي[1] .

فالدولة تواجه اختراقاً آخر للسيادة على الإقليم، فهي لم تعد تسيطر على مواردها ولا حتى البيئة، فهي أمام استنزاف شديد للموارد على كافة المستويات من قبل أطراف خارج حـــدودها تسعى إلى الربح ,الذي تحققه لهم قوانين وأنظمة عالمية، وعلى الدولة الالتزام بها وعدم القدرة على معارضتها.

[1] وردم، العولمة ومستقبل الارض، ص50-ص53.

المطلب الثاني: السيادة الخارجية

تمثل السيادة الخارجية المظهر الثاني من مظاهر السيادة ، و سيتم دراسة مدى تأثير مؤشرات وآليات العولمة الاقتصادية عليها من خلال دراسة العلاقات مع المجتمع الدولي وذلك على النحو الأتي:

أولاً – علاقة الدولة مع الدول الأخرى (التجارة الخارجية).

ثانياً – علاقة الدولة مع المنظمات الإقليمية.

ثالثاً – علاقة الدولة مع المنظمات العالمية.

رابعا- علاقة الدولة مع المنظمات غير الحكومية

أولاً – علاقة الدولة مع الدول الأخرى (التجارة الخارجية) :

تعد الدولة الوحدة العاملة الرئيسة في النظام العالمي, والى فترة قريبة كانت تعد اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية, وفي فترة زمنية كانت الدولة كياناً منعزلاً إلى درجة كان يظن ان الدولة كيان غير مرتهن بأي دولة اخرى، وانه مهيئ لتخصيص موارد أعمالها الخاصة لتلبية حاجاته, وأنه يحكم على كل أوضاع الدول الأخرى وأعمالها من خلال معيار وحيد هو معيار المصلحة القومية, و الدولة تكسب الأعداء والأصدقاء، وتتصرف بطريقة تعاونية او نزاعية، مستجيبة لتقديراتها الداخلية في مجال المد والجزر لعملها السياسي، وأن أي علاقة جديدة بين هذه الدول تكون ذات طابع تجريبي واختباري، مادام كل طرف يحاول ان يكشف طبيعة المصالح المشتركة وشدتها .[1]

---

[1] السيد واخرون, النظام الدولي الجديد, ص134-ص137،

وبذلك يكون النظام العالمي في تكوينه قد بدأ من العلاقات بين الدول كفاعل أساسي ووحيد في العلاقات الدولية . وقد تمثلت تلك العلاقات باتجاهين: أما تعاونية سلمية، تشمل المعاهدات والتمثيل الدبلوماسي ولاعتراف المتبادل بالسيادة ، وعدم التدخل وبناء العلاقات الاقتصادية , أو اتجاه نزاعي ممثل بالحروب والتكتلات العسكرية المتنازعة على الأرض، والمصالح السياسية والاقتصادية والأيديولوجية.

ويؤكد على الدور الرئيس للدولة في العلاقات الدولية ، حتى وان لم يكن الوحيد ، كل من مورغانثو في كتابة "السياسة بين الأمم " وريمون أرون" في كتابه "السلم والحرب بين الأمم " فهو يعتبر أن العلاقات الدولية هي علاقات بين الأمم في صيغة " العلاقات الدولية " ويشير في ذلك إلى صيغة " كلاوزفتس" التي ترى أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى , ففي نظره فأن " السفير والجندي يعيشان ويجسدان العلاقات بين الدول، التي باعتبارها بين دولتين ، فإنها قد تؤول إلى الدبلوماسية أو إلى الحرب وبذلك تتضمن في جوهرها خياري الحرب أو السلم[1]. وسيتم هنا التركيز على العلاقات التجارية بين الدول كمؤشر دال على علاقة الدولة مع الدول الأخرى وارتباط هذا المؤشر مع السيادة الخارجية للدولة وهو الجوهر الذي تقوم علية منظمة التجارة العالمية لتحقيق هدفها الرئيسي ، وهو تحرير التجارة .

التجارة الخارجية :

توجد ثلاثة ملامح أساسية للسياسة الاقتصادية الخارجية لأي دولة، وهي شروط التجارة مع البلدان الأخرى ، وقواعد وإجراءات تبين قيمة العملات بالنسبة للآخرين، وتدفق رأس المال من وإلى الاقتصاد الوطني[2] . وسيتم الحديث هنا عن التجارة الخارجية كمؤشر لعلاقة

[1] Raymond, Aron,Pailxct,Jucrre entre les Nation,paris,1982,p.p16-18.

[2] السيد، واخرون، النظام الدولي الجديد , ص352.

الدولة مع الدول الأخرى، وارتباط ذلك بسيادة الدولة الخارجية على اعتبار أن ذلك هو الأقرب إلى موضوع الدراسة، من بين المؤشرات الدالة على السيادة الخارجية من ناحية، وارتباطها بمنظمة التجارة العالمية من ناحية أخرى, على أن يتم تطبيق هذا المؤشر على الدول ، عينة الدراسة ، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين القطاعات الرئيسة (سلع ، خدمات , ملكية فكرية) وتطورها في منظمة التجارة العالمية.

يمكن اعتبار الدولة الحارس الذي يضع شروط دخول السلع وخروجها، وإذا رغبت دولة ما في حماية المنتجين المحليين من المنافسة الخارجية، فإنها تستطيع أن تستخدم مزيجاً من التعريفات والحصص والحواجز التجارية غير المتعلقة بالتعريفات للحد من تدفق السلع، ووفقا لهذه السياسة التجارية الوقائية، فان الاقتصاد العالمي يصبح عموماً مغلقاً مما يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي، وانعكاسه بالتالي على نمو الدولة وتطورها، وأن هذا البعد المتبادل في التجارة الخارجية هو الذي أدى إلى خلق نظام تجارة دولي تحت إشراف منظمة التجارة العالمية[1] .

لقد شهد قطاع التجارة تحولاً من الحالة العينية ، كتبادل السلع عينياً بالبيع والشراء، إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خلال الحواسيب والأجهزة الاتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية ، والتبادل الإلكتروني للبيانات في قطاعات التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها , كذلك شهدت المبادرات التجارية بين الدول تعمقاً من خلال سرعة وسهولة تحرك و رؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة الى توحيد الأسواق المالية خاصة السلع بعد إزالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب .وساد مفهوم الميزة التنافسية مكان الميزة

---

[1] السيد، واخرون، النظام الدولي الجديد، ص353

النسبية في التجارة الدولية، بعد توحد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها،[1] ونمـا حجـم التجارة الدولية بين عامي 1989 1997 م بمعدل مئوي بلغ 3,3% أسرع بحـوالي أربـع مرات من نمو الناتج العالمي [2].

واصلت تجارة السلع والخدمات النمو ، بشكل مستمر حيث وصلت حصة التجارة الدولية للدول النامية 25% من التجارة العالمية في عقد التسعينات، ورافق هذا النمـو تحـرر فـي الأسواق والتجارة الخارجية مع نزعة عالمية أدت إلى تدويل التجارة في ظل منظمة التجـارة العالمية التي ينتج عنها زيادة الحرية التجارية بين الأسواق ، وزيادة تدفق السلع والخـدمات ليصبح العائد أكبر[3] .

و في إطار تطور الاقتصاد الدولي وخلال العقدين الآخرين من القرن العشرين نجد مؤشر العولمة الاقتصادية واضحا في النظام الاقتصادي العالمي،وهو ما يمكن قياسـه علـى نمـو التجارة الخارجية لاي دولة، وعلى تطور التجارة البينية للدولة مع الدول الأخرى، فقد شهدت التجارة الخارجية في معظم دول العالم تطورا متسارعا انعكس على تطور التجارة العالميـة واتساعها، فقد تضاعفت الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريباً بنسبة من الناتج العـالمي من 10 % - 20 %، مع تزايد نسبة التجارة بالخدمات في التجارة الدوليـة مـن 15% - 22%، وهذا يعني تنامي الاندماج الدولي لأسـواق السـلع والخـدمات ورؤوس الأمـوال، وبالمقابل ارتفعت حصة التجارة من الصادرات والواردات للدول النامية في النـاتج المحلـي الإجمالي ، من نحو 23 % منتصف الثمانينات الى 43% في اواخر التسـعينيات، وسـوف تتجاوز 50%، خلال العقد المقبل، وتباين التسارع نحو الاندماج في التجارة الدولية من بلد

[1] وردم، العولمة ومستقبل الارض,, ص17-ص20.
[2] لتشور, العولمة الطوفان لم الانقاذ، ص387.
[3] الحموري , العولمة الاقتصادية من اين والى اين , ص41

الى آخر وفقاً للأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة،وما حققته من مراحل في طريق اتبــاع اقتصاد السوق وتهيئة اقتصادها، لتتكيف مع اتجاهات العولمة [1]

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه في عام 2000 بلغت التجارة السلعية حوالي 6254 مليــار دولار، بمعدل نمو بلغ 12,5%، مقارنةً مع عام 1999، وبلغت التجارة الدولية في قطــاع الخدمات 1505 مليار دولار عام 2000 بمعدل نمو بلغ 6,1%، مقارنة بعام 1999.

وقد شهدت التجارة السلعية معدل نمو بلغ 8,6% عام 2003 بالمقارنة مع عام 2002، أما التجارة بالخدمات فقد شهدت معدل نمو بلغ 8,7% عــام 2003 مقارنــة بعــام 2002 وبالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 8,6% عــام 2004 بالمقارنة مع عام 2003، ومعنى ذلك أن التجارة السلعية تزايدت بمعدل أكبر من ضـــعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي حوالي 2,4 مرة، بينما زادت التجارة الدوليــة بالخدمات بنفس المعدل تقريبا، أي بحوالي اكثر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي[2] , وهو ما يؤكد بوضوح الاتجاه نحوعولمة الإنتاج وتدويله في عالم يشــهد عولمـــة اقتصادية للإنتاج والتسويق ورأس المال .

فالعولمة الاقتصادية من الناحية القانونية تشير إلى شمولية القواعــد القانونيــة المنظمــة للعلاقات التجارية الدولية، ومن الناحية الموضوعية تشير إلى اتساع قطاع تنظــيم العلاقــات التجارية الدولية، ليشمل أغلب ميادين الحياة التجارية الدولية، ومن الناحية الجغرافية تشير إلى اتساع رقعة الدول المشاركة في المنظمة التجارية العالمية، وهذه الشمولية التي تتسم بها قواعد العلاقات التجارية الدولية في حقيقة الأمر نتاج طبيعي يخص خصوصيات هــذه القواعــد، إذ

---

[1] زعلول, العولمة والتحديات الاقتصادية,, ص44-45.
[2] السيد واخرون , النظام الدولي الجديد , ص174.

تتميز هذه القواعد التجارية الدولية بخاصيتين هما الواقعية والدينامية[1] . فالعلاقات الاقتصادية الدولية تشمل حركات الأشخاص ممثلة بالهجرة الدولية، وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وهي ما تعرف اصطلاحا بالمعاملات الاقتصادية الدولية التي تقسم إلى حركات دولية للسلع والخدمات، ممثلة بذلك التجارة الخارجية للدولة، والحركات الدولية لرؤوس الأموال[2].

وجاء التوسع في الروابط التجارية وتوسيعها بين الدول ، وخاصة الدول النامية نتيجة للتغيرات الهامة في تنظيم التجارة الصرف؛ مما دفع بالدولة إلى التخلي عن السياسات الوقائية التي تواجهها الدولة، التي تتوجه نحو الخارج، والى الواردات في سبيل اتباع سياسات أكثر انفتاحا وتوجها نحو الخارج ، فقد تم تحرير نظم التجارة والصرف وخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصورة ملموسة، إضافة والى توجه الدولة نحو الترتيبات التجارية الإقليمية لمواجهة خطر تحول مسار التجارة [3].

إذاً فالدولة تواجه تحدياً جديداً في الوظائف والأدوار الخارجية في علاقتها مع الدول من خلال التجارة الخارجية ، وبالتالي فهي تشهد تغيراً في مفهوم السيادة الخارجية، فالمنظمات الاقتصادية تثقل كاهل الدولة، وتفرض عليها شروطاً وسياسات تجبرها على تقديم تنازلات في مسار تجارتها الخارجية، حتى تستطيع أن تستمر في النظام العالمي في ظل الانفتاح الاقتصادي وفتح الأسواق العالمية وشدة التنافس العالمي.

---

[1] المحنة ، العولمة والجدل الدائر حولها، ص144.
[2] يونس،محمد ، اقتصاديات دولية، القاهرة ، الدار الجامعية، ، 200، ص11.
[3] زغلول ، العولمة والتحديات الاقتصادية و موقف الدول النامية، ص46.

ثانيا – علاقة الدولة مع المنظمات الإقليمية :

تشمل المنظمات نمطين اثنين الأول : يضم منظمات إقليمية عامة ، والثاني : يضم منظمات إقليمية متخصصة بمسائل اقتصادية وتقنية خاصة، ويمكن التمييز بين هاتين الفئتين بالفرق في التنافس أو الهدف أو حجم النشاطات, وتكون المنظمات الإقليمية العامة أكثر شمولاً وأقل تحديداً من المنظمات الإقليمية ذات التعاون التقني والاقتصادي الخاص, و تشكل اتحادات ذات مصالح مشتركة.[1]

وتوجد ثلاث منظمات إقليمية عامة تم إضفاء الطابع الاقتصادي عليها وهي : منظمة الوحدة الإفريقية , وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية , ويعد الاتحاد الأوروبي مثالاً واضحاً على المجتمع الإقليمي للتعاون التقني والاقتصادي الخاص[2] .

والمنظمات الإقليمية تجمع او هيئة تضم مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً وتجمعها روابط ومصالح مشتركة , وتسعى لتعزيز مصالحها وتحقيق أهدافها بما ينسجم مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، ونص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 52 على أمكانية قيام المنظمات والوكالات الإقليمية، وعهد إليها بمهمة تسوية المنازعات الإقليمية تحت إشراف مجلس الأمن الدولي، [3]ونصت المادة 53 من الميثاق، على أنه يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم المنظمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً, ويكون عمل هذه المنظمات تحت أشرافه ومراقبته, بالمقابل لا يجوز لتلك المنظمات والوكالات القيام بأي عمل من أعمال القمع بدون أذن المجلس[4] .

---

[1] السيد, واخرون, النظام الدولي الجديد , ص174.
[2] ,حداد, العلاقات الدولية, ص342.
[3] السيد، حسين عدنان , نظريات العلاقات الدولية ,بيروت، امواج للنشر والتوزيع , 2003, ص153.
[4] حداد, العلاقات الدولية,, ص343.

وأكد مجلس الأمن في اجتماعٍ له على مستوى القمة 1992/1/31 في بيان له، دعا فيه إلى الأخذ بالاعتبار دور المنظمات الإقليمية، بما يتفق مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمساعدة مجلس الأمن في أعماله ، خاصة في مناطق يصعب على الأمم المتحدة دخولها, خاصة بعد ما شهد العالم عودة الإقليمية بصورة أقوى، مما كانت عليه سابقاً, وحتى أنها باتت الظاهرة الأهم في مسار العلاقات الدولية المعاصرة, فهي تواكب ظاهرة العولمة على الرغم من أن المجتمع الإقليمي يستند إلى خصائص اقتصادية و إستراتيجية لدول متجاورة إقليميا, فالإقليمية الجديدة تسهل جهود منظمة التجارة العالمية من حيث أنها تساعد على أحياء المفاوضات بين الدول لتسوية المنازعات التجارية أو تجنب الوصول الى حالة الأزمة الإقليمية الدولية, وهي بذلك تعكس نوعاً من التآلف بين الخصوصية الإقليمية والعولمة الشاملة، [1] وقد تزايد دور المنظمات الإقليمية التي تم إنشاؤها إما لمواجهة العولمة او تحصين المنطلقات وتعزيز الإمكانات التي تسمح بتحقيق فائدة أكبر من عولمة الاقتصاد، وهذا يفسر تزامن إنشاء منظمة التجارة العالمية مع إنشاء السوق الأمريكية والسوق الأسيوية وتعزيز الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة "ماسترخت ". [2]

لقد شهد العالم زيادة ملحوظة في عملية التقارب الإقليمي والتنظيم التجاري، فقد تم خلال الفترة من 1940-1994 إحصاء ما لا يقل عن 100 تنظيم تجاري، وفي عام 1990-1994 تم إحصاء 34 تنظيماً تجارياً فقط خلال أربع سنوات[3], وأصبحت أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية [4].

---

[1] السيد حسين، نظريات العلاقات الدولية,ص155-ص156.

[2] حداد, العلاقات الدولية,, ص342،

[3] الحموري, العولمة الاقتصادية ، 141..

[4] عبد الحميد, العولمة الاقتصادية, ص258،

ومع أن العالم يشهد تأثيراً متزايداً للعولمة الاقتصادية إلا أنه ومن المفارقة أيضاً يشهد توجهاً نحو التكامل الإقليمي الذي يعد بالنسبة للدولة خروجاً من حالة الركود وازدياد الوقائية,خاصة بعد دخول منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ منذ عام 1995 التي نظمت قوانين و أعرافا جعلت النظام الاقتصادي العالمي يخضع لقواعد وسلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام[1] .

مع أن التكامل الاقتصادي يعد حلا ومخرجا للدولة من ضغوط واليات العولمة الاقتصادية وتدعيماً لمواقفها مع غيرها من الدول، إلا أن ذلك بحد ذاته يفرض على الدولة شروطا مشابهة لشروط العولمة الاقتصادية، لكن في مجال حيوي أضيق يقتصر على المستوى الإقليمي .

إن دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات جغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية متقاربة في تنظيم إقليمي يحتم على الدولة تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء, مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة ، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاق التكامل الاقتصادي ، وبالتالي فرض سياسة تجارية محددة على الدولة ، تلتزم بإتباعها في علاقتها التجارية مع العالم خارج الاتحاد الاقتصادي ويكون التكامل الاقتصادي عن طريق ترتيبات تجارية تفصيلية أو منظمة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي[2] .

[1] عبد الحميد,العولمة الاقتصادية،ص254.
[2] ابو شرار, الاقتصاد الدولي، ص409-ص411..

ولعل دخول الدولة في اتحاد إقليمي يفرض عليها شروطاً محددة في تعاملها مع الدول و المنظمات الأخرى، و يتضح ذلك في الترتيبات الإقليمية الاقتصادية و اتفاقها مع منظمة التجارة العالمية في فرض شروط خاصة في التعامل التجاري، مثل إلغاء الحواجز الجمركية أمام التجارة بين الدول أعضاء الاتحاد، والاتفاق على كافة الترتيبات المتعلقة بالتجارة الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الإقليمي.

إن هذا التوجه الإقليمي يعد اتجاها نحو درجة تمنح حكومة مركزية نوعاً من الحرية، للتصدي للعولمة الاقتصادية التي لا تعرف معنى للحدود وتتسم بالتدفقات السريعة العابرة لهذه الحدود، وهي بهذا التوجه تعمل ضمن سياسة مشروعة وطريقة عملية مقبولة لتلبية حاجات شعوبها، وهذا يتطلب من الدولة التخلي عن قدر من سيادتها الخارجية للمركز الإقليمي حتى تستطيع البحث عن حلول عالمية وتوظيف قدراتها المميزة بالاعتماد على الدخول إلى الاقتصاد العالمي وبالتالي تصبح المواجهة بين العولمة الاقتصادية والأقاليم، وتبتعد الدولة بذلك عن المواجهة المباشرة والمنفردة [1].

فالإقليمية هي الملاذ الذي تسعى إليه العديد من الدول، وبدأت الحدود تفقد سياسيا واقتصاديا الضوابط التي اعتمدت عليها الدولة ذات السيادة لتحل مكانها تدريجياً حركات اندماجية تنطلق من مشاريع وظيفية محددة لتشمل كافة المجالات الحياتية على مستوى العالم بأسره[2].ولعل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة الحرة الأوربية ، واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية , ورابطة دول جنوب شرق أسيا ومنظمة التجارة التفضيلية لشرق وجنوبها

---

[1] لتشر, العولمة الطوفان ام الانقاذ, ص372.

[2] حداد, العلاقات الدولية., ص286.

أفريقيا , تعد من الأمثلة البارزة على التقارب الإقليمي والتكامل الاقتصـــادي,[1] إضـــافة الـــى التكتلات الإقليمية ذات الطابع العام.

ثالثا – علاقة الدولة مع المنظمات الدولية :

تعد المنظمات الدولية الشكل المؤسسي الأكثر شمولاً، وهي إما أن تكون ذات طابع عام، أي المنظمات التي تملك القدرة على الأخذ في الاعتبار لكل ملامح النظام العالمي (السياســية والأمنية والاجتماعية والإنسانية) مثل عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة, او تكون ذات طــابع اختصاصي، والتي تكون مقيدة بان تأخذ بالاعتبار الاهتمامات الاقتصــادية أو الاجتماعيــة, وجوهر المنظمة الدولية أنها تعمل في النظام العالمي باسم أعضاء هذا النظام، وتستمد السلطة منهم، وهي قادرة على الاعتماد على أي إجماع عالمي وعلى انجاز وظائف أو مهمات المنع او التحسين أو التأكيد حسب الضرورة[2].

يقول الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في ذلك : (من المقتضــيات الفكرية الرئيسة لزماننا أن نعيد التفكير في مسألة السيادة لا من أجل إخفاء جوهرها الذي لــم تعد له أهمية حاسمة في الأمن والتعاون الدولي، و إنما بقصد الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل وأن تؤدي أكثر من وظيفة، وهذه الرؤية يمكن أن تساعد على حل المشكلات سواء داخل الدول أو فيما بينها) [3]

تستمد المنظمات الدولية أهميتها في كونها تتكون مــن دول، وأن حــق الانتســاب إلــى المنظمات الحكومية الدولية يدور في الغالب حول كيان الدولة, ومثل هذا الكيان يكون نموذجاً مطلوباً قبل الأخذ بأي اعتبار آخر، وبالتالي فان المنظمة تحدد وتضــع الشــروط اللازمــة لصياغة الدولة القومية و الاعتراف بها، بوصفها الوحدة الأولية في النظام السياسي العــالمي،

---

[1] لنشر،العولمة الطوفان ام الانقاذ، ،ص425-ص443.
[2] السيد واخرون . النظام الدولي الجديد ،، ص171.
[3] غالي، بطرس بطرس، نحو دور اقوى للأمم المتحدة , مجلة السياسة الدولية , العدد 11 , عام 1993، ص11.

وصولاً إلى اعتماد وتبني صورة مقبولة لكيان الدولة، وبالتالي فان جملة المعايير والمقـــاييس التي تضعها المنظمات الدولية هي التي تحدد بأن الدولة معترف بها و ذات سيادة، ولا يعنـــي كيان الدولة السيادي غياب القيود الخارجية على حركة الدولة ، بل يعني نوعاً مـــن التمتـــع بالاستقلالية الداخلية مصحوباً باستقلال خارجي معترف به على أنه مشروع مـــن قبـــل دول أخرى، مؤسسة ككيانات ذوات سيادة بالطريقة ذاتها، ولعل سبب التنامي السريع للعضوية في الأمم المتحدة هو سعي الدول لاكتساب الشرعية بغية البقاء والاستمرار في النظام العالمي.[1]

فالدولة ذات السيادة في العالم الحديث هي الدولة المعترف بها من قبـــل دول أخـــرى متمتعة بذات القدر من السيادة، و بذلك تبقى سيادة الدولة الحديثة سيادة جزئية أو مشـــروطة، فالسمة المميزة للدولة القومية الحديثة ليست هي السيادة الملازمة لها فقط، بل الصفة التبادلية والطارئة لتلك السيادة بين دول موجودة في تنظيم دولي جامع.[2]، وأن تزايد المنظمات الدولية هو الوسيلة التي تؤدي الى خلق شكل جديد وقريب من الدولة العالمية، حيث تتنازل فيه الدول عن جزء كبير من سيادتها لصالح تلك المنظمات.

ويعتبر دخول الدولة في تنظيم دولي او اتحاد تسعى الدول الأعضاء الـــى توســـيعه مـــن أوضح التحديات أمام الدولة التي تفرض عليها تنازلات عن جزء من نفوذها وسلطاتها, كذلك التعارض ما بين سيادة الدولة الداخلية والتزاماتها الدولية تطرح مسألة نسبية السيادة والقيـــود التي تفرضها على ما يسمى إطلاقية السيادة التي باتت في ظل المنظمات الدولية المعاصـــرة أمرا من الماضي، لان نظام العلاقات الدولية أخرج الدولة من عزلتها وفرض عليها نوعاً من التبعية المتبادلة ، مما يجعل سيادة الدولة تخضع لقيود تستمد قوتها الإلزامية مـــن مصـــدرين

---

[1] لتشر,، العولمة الطوفان لم الانقاذ, ص351-ص355
[2] لتشر,العولمة الطوفان لم الانقاذ, ص362.

:الاتفاقيات التي دخلت فيها الدول طائعة ، ومختارة ، وقواعد القانون الدولي ، وتفقد الدولة الصلاحية مجرد دخولها في منظمة لها الطابع العلوي [1].

إن التطورات التي تشهدها الساحة الدولية تؤكد على الحاجة إلى تطور المنظمات الدولية أكثر من أي وقت مضى، وهو ما بدأ يظهر من خلال الرد على التحديات المعاصرة وإدارة العولمة, إن تعاظم الفروق بين دول غنية ودول فقيرة ، وبروز قضايا ومشكلات جديدة مثل خطر الانتشار النووي ، ومسائل البيئة وشروط التنمية المستدامة ومشاكل الهجرة، كل ذلك يدفع إلى قرار وعمل جماعي لا يمكن آن يتم إلا من خلال تنظيم دولي ملائم, ومع تطور المبادلات وعولمة الاقتصاد وثورة الاتصالات وانعكاسها على حركة الأسهم والرساميل، زادت المهام الملقاة على عاتق المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية[2].

وعلى ضوء المتغيرات الدولية والمفاهيم الجديدة، اصبح من غير الممكن تصور الدولة الحديثة ذات العلاقات المتشابكة مع الدول الأخرى في صورة الجزيرة المعزولة، فالقانون الدولي الحديث يضع واقعا عمليا جديدا للسيادة والمساواة بين الدول، ويشترط تكيف الدولة وتقيدها بالالتزامات الدولية، ويجعل اختصاص الدولة ذات السيادة يتسع او يضيق بدرجة ملاءمتها مع شروط ومتطلبات المجتمع الدولي[3]، مما يعني تعرض مفهوم السيادة الوطنية الى التغيير، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة عن نظام عالمي، وقد عبر " مارتن البرد " في كتابه زمن العولمة عن هذا التوجه مؤكدا بأن

---

[1] الدجاني , العولمة واثرها في المجتمع والدولة , ص53-ص54.
[2] ابو شرار , الاقتصاد الدولي , ص409-ص411.
[3] عودة، عزالدين، في النظرية العامة للحدود رؤية حضارية،القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية،1993،ص3-ص5،

العولمة ستؤدي الى فك الارتباط مع الدولة القومية، وتخلق مجتمع عالمي يبحث عــن دولــة عالمية واذا قدر لهذه الدولة ان توجد بالفعل فلابد ان تكون دولة كونية[1].

وأمام الزخم الكبير من المتغيرات التي ظهرت على الساحة الدولية بعـد انتهــاء الحـرب الباردة، ظهر سبب و شعور قوي في الأوساط الدولية بعدم قدرة الدولة بمفردهــا أن تتغلــب على هذه التحديات، وبالتالي القرار بضرورة بلورة أشكال تنسيقيه جماعيــة لمواجهــة هــذه التطورات، وبالمقابل تسارعت وتيرة زحف العولمة التي اكتسحت مهام ووظائف عديدة، كانت إلى وقت قريب تعد من ضمن الوظائف الأساسية للدولة, وهكذا كثفت الدول تنسـيقاتها فــي مختلف المجالات, وهو الأمر الذي كلفها التنازل عن قسط مهم من سيادتها في سبيل مواجهة التحديات الراهنة[2].

ونجد في منظمة التجارة العالمية مثالاً واضحاً على المنظمات الدولية العالمية، فهــي تهدف الى تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق، و سعيا منها للوصول الى هذا الهدف فأنهــا تتبنى مبادئ عامة حول كيفية تحرير التجارة الدولية ، متضمنة اختراقاً لسيادة الدولة العضو ، من خلال فرض توجه عام على جميع الأعضاء، مما يحتم على الدولة السير في اتجاه محدد في سياستها الاقتصادية الخارجية مع كافة الدول الأعضاء ، سواء رغبت في ذلك الدولة أم لم ترغب.

فمبدأ الشفافية في منظمة التجارة العالمية يفرض على الدولة الوضوح و الشفافية فــي كافة قوانينها و تشريعاتها المتعلقة بالتجارة الدولية بحيث تكون متاحة أمام جميع الدول دون استثناء، و وفقا لمبدأ الأفضلية على الدولة فهي تمنح الأفضلية لجميع دول العالم لا تسـتثني أي دولة من كونها أسوا أو أفضل دولة في التجارة الدولية، و يلزم مبدأ التبادل الدولة العضو

---

[1] نافعة،حسن، نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين صمود وانهيار التنظيم الدولي الحكومي، القاهرة، جامعة ، 1999،ص18-ص19.
[2] امين , العولمة والنظام الدولي الجديد , ص60 .

في أن أي تسهيلات تمنح من قبلها يجب ان تقابل بالمثل من قبل بقية الدول[1] ، وقد تضمنت الاتفاقية بعض الاستثناء من تلك الشروط ، شملت الدول الموقعة على اتفاقيات إقليمية، ويعــد ذلك من الأسباب الرئيسية التي تفسر لنا تزايد عدد المنظمات الإقليمية والتكتلات الاقتصــادية بمختلف أشكالها على الساحة الدولية.

كذلك تواجه الدولة تحدياً آخر أمام سيادتها الخارجية متمثلاً في عدم قدرتها على التحرك في التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية وحقها في الحصول على التمويــل الــدولي أو القروض و لا حتى في سداد المديونية أو جدولتها، بسبب ما يعرف باتساع دائرة المشروطية بالتمويل الدولي، حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و الحصول منه على الجــدارة الائتمانية شرطاً لا بد من تحقيقه ، حتى تتمكن الدولة من الحصول علــى الــدعم المــالي أو جدولة مديونيتها أو الحصول على قرض التصحيحات الهيكلية، إضــافة إلــى المشــروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث اصبح الحصول على مــوارد ماليــة دولية من إحدى المنظمتين يتوقف على تنفيذ شروط المنظمة الأخرى[2] .أي أنه يجب علــى الدولة أن تراعي في كافة قراراتها الخارجية السياسية والاقتصــادية و الاجتماعيــة شــروط ومبادئ المنظمات الدولية و المؤسسات الاقتصادية لكي تتمكن من البقاء و الاستمرار فــي مجتمع عالمي لا مكان فيه للدولة التي تخالف السياسة العالمية لتلك المنظمات، و هنــا عــدم وجود الحرية والاستقلالية للدولة في اتخاذ القرار الخارجي هو نتيجة أكيــدة لحالــة تعيشــها الدولة القومية في عالم اليوم، أي انه لا توجد سيادة خارجية كاملة وحقيقية يمكن للدولــة ان تمارسها في علاقتها مع أطراف المجتمع الدولي.

---

[1] القابدي،المدخل الى الجغرافيا الاقتصادية،ص471.
[2] حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص78-ص80.

رابعا – علاقة الدولة مع المنظمات غير الحكومية :

هي التجمعات والحركات التي يتم تأليفها من قبل أفراد ينتمون إلى ثلاث دول على الأقل, وتكون لها صفة الديمومة والمثابرة دون أن تكون لها أي غاية في الربح المادي , وقد اعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره رقم 288 سنة 1950 بأن المنظمات غير الحكومية ,هي كل منظمة لا يتم تأليفها نتيجة اتفاق بين الحكومات ,وتم إضافة فقرة جديدة عام 1968 تتضمن بما فيها المنظمات التي تقبل أعضاء يتم اختيارهم من قبل سلطات حكومية شرط ان لا يؤدي ذلك للإساءة الى حرية التعبير عن رأي هذه المنظمات[1] وقد نظمت المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهذه المنظمات التي تتمتع بالمركز الاستشاري .[2]

وقد شهدت المنظمات غير الحكومية زيادة متسارعة منذ الحرب العالمية الثانية, وتجاوزت أكثر من ثلاثة آلاف منظمة عام 1991 بعد أن كانت أقل من ألف منظمة , وتنجز المنظمات غير الحكومية وظائف مختلفة, وكلها لا تهدف إلى الربح , وتكون ذات توجه خدمي , وتمارس من الناحية العملية وليس نظريا التأثير في تنفيذ السياسة العالمية،[3]وأهم ما يميز المنظمات غير الحكومية الشمولية و ازدياد العدد بشكل بارز، فقد تضاعفت أربع مرات مابين عام 1960 و1998 ,إضافة إلى الانتشار التدريجي في جميع القارات والدول وتزايد نسبة المشاركة, فهي تزيد عن 50% في أوروبا ولا تتجاوز 15% في الدول الأسيوية. [4]

وقد تضاعف عددها إلى 26000 منظمة عام 1999، و الى جانب المنظمات غير الحكومية التقليدية, فقد ظهرت منظمات ذات نزعة إنسانية وبيئية هدفها التدخل في السياسة

---

[1] ريمون، حداد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص378.
[2] عدنان، السيد حسين، نظريت العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص152.
[3] السيد، واخرون، النظام العالمي الجديد، ص178-ص179.
[4] ريمون، حداد، تاعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص380.

الداخلية للدولة مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود و السلام الأخضر و غيرها, اعتمادا على مساندة الرأي العام[1]، وفي تقرير صادر عن الأمم المتحدة مطلع القـرن الحـالي أشار إلى أن هناك حوالي(29ألف) منظمة غير حكومية تمارس نشاطا عالميا، ويشهد العالم يوميا نشوء عشرات من هذه المنظمات في مناطق العالم المختلفة، وتعتبر تلك المنظمات كيانا فاعلا ومؤثرا على الساحة العالمية وكذلك على الساحة الوطنية، وتعد أيضا من القوى الجديدة التي تشارك في إدارة الحكم جنبا إلى جنب مع الحكومات و المنظمـات الدوليـة و الهيئـات المالية والاقتصادية العالمية[2]

لقد اختلفت النظريات الكبرى في العلاقات الدولية حول مركـز المنظمـات الحكوميـة ودورها في العلاقات الدولية، ومدى تأثيرها على سيادة الدولة, فالنظريات الواقعية التي تعتبر الدولة الوطنية الفاعل الدولي الأول والمهيمن أيضا , تؤكد أن دور الفاعلين من غير الـدول هامشي، ولا يستطيع تغيير سلوك الدول, أما الليبرالية الجديدة على الرغم من اعترافها بالموقع المهيمن للدولة الوطنية , إلا إنها ترى أن المؤسسات الدولية وغيرها مـن الفـاعلين غيـر الحكوميين يشكلون طرفا أساسيا في النظام العالمي الجديد, وفاعلا مؤثرا في السياسات الدولية [3]، وبالتالي تمارس تأثيرا على سيادة الدولة الخارجية .

للمنظمات غير الحكومية دور في التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية فـي تنفيـذ سياستها داخل حدود الدولة، فالبنك الدولي يتعاون في مشروعاته مع منظمات محليـة غيـر حكومية، ولعل استحواذ تلك المنظمات المتواجدة على المستوى المحلي على حوالي 80% من المشاريع الممولة من البنك الدولي عام 1998[4]، مؤشر واضح على هذا التوجـه و علـى

[1] سمير، امين، العولمة و النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص134.
[2] حاتم،محمد عبد القادر، العولمة ملها وما عليها، القاهرة،ادار الجامعية،2004،ص410.
[3] عبد الرحيم، حافظ، واخرون، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص75.
[4] ستيرن، بول، عناصر استراتيجية لتنمية في المستقبل: اهمية التنمية البشرية، مجلة التحويل وصندوق النقد الدولي، عدد 11، 1999، ص31 .

الدور الذي تلعبه تلك المنظمات داخل حدود الدول و إجبارها على اتخاذ قرارات محددة تجاه القضايا الدولية، وفرض قيود على حرية الدولة في ممارسة دورها و تقليص سيادتها الداخلية والخارجية من خلال رسم نمط محدد للتعامل مع أطراف المجتمع الدولي.

وتمتلك المنظمات غير الحكومية القدرة على التدخل في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية (الدينية والإنسانية والقانونية) وتمارس نشاطها داخل حدود الدولة الوطنية، وحديثا ظهرت منظمات غير حكومية ذات نزعة إنسانية وبيئية, هدفها التدخل في السياسة الداخلية للدولة (منظمة العفو الدولية, ومنظمة أطباء بلا حدود , ومنظمة السلام الأخضر ...) اعتمادا على مساندة الرأي العام العالمي، إضافة الى زيادة دورها ونفوذها على المستوى العالمي عبر تعيين ممثلين لبعض المنظمات غير الحكومية كمستشارين في الوفود الرسمية، وتنظيم مؤتمرات عالمية توازي المؤتمرات الرسمية العالمية، فقد تم تنظيم مؤتمر عالمي لمجموعات البيئة غير الحكومية، و تشكل بعضها جماعات ضغط جديدة ذات بعد عالمي, مثل منظمة السلام الأخضر، فهي تقاوم جميع قرارات وسياسات الدولة المهددة للسلام والبيئة, وتمارس الضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات واتباع سياسات وتبني قرارات محددة لحماية البيئة عن طريق تحريم التجارب النووية ,وتعد مثل هذه المنظمات من اكثر المنظمات المرشحة لان تصبح فاعلا حقيقيا على نطاق عالمي, لما تمثل قضية حماية البيئة من بعد مصيري للإنسانية جمعاء. [1]،

إن الدور الذي تمارسه المنظمات المدافعة عن البيئة كمنظمة السلام الأخضر, وغيرها من المنظمات غير الحكومية يعد اختراق لسيادة الدولة الخارجية، ويمكن قياس ذلك على جميع المنظمات غير الحكومية ذات النفوذ العالمي معتمدة على مساندة الرأي العام العالمي, والدفاع

[1] عبد الرحيم، حافظ، واخرون، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص70-ص72.

عن قضايا إنسانية مشكلة بذلك جماعات ضغط مؤثرة على سيادة الدولة في شتى المجـــالات والقضايا التي تدافع عنها تلك المنظمات، وعلى الدولة ان تتكيف مع المتطلبات والتوجهـــات العالمية للمنظمات غير الحكومية، حتى تتمكن الدولة من البقاء و التفاعل مع المجتمع الدولي وعدم إثارة الرأي العام العالمي ضدها، وتصنيفها الى دولة سلبية في التعامل مـــع القضــــايا الدولية.

ومن المؤشرات الأخرى الدالة على اختراق المنظمـــات غيـــر الحكوميـــة للســـيادة الخارجية للدولة، الدور الذي تقوم به في العلاقات مع الدول الأخـــرى متجاهلـــة الحكومـــات الوطنية، والانخراط مباشرة في السياسات العالمية من دون وساطة الدولة الوطنية، ويمكن لها أيضا جمع المعلومات ونشرها عبر الاستعمال المباشر لوسائل الإعلام من أجل تشكيل الوعي الوطني الدولي وتنميته، وبالتالي تجنيد فعال للأفراد, ودعم الشبكات عبر عملية تفاعل وحوار اجتماعي عالمي يومي، وبذلك تفقد الدولة دورها التقليدي في السياسة الخارجيـــة باعتبارهـــا الممثل الوحيد للذين تحكمهم ,وهذا يضعف جزئيا من ادعائها المشروعية. [1]

وعلى الرغم من أن الدولة القومية ما زالت تحافظ على حقها في الإشراف على إنشاء وتكوين نشاط هذه المنظمات, إلا أن ذلك لا ينفي الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية, فقد اعتبر "مرل" أن تصاعد دور " القطاع الخاص غير الوطني " يشكل تحديا حقيقيا للـــدول, وهو ما يبرز من خلال الدور الكبير الذي تقوم به في التأثير غير المباشر على الحكومـــات, وبالتالي على مواقفها من القضايا المعاصرة, ويبرز دور المنظمات غير الحكوميـــة بشـــكل واضح من خلال دورها في تطوير ظاهرة التضامن غير الوطني والمساعدة في تحديد وبلورة أو فرض مواضيع جديدة في العلاقات الدولية ,تعجز السلطات المعنية أو المنظمات الحكومية

1 C.Newman. The Nation- State or Global Civil Society.(9 septembar 1998)http// www. Suite 101 . com.

أو المنظمات الدولية الحكومية في معالجتها, مثل التحديات الاقتصـادية والبيئيـة وتحـديات العولمة الاقتصادية, و تشكل أداة ضغط كونها مظهرا من مظاهر القوة والنفوذ بسبب تواجدها في الدول الصناعية المتقدمة, و تعالج مواضيع تتعلق بشكل مباشر بقضايا داخلية مما يجعل دورها يتحول تدريجيا من مؤثر ثقافي الى مؤثر سياسي.[1]

[1] ريمون، حداد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص382-ص385.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لأثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة
في
الوطن العربي

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة في الوطن العربي

احتلت الدول النامية الصدارة ممن حيث عدد الدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية بما فيها الدول العربية التي تعد نموذجا لدولة الرفاه لما تقدمه من دعم للسلع الرئيسية وللإنتاج المحلي وما تتبع من سياسات حماية أمام انسياب التجارة، وتعد أيضا مصدرا أساسيا للمواد الخام والموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الدول المتقدمة في صناعاتها إضافتا الى انها مستورد بدرجة عالية في مختلف القطاعات.

ونظرا لأهمية الدولة ودورها في الوطن العربي وما تقوم به من وظائف في مختلف القطاعات وارتباط ذلك بسيادة الدولة الداخلية والخارجية، فان الفصل الثالث من الدراسة سيتناول حالة الدولة في الوطن العربي والى أي مدى أثرت منظمة التجارة العالمية على سيادتها الداخلية والخارجية من خلال التراجع في الوظائف والأدوار.

وحتى نتمكن من الوصول الى نتائج يمكن تعميمها فانه سيتم في هذا الفصل من الدراسة إجراء تطبيق لمؤشرات تحديد السيادة نتيجة انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية من سلع وخدمات وملكية فكرية وما جد في هذه القطاعات من تعديل على القوانين والتشريعات او سن الجديد منها بما يتفق مع مبادئ وشروط المنظمة، ومدى مساهمة القطاعات الرئيسية الثلاث من الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الخارجية، وتطبيق ذلك على عينة الدراسة (الأردن والإمارات ومصر والمغرب) كدول تمثل شريحة كاملة وهي الوطن العربي.

المبحث الأول :اثر منظمة التجارة العالمية على مؤشرات السيادة الداخلية لدول الدراسة

التزمت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل القيود الكمية (كمنـــع دخـــول السلع وأنظمة الحصص والتعقيدات الإدارية المبالغ فيها) التي تراكمت منذ فترة طويلة إلـــى رسوم جمركية، وعلى هذه الدول أن تضع حدا أعلى للرسوم الجمركية المفروضة على جميع السلع.

المطلب الأول : مؤشر نسبة مساهمة قطاع السلع (الزراعية والصناعية)في الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة.

أولا: نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة

يبين الجدول رقم(1) أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تتفاوت من دولـــة لأخرى*،وتعود الزيادة في الناتج الزراعي في بعض الدول الى تحسن الظروف المناخية والى السياسات الزراعية التي تم تطبيقها في إطار برامج التصحيح الاقتصادي والتـــي اســـتهدفت تصحيح الأسعار،وازالة العديد من القيود الإدارية والتجارية[1] .

* انضمت الاردن الى منظمة التجارة العالمية في 11 نيسان عام 2000، فيما انضمت المغرب ومصر في عام 1995، ودولة الامارات في عام 1996.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2003،ص32

جدول رقم(1)

نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي%

الدولة	1990	1995	1997	1999	2001	2003	2005	الاتجاه
الأردن	7.05	3.7	2.56	2.03	2.0	2.5	2.4	متناقص
الإمارات	1.7	2.9	3.6	3.3	3.5	2.8	2.6	متناقص
مصر	18.5	15.7	16.3	16.5	15.4	15.6	14.2	متناقص
المغرب	17.7	14.6	16.9	14.7	15.6	18.4	18.1	متذبذب

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2005،2001

ونلاحظ من خلال تحليل الجدول أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي متناقصة خلال فترة الدراسة كاتجاه عام في دول الدراسة، سواء بين الدول ذات الإمكانات الزراعية الجيدة مثل مصر والمغرب ونوعا ما في الأردن ، أو بالنسبة لدولة الإمارات ذات الإمكانات الزراعية المنخفضة.

ويبين الجدول ان انضمام دول الدراسة الى منظمة التجارة العالمية قد ساهم في انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، ففي الأردن انخفضت النسبة الى النصف تقريبا،فبينما كانت النسبة (7.05) بالمائة عام 1990 انخفضت الى 2.4 بالمائة عام 2005 ، أما في دولة الإمارات العربية فقد تزايدت حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لغاية عام 1997، ثم بدأت بالتراجع التدريجي وخصوصا بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية في عام 1999، لتبلغ في عام 2005 نسبة (2.6) بالمائة، وفي مصر تزايدت نسبة قطاع الزراعة في السنوات الأولى من انضمام الدولة الى المنظمة حيث ارتفعت من

(15.7)بالمائة عام 1995 الى نسبة(16.5) بالمائة عام 1997،الا أنها عادت الى الانخفاض التدريجي بعد تلك الفترة لتصل في عام 2005 الى نسبة(14.2) بالمائة، فيما تذبذبت النسبة بين الارتفاع والانخفاض في دولة المغرب في الفترة من عام (1990-1999)، لكنها عاودت الارتفاع بعد تلك الفترة، ويعتقد الباحث أن اعتماد الدول العربية على الزراعة البعلية وعلى الأمطار الموسمية قد ساهم بشكل كبير في اختلاف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من دولة لأخرى، رغم التقدم الهائل في الابتكارات وتطور التقانات الحديثة خاصة في السنوات الأخيرة الا ان الهوة التقنية في الزراعة العربية قد اتسعت

بالإضافة الى تأثيرات منظمة التجارة العالمية ، حيث ساهمت منظمة التجارة العالمية في فرض المزيد من القيود على فرص الوصول الى التقانات الحديثة حتى ان بعض الدول التي كان متاحا لها أصناف البذور المحسنة والسلالات المحسنة بدأت في الوقت الحالي تتلاشى بسبب قيام الشركات الكبرى متعددة الجنسيات باحتكار إنتاجها مع إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف الى تكريس حقوق الملكية الفكرية[1]

ومن ناحية أخرى فمعظم الدعم الذي يقدم للمزارعين والمربين لدعم قدراتهم على الاستجابة لتطبيق بعض التقانات الحديثة اصبح في طريقه للتلاشي نتيجة سياسات منظمة التجارة العالمية التي تطالب بإلغاء الدعم.

وتحت ظل الجات كانت تجارة المنتجات الزراعية تتسم بكثرة القيود الكمية وارتفاع الرسوم الجمركية، وبات من الضروري وفق التنظيم الجديد المنبثق عن جولة أوروغواي إلغاء هذه القيود والاستعاضة عنها برسوم جمركية. وحسب تقارير منظمة التجارة العالمية 30% من

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2003،ص52

تلك القيود تحولت إلى رسوم بعد سنة واحدة من إنشاء المنظمة. ويلتزم الأعضاء بتقليص هذه الرسوم تدريجيا خلال ست سنوات بنسبة معدلها 36% في ما يخص الدول الصناعية وعشر سنوات بنسبة معدلها 25% في ما يخص الدول النامية، حيث نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف حول تجارة المنتجات الزراعية على ضرورة تقليص الدعم المقرر للصادرات الزراعية، لأنه يخل بشروط المنافسة التي يقوم عليها النظام التجـاري العـالمي. وتقلـيص الإعانات ، وفي ظل منظمة التجارة العالمية تلاشى التمايز بين الاسواق المحليـة والاسـواق العالمية وأصبحت أسواق الدول ساحة للمنافسة الشديدة بين الدول المقدمـة ، وسـاهم مبـدأ الدولة الأولى رعاية ،ومنح الأجانب المعاملة نفسها الممنوحة للمواطنين وتحويل القيود غيـر الجمركية الى قيود جمركية وبالتالي إلغاء الدعم عن الإنتاج المحلي الى زيادة المنافسة الدولية في ظل أوضاع اقتصادية غير متكافئة القوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية[1]

ويبرز تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول عينة الدراسة من خلال التـزام الـدول بتعديل تشريعاتها فيما يتفق مع شروط ومبادئ المنظمة , وذلك بإزالة القوانين والإجراءات و الحواجز أمام انسياب الخدمات من خلال تعديل القوانين والإجراءات الإدارية التـي تضـعها الدولة مع ما يتفق المنظمة .

ان تأثير منظمة التجارة العالمية على السيادة الداخلية للدولة من خلال دراسـة قطـاع السلع, وتكيف القوانين والتشريعات مع متطلبات منظمة التجارة العالمية يعد واضحا, فجميـع دول الدراسة سجلت تراجع في مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عام 1990 وتاريخ دخول كل دولة وقبولها عضو في المنظمة .

---

[1] الدجاني،برهان،البعد العالمي وتاثيراته على الاقتصاد العالمي،اوراق اقتصادية،العدد4 [،شباط/فبراير،ص7-ص8

ولعل مدخلات منظمة التجارة العالمية المفروضة على الدولة يعد تفسيرا منطقيا وواضحا عند ملاحظة تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لـــدول الدراســـة بعـــد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وذلك لعدم قدرة المنتج المحلي على منافســـة المنـــتج الأجنبي، وعدم قدرة الدولة على دعم المنتج المحلي استجابة لمطالب وشروط المنظمة, كذلك غالبا ما تكون جودة المنتج الأجنبي افضل و اقل سعرا.

وهو ما جعل دول الدراسة أقل قدره على رسم سياسات تنموية اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن السياسات المتماثلة في البلدان المتقدمـــة والمهيمنـــة علـــى الاقتصـــاد العـــالمي وأصـــبحت استراتيجيات الإدارة الاقتصادية المحلية محدودة الفاعلية عمليا[1].

ثانيا: نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة

يلعب قطاع الصناعة دورا مهما في اقتصاديات بلدان الدراسة، فهو يشغل عددا كبيـــرا مـــن العمال ويسهم إسهاما فاعلا في تحسين وضع الموازين التجارية، ، وقبل جولـــة أوروغـــواي كانت الدول الصناعية تفرض قيوداً كمية على وارداتها من الســـلع الصـــناعية وخصوصـــا المنسوجات والملابس الجاهزة الا ان استياء المستهلكين أصحاب الدخول الضعيفة في الـــدول الصناعية بسبب ارتفاع أسعار الملابس والمنسوجات، قاد الدول الصناعية الى الـــدخول فـــي جولة أوروغواي والاتفاق حول المنسوجات والملابس، لكن الاتفاق الجديد لم يحرر كليا وفورا تجارة هذه السلع، بل يتعين المرور بأربع مراحل مدتها عشر سنوات يتم خلالها وعلى التوالي تحرير 16% و17% و18% و49% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع. وهنالـــك جهـــاز خاص تابع لمنظمة التجارة العالمية يشرف على هذه المراحل ويضع تقريرا عن كل مرحلة.

[1] الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية: النظام الجديد للتجارة العالمية: المخاطر والفرص والايجابيات والمتطلبات، اوراق اقتصادية، العدد 14 شباط/فبراير 1999، ص12-ص59

ولقد أدت جولة أوروغواي إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38% في الدول الصناعية و19% في البلدان النامية.

جدول رقم (2)

نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي%

الدولة	1990	1995	1997	1999	2001	2003	2005
الأردن	12.4	13.5	15.1	15.2	15.7	16.7	18.7
الإمارات	42.3	41.1	37.8	38.3	42.7	45.6	45.4
مصر	17.5	21.6	22.1	22.5	25.1	26.4	22.2
المغرب	14.7	18.5	19.6	19.7	22.1	19.8	22.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يبين تحليل الجدول السابق أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قد زادت في كل دول الدراسة، وترتفع بشكل كبير في الإمارات العربية المتحدة،حيث تمثل في المتوسط حوالي 42 بالمائة من مساهمة الناتج المحلي الإجمالي،تليها مصر والمغرب التي يساهم القطاع الصناعي فيهما بنسبة 20% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط العام ، وأخيراً الأردن التي تبلغ فيها النسبة 15 بالمائة بالمتوسط العام خلال سنوات الدراسة.

ويعود التباين في مساهمة قطاع الصناعة الى حجم مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة، فبينما تساهم الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز) بنسبة عالية خصوصا في دولة الإمارات العربية المتحدة، تساهم الصناعات التحويلية كالكيماويات والمنتجات النفطية في نسبة عالية في مصر، فيما تساهم الصناعات

الاستخراجية الأخرى كالخامات المعدنية (البوتاس والفوسفات والحديد) بنسبة عالية في المغرب والأردن ،ثم تأتي مساهمة الصناعات الغذائية وصناعة الملبوسات والمنسوجات والصناعات الجلدية،في مصر والأردن والمغرب بباقي النسب[1] .

ولقد ساهم فتح الأسواق نتيجة دخول دول الدراسة الى المنظمة الى شدة التنافس التجاري وحدوث ركود اقتصادي في الصناعات المحلية الأقل تنافسية، مما ساهم في زيادة البطالة، وانخفاض متوسط الأجور ، واختفاء الطبقة الوسطى، وزيادة عدم الاستقرار السياسي وخصوصا في الأردن ومصر والمغرب، فمعايير العمل التي تدعو لها منظمة التجارة العالمية أدت الى تقليص حراك القوة العاملة المحلية سواء على المستوى المحلي او الدولي.

وبالنتيجة النهائية يمكن القول أن دول الدراسة قد خضعت الى قرارات سياسية أكثر منها قرارات اقتصادية والتي عكست هيمنة أقطار الشمال على أقطار الجنوب[2].

ويندرج القطاع الصناعي ضمن قطاع السلع، والذي تأثر بدوره بقوانين وشروط منظمة التجارة العالمية, ويلاحظ من دراسة الجدول رقم (2) بأن جميع دول الدراسة قد شهدت تزايداً في مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي بعد دخولها الى منظمة التجارة العالمية, ويعد ذلك منطقيا اذا ما عرفنا بان دول الدراسة هي جزء من الدول النامية والتي تعتمد في اقتصادها بشكل عام على الصناعات التحويلية والمواد الخام والزراعة، وان دول الدراسة تمتاز بإنتاج مواد خام أساسية مثل (النفط, الغاز, الفوسفات, والبوتاس, الحديد, الصناعية الغذائية, المنسوجات والملابس), ونظرا للانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي، ورفع الدعم المقدم من الحكومة عن الصناعات المحلية، ودخول الشركات الكبرى السوق المحلي

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2003،ص vi
[2] كيركدار،المير،الحاجة الى التكامل في الشرق الاوسط،مجلة الندوة،منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وايران،السنة3،ع2،حزيران،يونيو1996،ص3-ص4

ومعاملتها من قبل الدول بامتيازات مشابهة للمنتج المحلي وفقا لشروط المنظمة فـان إنتـاج المواد الخام واستهلاكها اصبح بشكل متزايد نتيجة الطلب المتزايد داخل حدود الدولة .

اذا لقد تعرض قطاع السلع (زراعة, صناعة) الى موجة من التغيرات بالنسبة لدول الدراسة خاصة بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وهو يعكس اختراق المنظمة للسيادة الداخلية وتحديدا عندما قامت الدول لتطبيق جميع الشروط والمتطلبات التي تتفق مع مبادئ وقـوانين منظمة التجارة العالمية، والذي انعكس بشكل مباشر على تكييف القوانين والتشريعات الداخلية والمتمثلة بتعديل القوانين الجمركية وقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم التمييـز فـي المعاملة، ورفع الدعم الحكومي عن الاستثمار والصناعات المحلية.

ثالثا: نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة

يعد قطاع الخدمات من القطاعات حديثة العهد في الدخول ضمن اتفاقيـات منظمـة التجـارة العالمية، حيث تم الاتفاق عليها عام 1997 وتم إلزام الدول الأعضاء عام 1999 إضافة الـى الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية .

نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (3)

الدولة	1990	1995	1997	1999	2001	2003	2005
الأردن	77.3	75.6	73	72.5	71	70.7	70.3
الإمارات	56	55.7	59.6	59.2	54	52.2	52
مصر	64	62.7	62.2	58.4	48.5	48	64.6
المغرب	67.6	66.9	63.5	62.6	62.7	61.8	60

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يبين الجدول السابق أن قطاع الخدمات يستحوذ على النسبة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة ، فقد حافظت قطاعات الخدمات على مساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي تزيد عن 60% مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والبالغة مساهمتها حوالي 40%.

ونجد ان قطاع الخدمات في الأردن يحتل المرتبة الأولى بين دول الدراسة ،حيث تبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي(70) بالمائة في المتوسط لسنوات الدراسة يليها المغرب وبنسبة (63) بالمائة، ثم مصر وبنسبة(55) بالمائة ثم دولة الإمارات ،وبالنسبة للقطاعات الإنتاجية غير السلعية ، وهي القطاعات المهيمنة على الاقتصاد في دول الدراسة فتحتل الخدمات المالية والعقارية المرتبة الأولى في دول الدراسة بنسبة مساهمة تصل إلى 21% يليها الخدمات الحكومية وبنسبة 17%. أما قطاع النقل والاتصالات فقد ارتفعت نسبة مساهمتها إلى 18% من الناتج المحلي الإجمالي بعد التطور الكبير الذي طرأ على هذا القطاع وظهور الهاتف النقال وتطور تكنولوجيا المعلومات.

ومن الجدير ذكره ان الأردن قامت بالالتزام بتحرير شبه كامل للقطاعات الخدمية حيث بلغت 11 قطاعا كما تمت إزالة القيود على أنماط التوريد عبر الحدود والاستهلاك في الخارج ونمط الوجود التجاري

وعند تحليل قطاع الخدمات كمؤشر من مؤشرات منظمة التجارة العالمية، و أثرها على السيادة الداخلية للدولة نجد بان دول الدراسة جميعها شهدت اتجاها منخفضا منذ بداية العمل بمنظمة التجارة العالمية عام 1995، واستمر التزايد بالانخفاض في مساهمة قطاع الخدمات بشكل اكبر بعد بدء العمل باتفاقية الخدمات، ودخول دول الدراسة أعضاء في المنظمة .

فعلى الرغم من ان قطاع الخدمات شهد تراجعا في الفترة من عام 1990 وحتى عام 1995 الا ان دراسة وتحليل الجدول رقم (3) تشير الى ان نسبة التراجع كانت ضئيلة جدا مقارنه مع الفترة الثانية وهي من عام 1995 وحتى عام 2005، حيث نلاحظ بان الأردن شهدت تراجعا في مساهمة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي مقداره 5,3% بينما الإمارات شهدت تراجع وصل الى 3,7% وكذلك مصر كانت نسبة التراجع 14,2% والمغرب 6,9% مقارنة مع الفترة الزمنية الأولى 1990- 1995 والتي شهدت معدل تراجع وصل الى 1,7% في الأردن , 03,% في الإمارات، و1,3% في مصر والمغرب 07,% .

ومن خلال التحليل السابق نلاحظ مدى التراجع الذي شهده قطاع الخدمات مقارنة مع الفترة السابقة لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وكذلك استمرار التراجع بعد دخول قطاع الخدمات ضمن اتفاقيات ومبادئ المنظمة.

لقد اعتمدت منظمة التجارة العالمية في تحرير قطاع الخدمات نفس القواعد والشروط المطبقة في تحرير قطاع السلع مع التمييز بين الحواجز والقيود في قطاع السلع كانت ممثلة بقيود كمية بدل الرسوم الجمركية، بينما في قطاع الخدمات كانت ممثلة بقوانين ولوائح وقرارات إدارية تضعها الدولة، وهو ما تضمنه الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات (GATS) في جولة الأوروغواي.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن دول الدراسة قد التزمت بتنفيذ تلك الالتزامات المفروضة عليها من منظمة التجارة العالمية، والتي يمكن اعتبارها مدخلات خارجية من المنظمة آدت الى مخرجات تمثلت بتعديل اللوائح والقوانين الداخلية، وبالتالي فان دول الدراسة أصبحت ملزمة بمعاملة خدمات أي دولة نفس معاملة الخدمات الوطنية, وكذلك معاملة جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المعاملة الممنوحة لأي دولة عضو, وذلك وفقا لتطبيق مبدأ

الدولة الأولى بالرعاية، كما وعلى الدولة العضو ان توفر جميع اللوائح والبيانـــات المتعلقـــة بقوانين وقرارات الدولة المتعلقة بالخدمات والممنوحة لأي دولة أخري.

اذا نلاحظ ان التزام دول الدراسة بمبادئ وشروط منظمة التجارة العالمية فيمـــا يتعلـــق بقطاع الخدمات, مثل اختراق منظمة التجارة العالمية لسيادة الدولة الداخلية، من خلال إلـــزام الدولة العضو في تعديل جميع اللوائح والترتيبات والمتمثلة بقوانين وتشريعات داخلية تحد من الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات, كما قد ساعد على دخول مقدم الخدمة وهو المســـتثمر الأجنبي الى داخل حدود الدولة، ومعاملته نفس المعاملة المقدمة للمستثمر المحلي ومنحه نفس الامتيازات، مما يعني وجود منافسة غير متكافئة مع تخلي الدولة عن الدعم لما هـــو محلـــي، إضافة الى الاتجاه نحو خصخصة الكثير من مؤسسات قطاع الخدمات.

ومجرد القول بان دول الدراسة أعضاء في منظمة التجارة العالمية هذا يعني بان جميـــع دول الدراسة قد حققت شروط الدخول وتطبيق شروط اتفاقيات الخدمات, والتي تلزم الدولة بتعديل اللوائح الداخلية والتشريعات المتعلقة بدعم الدولة لقطاع الخدمات بكافـــة أشـــكاله ، وإزالـــة القوانين والإجراءات والحواجز أمام انسياب الخدمات من خلال تعديل القوانين والإجـــراءات الإدارية التي تضعها الدولة بما يتفق مع شروط ومبادئ المنظمة.

ومن ناحية اخرى تغير مفهوم الشأن الداخلي للدولة فيما يتعلق بشروط الاستثمار وإخضـــاع تلك الشروط وإجراءات الاستثمار لنصوص ومبادئ منظمة التجارة العالمية وتحديـــدا مبـــدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ عدم التمييز . وقد تم الاتفاق علـــى إلغـــاء جميـــع الإجـــراءات والتدابير المتصلة بالاستثمار الأجنبي والمتصلة بالتجارة والتي لا تنسجم مع مبادئ المنظمـــة ضمن مدة زمنية محددة بنهاية عام 2000م.

المبحث الثاني :اثر منظمة التجارة العالمية على مؤشرات السيادة الخارجية

المطلب الأول : مؤشر نسبة صادرات قطاع السلع (الزراعية والصناعية) من حجم التجارة الخارجية لدول الدراسة:-

أولا: مؤشر نسبة صادرات القطاع الزراعي من حجم التجارة الخارجية لدول الدراسة

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسة الاقتصادية والاستثمار في دول الدراسة، ونظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل حيث تقدر بنسبة 35 بالمائة في المغرب لعام 2002 و33 بالمائة في مصر و11 بالمائة في الأردن واقل من 10 بالمائة في الإمارات،ويبين المؤشر تتباين قيمة الصادرات الزراعية في دول الدراسة تبعا لإمكانيات الإنتاج الزراعي ومستويات الدخل ومكونات تجارة السلع ونوعيتها،فنسبة مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية قد انخفضت في كافة دول الدراسة ،فبعدما كانت 13 بالمائة بالنسبة الى الأردن في عام 1990 وقبل انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية، انخفضت النسبة الى 5 بالمائة عام2005 اي انخفضت بمعدل الثلثين، كما تذبذبت قيمة الصادرات الزراعية في مصر بين نسبة 3 بالمائة عام 1990 الى ارتفاعها لنسبة 6 بالمائة عام 2005،أما في المغرب فقد استمرت النسبة في الانخفاض من 8 بالمائة عام 1990 إلى 6 بالمائة عام 1999 ووصلت إلى نسبة متدنية جدا في عام 2001 لتعاود بعد ذلك الارتفاع البسيط ، لكنها في أحسن الأحوال عام 2005 وصلت إلى نصف ما كانت عليه في عام 1990 ،ويعود الانخفاض في الصادرات الزراعية الى انخفاض أسعار السلع في الأسواق العالمية والقيود المفروضة من الدول المستوردة على بعض الصادرات[1].

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 3003، ص32-37

وتتصدر دولة الإمارات مجموعة الدول المصدرة للسلع الزراعية نظرا لازدهار حركة إعادة تصدير السلع الزراعية عبر الإمارات الى الدول الأخرى ، حيث بلغ معدل صادراته للفترة من عام (1996-2001) نسبة 11.6 بالمائة ، تليها مصر حيث بلغت النسبة 6.1 بالمائة أما الأردن فقد تراجعت النسبة بمعدل 0.7 لنفس الفترة فيما كان حجم التراجع في المغرب 16.8 بالمائة[1]، ومن جانب آخر، وتطبيقا لالتزامات الأردن بالقطاع الزراعي قام الأردن بربط الخطوط التعريفية الزراعية بنحو نسبة 100 بالمائة ،وقد بلغ المتوسط البسيط لتعريفة السلع الزراعية المربوطة حوالي 23.7 بالمائة في عام 2004،، وفيما يخص الدعم في القطاع الزراعي،فقد ترتب على الأردن تخفيض الدعم الإجمالي المحلي الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين المحليين بنسبة (13.3%) على مدى (7) سنوات من تاريخ الانضمام الى المنظمة وكذلك تحديد سقف دعم الصادرات الزراعية ب(صفر%). وبشكل عام شهدت معظم دول الدراسة إتجاهاً تنازلياً في نصيب قطاع الزراعة مع مرور الزمن .

جدول رقم(4)

نسبة مساهمة صادرات القطاع الزراعي في التجارة الخارجية%

الدولة	1990	1995	1997	1999	2001	2003	2005
الاردن	13	11	10	7	6	5.4	5
الامارات	17	12	13	3	14	13	12
مصر	3	3	4	2	2	4	6
المغرب	8	6	5	7	1	3	4

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد الى

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003ص272
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي2004
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد2006

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 23003، ص272

ومن ناحية أخرى يمكن تفسير هذا التراجع في قطاع السلع، و تحديدا تراجع نصيب قطاع الزراعة من نسبة المساهمة في التجارة الخارجية, واعتبار ذلك نتيجة طبيعية لما شهده قطاع الزراعة من خلاف بين الدول الصناعية الكبرى أثناء جولات المفاوضات التي سبقت الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية، ودعم تلك الدول للقطاع الزراعي المحلي, وعدم الالتزام التام بشروط المنظمة من حيث فتح الأسواق المحلية، ورفع القيود الكمية وإزالة العقبات أمام الواردات الزراعية من الدول الأخرى.

لقد فرضت منظمة التجارة العالمية على الدولة العضو شروط محددة تتفق مع المبادئ العامة للمنظمة، والتي انعكست على مستوى الإنتاج للقطاع الزراعي ، وقد أدى التراجع في الإنتاج إلى تراجع في التصدير وبالتالي انخفاض مستوى مساهمة قطاع الزراعة من حجم التجارة الخارجية .

ثانيا: مؤشر نسبة مساهمة صادرات القطاع الصناعي في التجارة الخارجية لدول الدراسة

جدول رقم(5)

نسبة مساهمة صادرات القطاع الصناعي في التجارة الخارجية %

الدولة	1990	1995	1997	1999	2001	2003	2005
الأردن	0.05	0.07	0.07	0.056	0.061	0.068	0.055
الإمارات	0.31	0.028	0.025	0.20	0.23	.0.25	0.28
مصر	0.08	0.09	0.07	0.11	0.11	0.14	0.13
المغرب	0.021	0.29	0.27	0.32	0.30	0.31	0.28

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد والبنك الدولي

يمكن القول ان الاستثمارات الصناعية تتركز في قطاعات معينة تختلف من دولة الى أخرى وتعكس الى حد كبير النشاط الصناعي في تلك الدول فالصناعات المعدنية الأساسية تستحوذ على نسبة 60 بالمائة في الإمارات، و تعتبر في المغرب أحد مقومات الاقتصاد الوطني حيث تشكل صادراتها ثلث إجمالي الصادرات المغربية، وفي الأردن يستحوذ قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ على نسبة 56 بالمائة من الصناعة التحويلية، وتتركز نصف الاستثمارات الصناعية في القطاعات البلاستيكية والنسيج والملبوسات في مصر حيث تعتبر صناعة الغزل والنسيج من الصناعات الرئيسة في مصر الا انه تقلص إنتاجها بصورة رئيسية في السنوات الأخيرة نتيجة المنافسة الشديدة من المصنعين الآسيويين مما أدى الى إغلاق أكثر من 100 مصنع وتسريح اكثر من 40 ألف عامل، كما تعتبر مصر من الدول الرائدة في مجال صناعة المنسوجات والملابس حيث يوجد بها 1850 منشأة صناعية يعمل بها اكثر من 350 ألف عامل وقد خسرت تلك الصناعة عام 2001 حوالي 1.8 مليار دولار أمريكي لما تواجهه من مشاكل تتعلق بتخلف التكنولوجيا المستخدمة وبيروقراطية الإدارة وتدني مقدرة العمال على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة وارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالمنتجات الأجنبية بنسب تصل الى 20 بالمائة[1].وتصنف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الصناعات حسب تعقيداتها الى ثلاث مستويات هي: المستوى العالي والمتوسط، والمستوى المتدني والمستوى الذي يعتمد اعتمادا كثيفا على المصادر الطبيعية وتبين ان مصر والأردن من الدول التي حققت تقدما ملحوظا في مجال الصناعات التي تعتمد على التقانة المتوسطة والعالية حيث بلغت النسبة 45 بالمائة لمصر و30 بالمائة للأردن في مقابل 2.5 بالمائة و13 بالمائة في مستوى التقانة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،جامعة الدول العربية،صندوق النقد العربي،2003،ص70-ص71

المتدنية ونسبة 34.8 و38.8 بالمائة في الاعتماد على المصادر الثروة الطبيعية[1]، وتعد السلع الصناعية أحد المكونات الرئيسية لهيكل صادرات مصر حيث تمثـل(30.5) مـن إجمـالي الصادرات ولقد قامت مصر بتخفيض تعرفتها الجمركية على الأقمشة من (60) بالمائة عـام 1995 الى 30 بالمائة عام 2005، وكذلك المنسوجات من (65) بالمائة الـى (35) بالمائـة لنفس الفترة، والملابس من (70) بالمائة الى (40) بالمائة عام 2005،كما تم ربط اعلى قيمة تعريفية في جدول التزامات مصر على السلع غير الزراعية عند (160) بالمائـة[2] ، وفيمـا يتعلق بدعم الصادرات في القطاع الصناعي الأردني ، فقد تم إلغاء برنامج البنـك المركـزي الخاص بدعم الفائدة على قروض الصادرات بتاريخ 2002/12/31 وإلغـاء برنـامج دعـم الصادرات من خلال إعفاء الإرباح المتأتية عن الصادرات في العام 2007 (بعد ان تم تمديـد البرنامج بموجب الاستثناء الذي تم منحه للأردن وبعض الدول النامية في المؤتمر الـوزاري الرابع للمنظمة في العام 2001 .[3]

عند دراسة تأثير منظمة التجارة العالمية على السيادة الخارجية للدولـة، و مـن خـلال دراسة قطاع السلع، و مساهمته في حجم التجارة الخارجية كمؤشر دال على مدى تأثر سيادة دول الدراسة نتيجة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، نلاحظ بأن دول الدراسة لم تحقق تطور إيجابي بل على العكس شهدت تراجعا وسجلت اتجاها متناقصا بشكل عام, على عكس المتوقع من النتائج المترتبة على تحرير التجارة وانفتاح الأسواق ورفع القيود الكمية, وتحويلها

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،جامعة الدول العربية،صندوق النقد العربي،2003،ص74

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،جامعة الدول العربية،صندوق النقد العربي،2003،ص76

[3] http://www.jftp.gov.jo/arabic/main.htm

الى تعرفه جمركية تصل الى نسبة متفق عليها مسبقا حددتها منظمة التجارة العالمية ضـــمن فترة زمنية محددة .

وقياسا على ما سبق يمكن القول بان قطاع الصناعة, والذي شهد تطورا وشكل اتجاها متزايدا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية, فقد انعكس هذا التطور على زيادة نصيب قطاع الصناعة من التجارة الخارجية للدول الدراســة, نظرا لاعتمادها على إنتاج المواد الخام، وانفتاح أسواقها أمام الاستثمار الأجنبـــي المباشــر، وتصدر الصناعات التحويلية في تلك الدول مقدمة الصناعات.

المطلب الثاني: مؤشر نسبة صادرات الخدمات من حجم التجارة الخارجية لدول الدراسة

تعرف التجارة في الخدمات بأنها توريد الخدمة من خلال أربع أشكال:

1- انتقال الخدمة عبر الحدود، توريد الخدمة من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى دون انتقال مورد أو مستهلك الخدمة (Mode 1 (Cross Border Supply

2- استهلاك الخدمة في الخارج، توريد الخدمة من خلال انتقال مستهلك الخدمة من إقليم دولة ما للحصول على هذه الخدمة في إقليم دولة أخرى (Mode 2 (Consumption Abroad .

3- التواجد التجاري، انتقال مورد الخدمة الأجنبي من دولة ما للتواجد داخل أراضي دولـــة أخرى لتوريد الخدمة (Mode 3 (Commercial Presence .

4- انتقال الأشخاص الطبيعيين من دولة ما لتوريد الخدمة داخل دولة أخرى (Presence of Natural Persons) Mode 4 .

وتلعب تجارة الخدمات دورا هاما ومتزايدا في حجم التجارة الخارجيـــة الدوليـــة ، وشـــهدت حركة التجارة في السلع والخدمات عالميا معدلات نمو اعلى من النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي

العالمي، بينما تضاعف معدل النمو الحقيقي لقيمة صادرات السلع والخدمات في الفترة ما بين 1990 و2001 مقارنة مع الفترة 2002 و2005، وارتفعت مساهمة صادرات السلع والخدمات للناتج المحلي الإجمالي العالمي من 23.8 %عام 2001 الى 25.2% عام 2005.

الا أن ما يميز التجارة العالمية هو حالة التركز والتمركز الشديدين حيث تحتكر الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان ما يعادل 94 بالمائة من الصادرات العالمية من السلع المصنعة، كما تشرف الشركات متعددة الجنسيات على ما يقارب ثلثي التجارة الدولية في السلع والخدمات[1]

جدول رقم(6)

نسبة مساهمة صادرات قطاع الخدمات[2] في التجارة الخارجية

الدولة	1990	1995	1997	1999	2001	2003	2005
الأردن	38	31	32	34	24	45	51
الإمارات		–	–	–	–	–	–
مصر	57	54	53	47	32	22	32
المغرب	21	17	16	17	18	24	26

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد والبنك الدولي

وتشير البيانات في الجدول رقم(6) الى وجود تفاوت في حجم تجارة الخدمات ويعزى ذلك الى طبيعة اقتصاديات كل دولة وتطور قطاع الخدمات فيها، فمثلا يلعب قطاع السياحة دورا

[1] العلوري،عبد الواحد،العولمة والجات،التحديات والفرص،مكتبة مدبولي،القاهرة،2000

[2] يشمل قطاع الخدمات الخدمات المصرفية، التأمين، أسواق العمل، النقل البري والبحري والجوي، الاتصالات، الخدمات الاستشارية، المقاولات والإنشاء والتعمير والسياحة والخدمات المهنية في مجال التعليم والطب والاستشارات بكافة أنواعها والمحاماة والمحاسبة والمراجعة.

مهما في اقتصاديات مصر والأردن والمغرب، حيث ان حجم الصادرات المصرية من الخدمات يفوق كثيرا حجم صادرات المغرب والأردن، حيث تبلغ صادراتها في المتوسط 40 بالمائة من إجمالي حجم صادراتها للسلع والخدمات، كما تبلغ صادرات الأردن من الخدمات في المتوسط 35 بالمائة من الصادرات، وفي المغرب تبلغ في المتوسط 20 بالمائة من الصادرات الإجمالية، فيما نلاحظ ان الإمارات لم تصدر الخدمات ولا يوجد حصة لها من إجمالي صادراتها الى دول العالم .

ولقد التزم الأردن بموجب انضمامه الى منظمة التجارة العالمية بتحرير عدد من القطاعات الخدمية بما يوفر حرية نفاذ موردي الخدمات والمستثمرين الأجانب من الدول الأعضاء في المنظمة إلى السوق الأردني ، فقد تضمنت الالتزامات الأردنية تجاه المنظمة تخفيض نسب التعرفة الجمركية لتكون بحدها الأعلى (30%) في عام 2000 ومن ثم تنخفض إلى (25%) في العام 2005 وأخيراً ليستقر سقف التعرفة الجمركية الأردنية عند مستوى (20%) في العام 2010 ، مع استثناء بعض السلع من هذا التخفيض حيث تم ربط سقف التعرفة الجمركية لها على (30%) مثل السيارات وبعض الأدوات الكهربائية..

ونتيجة هذا الواقع فقد تراجع دور الدولة ومفهوم الدولة الراعية حيث فقدت قدرتها على التدخل في النشاط الاقتصادي وفي سوق العمل فتحرير التجارة الخارجية أدى الى حرمان الدولة الى العديد من إمكاناتها المالية التي سعت الى تعويضها عن طريق الاقتراض من المؤسسات الدولية التي قامت بفرض شروطها بما فسح المجال لإعادة تشكيل موازين القوى جديدة ولعلاقات الإنتاج داخل كل بلد[1] كما ادى ذلك الى ديناميكية جديدة أدت الى سياسات

[1] بوراس، احمد، العولمة:فرص جديدة وتحديات صعبة للتكامل العربي، في الندوة الفكرية التي اقامتها جامعة اربد الاهلية في الفترة من 14-15 ايار 2002،الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة واثرها على الاقتصاد الاردني،ص3

اجتماعية تخلت بموجبها الدولة عن تشريعات العمالة والحماية الاجتماعية لمواطنيها في سبيل إرضاء الشركات الدولية وتقديم ضمانات للمستثمرين من خلال التخلي عن تنظـيم علاقـة راس المال بالعمل وهو ما ساهم في تزايد معدلات البطالة.

ان دراسة قطاع الخدمات كمؤشر لمدى تأثير منظمة التجـارة العالميـة علـى السـيادة الخارجية للدولة نجد بان قطاع الخدمات في جميع دول الدراسة قد شهد تزايدا خاصـة بعـد دخول قطاع الخدمات ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عام 1999 بالمقارنة مع الفتـرة الممتدة من عام 1990 وحتى عام 1995 والتي سجل فيها قطاع الخدمات اتجاها متناقصـا لجميع دول الدراسة, وهذا يعني ان للمنظمة وشروطها المتعلقة بقطاع الخدمات دورا مباشرا في التأثير على تطور قطاع الخدمات وزيادة نصيبه من التجارة الخارجية.

واذا ما تم استثناء حالة مصر في الفترة من عام 2001 الى عام 2003 , والتـي شـهدت تراجعا ملحوظا فقد سجلت تراجع بلغ 10% في تلك الفترة، والذي يمكن تفسيره بسبب حالـة عدم الاستقرار السياسي والأمني داخل مصر في تلك الفترة وتأثيره على القطـاع السـياحي بالدرجة الأولى والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، إلا انه تم تدارك هذا التراجع بزيادة مماثلة لنسبة التراجع والتي بلغت 10% للفترة من عام 2003 وحتى عام 2005.

وقياسا على تأثر قطاع الخدمات كمؤشر لمنظمة التجارية العالمية وتأثيره على سـيادة الدولة الداخلية والذي شهد تزايد في نسبة المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول الدراسة نتيجة لتطبيق مبادئ وشروط المنظمة، ونلاحظ بان هذا التطور قـد انعكـس علـى نصيب قطاع الخدمات ومساهمته في حجم التجارة الخارجية للدول نفسها, والذي شكل اتجاها

متزايدا أيضا لجميع دول الدراسة باستثناء الإمارات التي لم يتوفر عنها أي أرقام تشير الـــى وجود مساهمة لقطاع الخدمات في التجارة الخارجية .

المطلب الثالث :مؤشر التجارة الخارجية الإجمالي لدول الدراسة

جدول رقم(7)

معدل التجارة الخارجية الإجمالي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي%

الدولة	1990	1995	1997	1999	2001	2003	2005
الأردن	117.2	124.6	120.9	104.6	109.2	112.8	127.3
الإمارات	141	132	157	135	133.5	144.1	147.6
مصر	52	50	43.7	38.4	39.8	45.8	57.5
المغرب	55.6	61.3	60.3	64.1	69.3	68.9	72.4

المصدر :البنك الدولي،www.worldbank.com

يبين الجدول أن معدل التجارة الإجمالي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي يرتفع بشكل كبيـــر في دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن، نتيجة صغر حجم السوق المحلي في تلك الـــدول وتأثير حجم الصادرات عليها بالإضافة الى ضالة الناتج القومي الإجمالي مقارنة مع مصـــر والمغرب والتي تمتازان بكبر حجم السوق فيهما، وارتفاع حجم النـــاتج القـــومي الإجمـــالي وتنوعه، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي فـــي تلـــك الدول(الأردن،الإمارات).

لقد تأثر حجم التجارة الخارجية لجميع دول الدراسة بشكل إيجابي، وشـــكلت اتجاهـــا متزايدا بعد دخولها منظمة التجارة العالمية, ويمكن تفسير ذلك بأن دخول الدولة في المنظمة

يعني الاستفادة من الامتيازات المقدمة لها والتنازلات التي تقدمها الدول الأعضاء وتطبيق تلك الامتيازات على الدول الأخرى الأعضاء وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ومهما يكن حجم الزيادة المسجلة فان ذلك يعني زيادة في الناتج القومي الإجمالي لدول الدراسة، ولان تلك الدول تعتمد على المواد الخام والصناعات التحويلية ونظـرا لامتلاكهـا صناعات أساسية تدخل في صناعات الدول المتقدمة مثل (النفط, الغاز, الفوسفات, الحديـد) فان ذلك جعل مؤشر التجارة الخارجية يسجل زيادة على مدار السنوات اللاحقة لتاريخ انضمام الدول الى منظمة التجارة العالمية مقارنة مع السنوات السابقة لتاريخ الانضمام, ويمكن اعتبار حالة مصر للفترة من عام 1997 وحتى عام 2001 حالة استثنائية نظـرا لظـروف مصـر الداخلية، إلا أنها استطاعت ان تتدارك تلك الظروف وسجلت نقلة نوعية في حجـم التجـارة الخارجية للفترة من عام 2001 وحتى عام 2005 فقد قفزت من 38,4% الـى 57,5% أي بسبة زيادة مقدارها 19,1%.

المطلب الرابع : مؤشر التشريعات والقوانين فيما يتعلق بالملكية الفكرية لدول الدراسة

تعتبر دول الدراسة أعضاء في أهم ثلاث اتفاقيات وهي اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية واتفاقية بيرن للملكية الأدبية واتفاقية باريس للملكيـة الصـناعية، يتضـمن الاتفـاق (المادتان الثالثة والرابعة) المبادئ العامة المطبقة على تجارة السلع والخدمات، مبـدأ الدولـة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية. ويضع الحدود الدنيا للحماية التي يتعين على الـدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إدراجها في قوانينهم الداخلية. ومن بين هذه الحدود مـدة الحماية. ينبغي على سبيل المثال ألا تقل مدة حماية براءات الاختراع عن 20 سنة وحقـوق الطبع عن 50 سنة. وعلى القوانين الداخلية وضع الأحكام الكفيلة باحترام تلك الحقوق. ويجب

أن تتضمن عقوبات مالية أو بدنية فاعلة ضد من يخالفها، شريطة أن توقع من قبل سلطات قضائية. وحسب الاتفاق يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الفكرية خلال سنة واحدة في الدول الصناعية وخمس سنوات في البلدان النامية و11 سنة في الدول الأقل نموا اعتبارا من بداية عام 1995،ويجب احترام هذه الحقوق لأنها تعبر عن جهود بذلها المخترعون والمؤلفون والفنانون، رغم أنها تهم بالدرجة الأولى الشركات الكبرى. ولقد كان إصرار الدول الصناعية أثناء جولة أوروغواي على إدراج هذه الحقوق ضمن الاتفاقات متعددة الأطراف نتيجة لضغوط مارستها شركات الأدوية والملابس الجاهزة التابعة لهذه الدول. ويبين الجدول التالي ان استجابة دول الدراسة لحماية الملكية الفكرية تبدو عالية بالنظر لموجات التشريعات التي ظهرت فيها.

جدول رقم(8)

عدد قوانين حقوق الملكية الفكرية التي تم إصدارها

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2005
الأردن	–	1	2	5	3		–	–
الإمارات	–		–		–	1	–	–
مصر						9		
المغرب				6				

المصدر: التطورات في تشريعات حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة نيويورك، 2005ص16

حيث شهد نهاية التسعينات وعام 2000 موجة تشريعية في ميدان حماية الأســرار التجاريــة والمؤشرات الجغرافية والدوائر المتكاملة وحماية أصناف النباتات الدقيقة، مترافقاً مع تطــوير وتعديل على قوانين الملكية الفكرية الأخرى، ومرد ذلك تلبية متطلبات العضوية في منظمــة التجارة العالمية وما يوجبه ذلك من تلبية متطلبات اتفاقية تربس التي نصت على هذه الحماية. وتحتل الأردن المركز الأول بين الدول العربية في عدد الاتفاقيات التي انضمت إليها وتبلــغ 11 اتفاقية من اصل 24 (عدا تربس) ثم مصر(9 اتفاقيات) فيما قامت المغرب بتعــديل (7) قوانين خاصة بحقوق الملكية الفكرية، فيما لم تقوم الإمارات العربية المتحدة بتعديل التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية لغاية عام 2005 وتنظر في الوقت الحاضر مجموعــة مــن مشروعات الأنظمة والقوانين في حقل المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية.[1]

وتمثل الأردن النماذج الأكثر استجابة من بين الدول العربية لهذه المتطلبات حيث تكاد تتطابق التدابير التشريعية فيها التي تعكس تقيداً بما تتطلبه اتفاقية تربس في الموضوعات المشار إليها سابقا، فرغم حداثة عضوية الأردن في منظمــة التجــارة العالميــة حيــث انضــمت فــي 2000/4/11، الا أن الأردن ادخل جملة من الإصلاحات على نظامه التجاري شملت تغييرات في البيئة القانونية لنظامه التجاري بما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة، حيث تم تعديل واستحداث عدد من القوانين خاصة في مجال الملكية الفكرية ،ومنها في مجــالات مثــل حمايــة حــق المؤلف(قانون رقم 22لعام 1992) والقانونين رقم 14 لعام 1998 والقانون رقــم 29 للعــام 1999، ووضع القانون رقم 32 لعام1999 كتعديل لقرار حول امتيازات الاختراع كمــا تــم تعديل القوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس و الزراعة و حماية الإنتاج المحلي والضــريبة

---

[1] المشهداني، عبد الرحمن نجم اتفاقية (التربس) الصناعية وحقوق الملكية الفكريةhttp://www.almadapaper.com/sub/05-387/p19.htm

العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير، الى جانب نظام استثمارات غير الأردنيين [1]. ويلاحظ أن مراجعة السياسات التجارية والتشريعات الوطنية سواء في السلع او الخدمات أدى الى انعكاس التشريعات الوطنية على القوانين التجارية[2] مما ساهم في تراجع علاقة الدولة بمواطنيها ، فالقوانين والتشريعات التي تم تعديلها لم تكن نتيجة تطور في حاجات الأفراد داخل الإقليم بل هي نتيجة الانضمام للمنظمة مما يعني ان تلك القوانين لم تأخذ البعد الفردي المحلي عند صياغتها بل أخذت البعد الدولي فقط مما ساهم في انخفاض دور الرعاية الاقتصادية للأفراد نتيجة زيادة الضرائب المباشرة على الأفراد والدخل لتعويض النقص الذي حصل في إيرادات الدولة من تلك السلع والخدمات ، كما ان مراجعة السياسات التجارية التي تقوم بها دول الدراسة هو اعتراف واضح للسيادة الدولية الداخلية فعملية التعديلات التي قامت بها فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية للتوافق مع شروط المنظمة كانت استجابة لظروف خارجية تتوائم مع السوق العالمي اكثر منها مع السوق المحلي، بالإضافة الى إلزامها القيام بإخطار غيرها من الدول الأعضاء بالتشريعات التجارية والتعديلات التي قامت بها من الأنظمة والقوانين يعني تكييف سياساتها المحلية مع السياسات العالمية ، ولا نجافي الحقيقة اذا ما ذكرنا ان من اخطر الاتفاقيات أثرا على مستقبل الصناعة التحويلية لدول الدراسة ، هي اتفاقية حقوق الملكية الفكرية حيث أدت الى ارتفاع تكلفة توفير المعدات الرأسمالية(الآلات والمعدات)او(مستلزمات الإنتاج)بالنسبة للصناعات القائمة على استيراد المواد الأولية من الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الصناعات الدوائية والصناعات البيولوجية المتعلقة بالقطاع الزراعي.

---

1 العبادي، محمد يونس حماية حق المؤلف والتعريف به عالمياً ومحلياً (الأردن نموذجاً) مجلة العربية3000 النادي العربي للمعلومات عمان http://www.arabcin.net/arabiaall/2001/19.html

2

ويتلخص هذا الضرر في أمرين[1] :

<u>الأول</u>: ارتفاع عوائد وحقوق ، استخدام الاختراعات او إعادة إنتاج المؤلفات او الأعمال الفنية او استخدام الأسماء والعلامات التجارية التي لم تكن تدفع له مقابلاً من قبل. وتحويل هذه العوائد لأصحاب الحقوق الفكرية في الدول الصناعية وبخاصة السلع ذات مرونة الطلب السعرية شديدة الانخفاض كالأدوية مثلاً والتي أدى الى ارتفاع أسعارها في مصر في المتوسط الى نحو خمسة أمثال مستوياتها الحالية.وكذلك في الأردن كما أن عرقلة او تأخير انتقال التكنولوجيا الحديثة في مختلف أنواع السلع والخدمات، دفع الى ارتفاع تكاليفها وهو ما انعكس في زيادة معظم أسعار السلع الوسيطة في دول الدراسة، وهو ما ساهم في زيادة الأعباء والالتزامات الإضافية التي فاقت الى حد كبير الأعباء والالتزامات التي كانت تتضمنها اتفاقيات الحماية السابقة. وتتمثل الأعباء في (ارتفاع كلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية والأعباء التشريعية وأعباء مالية وإدارية وارتفاع كلفة التكنولوجيا).

<u>الثاني</u>: فقد أدت اتفاقية حماية الحقوق الملكية الفكرية الى رفع تكاليف التنمية الصناعية الأمر الذي صعب على القطاع الخاص اخذ على عاتقه من ناحية تمويله فلابد للدولة من اتخاذ إجراءات من شأنها دعم القطاع الخاص اما عن طريق القروض او التسهيلات المصرفية او المشاركة وغيرها في نطاق خطة محددة موجهة لبناء قاعدة صناعية متنوعة ومتكاملة[2]،وهو

---

[1] العاني، اسامة عبد المجيد، مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، http://www.iraqcp.org/members4/0061106wssq27.htm

[2] المنذري، سليمان تحرير التجارة العربية البينية بين المناطق الجزئية والاتفاقات الثنائية والمنطقة العربية الكبري،مجلة الاتجاهات الاستراتيجية الاقتصادية،على شبكة الانترنت

ما يعني توافق قرارات وتشريعات دول الدراسة مع الالتزامات التي ترتبت عليها والخاصة بالتخفيضات الجمركية مما يعني إعادة تشكيل وظيفة الدولة الاقتصادية من خلال[1]:

1. زيادة حجم القطاع الخاص في مجالات الاستثمار والتشغيل والإنتاج.
2. ترك تسيير الأمور والأنشطة الاقتصادية الى قوى السوق في مقابل تراجع قوى التخطيط والتنظيم.

كما ان الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية سوف تتأثر بمنافسة الواردات ويترتب على ذلك الاستغناء على اعداد كبيرة من العاملين بينما تتحقق زيادة الصادرات ببطئ فى وقت تضع الدول الأخرى حواجز وتدعم صادراتها وهذا هو مأزق تحرير التجارة للبلدان التى تواجه العديد من الحواجز التى تضعها البلدان الصناعية المستوردة لاسيما للسلع كثيفة الاستخدام للعمالة والسلع الزراعية التى تمثل الصادرات الرئيسية لمعظم البلدان النامية ومن بينها دول الدراسة [2].

ان دخول الدولة عضو داخل منظمة التجارة العالمية يعني تلقائيا تحقيق جميع الشروط والترتيبات اللازمة, والتي تخولها لان تصبح عضوا بشكل رسمي, وبما ان جميع دول الدراسة أعضاء في المنظمة, فان ذلك يعني التزام الدول بتطبيق مبادئ وشروط المنظمة بما فيها تحرير التجارة و فتح الأسواق وتطبيق مبدأ عدم التميز بالمعاملة ومبدأ الإجراءات المصاحبة للاستثمار، وهذه التطبيقات صاحبها تكيف في القوانين والتشريعات، والمتمثلة في تعديل قوانين التعرفة الجمركية، والتزام الدول عينة الدراسة بسقف محدد للرسوم ضمن فترة

---

[1] عبد الشفيع،عيسى محمد،الابعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخوصصة في مصر،في الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي عقدت في الجزائر،المركز الوطني للدراسات والتحاليل، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1999،1،ص279

[2] رؤوف،جمال،واقع السياسات التجارية وافاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،العدد1،المجلة الاولى،1999،ص7-ص45

زمنية محددة تم منحها للدول النامية بما فيها دول الدراسة. كل ذلك يعد مؤشر واضح علـــى مدى اختراق منظمة التجارة العالمية سيادة الدولة الداخلية في جزء محـــدد وهـــو القـــوانين والتشريعات الجمركية ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر المحلي، وكـــذلك معاملـــة السلع المستوردة كالسلع المحلية .

النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة بان لمنظمة التجارة العالمية أثارا على السيادة الداخلية والخارجية للدولة العضـو يمكـن إجمالها بما يلي:-

أ- جوانب تأثير منظمة التجارة العالمية على السيادة الداخلية للدولة العضو:-

1- حققت منظمة التجارة العالمية درجة عالية من الاتساع في التخصصات والمواضيع التي تندرج تحت مظلتها، مما عزز من دورها و وجودها الدولي من خلال الشروط التي تفرضها على الدولة العضو (التخفيضات الجمركية, ورفع القيود الكمية، وإزالة جميع الحواجز أمام التجارة بالسلع والخدمات, وقوانين الملكية الفكرية), وما تطلب من تطبيقات مسبقة على الدولة الالتزام بها من خلال المبادئ العامة للمنظمة، لتكون بذلك المدخل الرئيسي لآليات التدخل بشؤون الدولة الداخلية.

2- أثرت منظمة التجارة العالمية على علاقة الدولة مع الأفراد، حيث تراجع دور الدولة في عدد من القطاعات استجابة لشروط ومبادئ المنظمة, وتمثل ذلك في تخلي الدولة عن دعم الإنتاج والصناعة الوطنية ورفع الدعم عن السلع الأساسية, وخفض التعرفة الجمركية وإزالة القيود الكمية أمام السلع والخدمات الأجنبية المنافسة لكل ما هو محلي، وعدم دعم الصناعات المحلية والمستثمر المحلي وتقديم امتيازات ضريبية للمستثمر الأجنبي سعيا من الدول نحو تحقيق تلك الشروط وجذب الاستثمار الأجنبي، كما قامت جميع الدول الأعضاء بتغيير قوانينها وتشريعاتها وإصدار لوائح وقرارات تتفق مع سياسات المنظمة وشروطها، ونتيجة لذلك تراجع دور الدولة في مستوى الدعم والرعاية الاجتماعية المقدمة للمواطنين.

3- ضعف علاقة الدولة مع إقليمها وحدودها, ويتضح ذلك بسياسـات تـدويل المـال وتجارتـه والمصاحب للتطور التكنولوجي وثورة المعلومات, فالدولة القومية أصبحت عاجزة أمام تلك التطـورات عن السيطرة بشكل تام على حدودها، وفي ضوء الحديث عن علاقة الدولة مع الإقليم فإننا نجد تراجعا

في دور الدولة في سيطرتها بشكل تام على إقليمها نظرا لتطبيق هدف منظمة التجارة العالمية والمتمثل بتحرير التجارة وفتح الأسواق وبالتالي أصبحت الدولة مساحة مفتوحة للمنافسة الأجنبيــة، فشــهدت زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر ودخول الشركات متعددة الجنسيات، و أن منظمة التجارة العالمية عدلت في وظائف وادوار الدولة القومية، فمن خلال تحرير التجارة وفتح الأســواق حولــت المجــال الحيوي المحلي ليصبح عالمي، ونتيجة لهذا التوسع وانسياب التجارة فأن الدولة فقدت مواردها غيــر المتجددة, وهذا مؤشر واضح على اختراق لسيادة الدولة على مواردها وبيئتها

.ب- جوانب تأثير منظمة التجارة العالمية على السيادة الخارجية للدولة العضو:

1- إن مفهوم السيادة ودلالته من اكثر المفاهيم التي شهدت تغير وتطور على مختلف المراحل التاريخية، و العولمة الاقتصادية ونظرية التدويل من اكثر العوامل المؤثرة على المفهوم، ونتيجة لذلك واجهت الدولة ضغوطا خارجية ناتجة عن ممارسات المؤسسات العالمية الدولية والمتحكمة بالاقتصاد العالمي (البنك الدولي, صندوق النقد الدولي , منظمة التجارة العالمية) وهو ما يعزز مبدأ المركز ولأطراف وفقا لنظرية التبعية .

2- نجحت منظمة التجارة العالمية في احتواء الدول وعلاقتها الخارجية خاصة الدول الناميــة الأعضاء في المنظمة، فهذه الدول حكم عليها بفتح أسواقها أمام واردات الدول الكبرى, ولــم تملك خيار منع مثل هذا الانسياب تطبيقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية و مبدأ عدم التمييز في المعاملة، وبالتالي انعكس ذلك على علاقاتها مع الدول الأخرى من الناحية التجارية نظرا لعدم قدرة الدول النامية على المنافسة التجارية الدولية،فالعلاقات التجارية في ظل المنظمة شهدت اتساعا قانونيا وجغرافيا وموضوعيا شمل جميع القطاعات من سلع وخدمات وملكية فكريــة وحركة رؤوس أموال وغيرها، ووضعت قوانين تضبط جميع تلك التحركات والقطاعات، حتى فض النزاعات بين الأطراف المتنازعة في أمور التجارة الدولية اصبح من اختصاصها, وكــل ذلك دفع بالدولة إلى التوجه نحو التخلي عن سياسات دعم ســعر الصــرف والتخلــي عــن السياسات الوقائية الموجهة نحو الخارج, حتى تحقق هدف منظمة التجــارة العالميــة وهــو الانفتاح والتوجه نحو الخارج .

3- سعيا نحو تعزيز السيطرة والتدخل وضبط التجارة الدولية فقد شجعت منظمة التجارة العالمية التوجه نحو الإقليمية الجديدة واعتبرتها طريقا لإحياء المفاوضات بين الدول الأعضاء وخروجا من أزمة الإقليمية الدولية، كذلك إن اعتبار منظمة التجارة العالمية منظمة عالمية, يعني أن دخول الدولة عضوا فيها يحتم عليها القبول بشروطها ومبادئها وعلى الدولة أن تكيف سياستها الخارجية والتزاماتها الدولية بدرجة تتسع أو تضيق وفقا لشروط ومتطلبات المنظمات الدولية وشروطها، فهناك شروط عالمية (الشفافية، المشروطية، الأفضلية 000 الخ) صادرة عن المنظمات الدولية أصبحت أساسا لدخول الدولة في المجتمع الدولي والمحافظة على علاقاتها الخارجية.

ج- اثر منظمة التجارة العالمية على السيادة الداخلية والخارجية للدول العربية الأعضاء في المنظمة:-

1- قياسا على ما تم التوصل إليه من نتائج سابقة فقد أثرت منظمة التجارة العالمية على سيادة الدولة في الوطن العربي بشكل سلبي وأدت إلى تراجع سيطرة الدولة في جوانب محددة سواء على صعيد السيادة الداخلية أو السيادة الخارجية, حيث أثبتت الدراسة أن جميع الدول العربية التي تم دراستها، قد كيفت قوانينها الداخلية بما يتناسب مع شروط ومبادئ منظمة التجارة العالمية وتحديدا قوانين الرسوم الجمركية, والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد انعكس هذا التكيف وتطبيق تلك الشروط على مستوى مساهمة القطاعات الرئيسة لدول الدراسة في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية، وكانت النتيجة بان للمنظمة اثر سلبي على نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي ، واثرت بشكل إيجابي على مستوى نسبة مساهمة صادرات القطاعات الرئيسة من حجم التجارة الخارجية ومعدل التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لدول الدراسة.

2- بعد ما طبقت دول الدراسة مبادئ وشروط المنظمة وتحقيق الانفتاح على الأسواق العالمية, ترتب على تلك الدول التزامات على المستوى المحلي والعالمي نتيجة الالتزام بقوانين وشروط الملكية الفكرية والتي تم وضعها من قبل منظمة التجارة العالمية, وقد ترتب على الدول العربية الأعضاء تعديل القوانين والتشريعات بما يتفق مع بنود اتفاقية حماية حقوق الملكية

الفكرية على الرغم من كل ما يترتب عليها من نتائج على المستوى الداخلي للدولة, وهو ما يعد مؤشرا أخرا على مدى اختراق منظمة التجارة العالمية لسيادة الدولة في الوطن العربي.

3- جميع النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتفق مع فرضيتها الرئيسة بان لمنظمة التجارة العالمية تأثير على سيادة الدولة في الوطن العربي.

التوصيات :-

1- للدول العربية فرصة مميزة واضحة يمكن التركيز عليها والاستفادة منها, حيث منحت منظمة التجارة العالمية الأقاليم والاتحادات الاقتصادية استثناءات كبيرة جدا تجعل من الدولة تتحلل من التزاماتها تجاه المنظمة في معظم القطاعات, ولتحقيق ذلك يجب على الدول العربية أن تفعل العمل العربي المشترك والعمل الإقليمي مع الدول النامية والتركيز على الجوانب الاقتصادية، وإذا تم تحقيق هذا التقدم فان الدولة في الوطن العربي ستحقق شيئا من الاستقرار في سيادتها وتستعيد بعض مواردها ووظائفها التي فقدتها بعد دخولها إلى منظمة التجارة العالمية.

2- إذا كانت منظمة التجارة العالمية نتيجة حتمية لإفرازات العولمة الاقتصادية، وان دخول الدولة عضوا في المنظمة أمر لم يعد خيارا بيد الدولة نفسها, فعلى الدولة في الوطن العربي أن تجد بدائل مدروسة للفراغ الذي تتركه نتيجةً لتطبيق شروط ومبادئ المنظمة، ويجب عليها أن تجد لنفسها موقعا يعزز من سيادتها لا يتعارض بالضرورة مع التطورات الجديدة وبنفس الوقت لا يلغي وجودها، فالدول العربية بحاجة إلى إعادة نظر في دورها ووظائفها أمام تحدي منظمة التجارة العالمية، وتوظيف الجوانب الإيجابية في المنظمة لصالحها وبشكل يتناسب مع شروط ومبادئ المنظمة التي منحت للدول النامية فترة انتقالية كافية لتصويب أوضاعها الداخلية، وعلى الدول العربية استغلالها وبدلا من التراجع والانسحاب مباشرة من تلك القطاعات يجب وضع بدائل منطقية تتفق مع شروط ومبادئ المنظمة، دون ان تلغي دور الدولة، وحتى تحقق الدول العربية ذلك يجب ان تطالب بتمديد الفترة الانتقالية للقطاعات التي لم تنته فيها الفترة الانتقالية بعد، وان تطالب بمنحها فرصة أخرى للقطاعات التي انتهت فيها الفترة الانتقالية.

المراجع

1. أبو دوح، محمد منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الإسكندرية، الدار الجامعية ،2003م.
2. أبو زعرور، محمد سعيد، الجات ومنظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق، عمان،دار البيارق،2001م
3. أمين. سمير, المجتمع الاقتصادي أمام العولمة, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2004م.
4. الابرش. محمد , الخصخصة آفاقها وأبعادها, دمشق, دار الفكر, 1999م.
5. ابو شرار. علي عبد الفتاح , الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات, عمان , دار المسيرة للنشر والتوزيع , 2006م.
6. ابو طالب. عبد الهادي , أي مستقبل للبلدان النامية , في ضوء التحولات التي ترتبت عن العولمة , الرباط , مطبعة المعارف الجديدة , 2002م.
7. العاني.أسامة عبد المجيد، مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،.http://www.iragcp.org/members 4/2006
8. الأطرش . محمد،العرب و تحديات النظام العالمي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1999.
9. الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية،النظام الجديد للتجارة العالمية المخاطر والفرص والإيجابيات والمتطلبات، أوراق اقتصادية، العدد14 شباط، 1999.
10. الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،، التطورات في تشريعات حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية،نيويورك،2005.
11. أمين . سمير, العولمة والنظام الدولي الجديد -.برتران،الدولة المستوردة ،تغريب النظام السياسي ،ترجمة لطيف فرج، القاهرة ،دار العالم الثالث،1996م.
12. بوراس. احمد،العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة للتكامل العربي، الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة أثرها على الاقتصاد الأردني، ندوة فكرية، جامعة اربد الأهلية،14-15 أيار،2002
13. توفيق.سعد حقي ، النظام الدولي الجديد،عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع،1999م
14. ثابت. احمد واخرون , العولمة وتداعياتها على الوطن العربي, بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2003م.

15. الجابري . محمد , قضايا في الفكر العربي المعاصر , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 1997م.
16. جامع. أحمد، اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها (أبحاث) ،القاهرة،دار النهضة العربية ،ج2،ج2001،1م
17. الجبالي. عبد الفتاح،دورة أوروغواي والعالم الثالث حسابات المكسب والخسارة، القاهرة، مجلة الساسة الدولية، عدد118،،1994م
18. الجزيرة ملفات خاصة . أهداف منظمة التجارة العالمية ،2001/4/18م www.aljazeera.net.2000
19. الجميلي. حميد , استشراق مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الحداثة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين , مجلة شؤون عربية , العدد 91, 1997م.
20. الجوهري . يسري , جغرافيا الموارد الاقتصادية , القاهرة , مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية , 1999م.
21. حاتم . محمد عبد القادر , العولمة مالها وما عليها , القاهرة , الدار الجامعية , 2004م.
22. حجاج .قاسم ،العولمة والتنشئة السياسية ، القاهرة،مجلة السياسة الدولية،العدد 159،2005م
23. حداد. ريمون , تقديم الشاذلي القليبي, العلاقات الدولية , بيروت , دار الحقيقة , 2000م.
24. حشاد. نبيل ،الجات و منظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي مصر ، دار إيجي للطباعة والنشر 1999م
25. حشيش . عادل احمد , العلاقات الاقتصادية الدولية , الإسكندرية , دار الجامعة الجديدة, 2005م.
26. حلاوة .ليلى ، سيادة جدلية الدولة والعولمة ، على شبكة الانترنت ،2005م
27. الحموري . قاسم، العولمة الاقتصادية من اين والى اين ؟ , مجلة شؤون إستراتيجية , عمان , مؤسسة عمون للدراسات والنشر, العدد الأول , 2001م.
28. حيدر . محمود , الدولة المستب
29. احة , بيروت, رياض الريس للنشر, 2004م.
30. الخزرجي.ثامر كامل ،العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات ، عمان ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ،2005م
31. الخطيب.نعمان، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري،عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2004م.
32. الدجاني . احمد مصطفى واخرون, العولمة أثرها في المجتمع والدولة , ابو ظبي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2004م.
33. الدجاني .برهان،البعد العالمي وتأثيراته على الاقتصاد العالمي،اوراق اقتصادية،العدد14،شباط1999.

34. الدجاني،محمد سليمان،السياسة نظريات ومفاهيم ،عمان،دار المنيوبرس،1986م
35. دليل الأعمال الى اتفاقية التجارة العالمية، لندن،أمانة الكومنولث
36. دليل دوائر الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، لندن ،أمانة الكومنولث
37. دوفابر. جاك, الدولة , ترجمة فوق العادة , بيروت, منشورات عويدان , 1987م.
38. الرفاعي. عبد الحكيم ، السياسة الجمركية ، القاهرة،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ،1976م
39. الرواوي. محمد بن مسلم، دليل الجات منظمة التجارة العالمية تكيف العلاقات الاقتصادية الدولية، جدة، دار المجتمع للنشر والتوزيع 1995م.
40. رؤوف. جمال، واقع السياسات وافقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،العدد1،السنة الأولى،1999.
41. زكي .نجوى، منظمة التجارة العالمية ومعايير العمل الدولية في ظل عولمة الاقتصاد الدولي ،مجلة أخبار النفط الصناعي ، الإمارات العربية ، العدد355 ،سنة 2000م
42. زين الدين. صلاح , الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات, القاهرة، مجلة السياسة الدولية, المجلد 39, العدد 155, 1994م.
43. ستيرن. بول , عناصر استراتيجية للتنمية في المستقبل , اهمية التنمية البشرية , مجلة التمويل وصندوق النقد الدولي , العدد 11, 1999م.
44. ستيرن.جيفري،تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية،لايوجد مكان نشر،مركز الخليج للابحاث،2002.
45. سعد . نفين , تعقيب على دراسة : جلال أمين , العولمة والدولة , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 1996.
46. سلامه. مصطفى .قواعد الجات ، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998م
47. السني. عادل عبد العزيز .سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري ،القاهرة،دار النهضة ،2002م
48. السيد . حسين عدنان , نظريات العلاقات الدولية , بيروت , أمواج للنشر والتوزيع , 2003م.
49. السيد . عبد العزيز واخرون , النظام العالمي الجديد : حاضر ومستقبل , ترجمة نافع ابو لبس, دمشق , اتحاد الكتاب العربي , 1999م.
50. السيد. سيد عبدالقادر، جات 1994 المضمون ومناهج التوصيف لحماية الصناعة الوطنية في مصر والدول النامية ،القاهرة ،بدون د.ن ،1994 م
51. السيد. عاطف .الجات والعالم الثالث ، الإسكندرية ،مطبعة رمضان واولادة ،1999م
52. السيد. علي , العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التنفيذ والأضواء وتكامل الاقتصاد العربي،بيروت، مجلة المستقبل العربي،المجلد 25،العدد290، 2003.

53.سيلزر .مورتمر،النظام العالمي الجديد، ترجمة صادق عودة ،عمان ،دار الفرس للنشر والتوزيع 2001م
54.شطناوي.فيصل ،النظم السياسية والقانون الدستوري ،عمان ،لايوجد دار نشر،2005م.
55.شلبي. صلاح عبد البديع اتفاقيات الجات واثرها على اقتصاديات الدول النامية،القاهرة،1996م
56.صالح . حسن عبد القادر , الموارد وتنميتها , عمان , لايوجد دار نشر , 2002م.
57.صبحي . حمدي .وأحمد النجار ،حصاد جولة اورغواي أثارها دولياً وعربياً ،القاهرة ،التقرير الإستراتيجي العربي ، مركز دراسات السياسة الإستراتيجية ،1994.
58.صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية2001/2003/.2006/.
59.عاشور . احمد صقر , التحول الى القطاع الخاص تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة , القاهرة , منشورات المنظمة العربية للتنمية , 1996.
60.العبادي. عبد الناصر نزال .منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، عمان دار صفا للنشر والتوزيع ،1999م.
61.العبادي. محمد يونس، حماية حق المؤلف والتعريف به عالميا ومحليا(الاردن نموذجا)، مجلة العربية،عمان،النادي العربي للمعلومات،2003.
62. ،.http://www.arabcin.net/arabiaa/html.2001
63.عبد الحي .وليد، أفاق التحولات الدولية المعاصرة ،عمان ،الشروق ،2002م
64.عبد الرحيم . حافظ واخروون , السيادة والسلطة لافاق الوطنية والحدود العالمية . بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2006م.
65.عبد العزيز. سمير محمد.التجارة العالمية وجات 1994، الإسكندرية ، مكتبة الإشعاع الفنية ،1997م
66.عبد العظيم. حمدي .الجات والتحديات طنطا،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية،1996م
67.عبد العليم. أحمد.الجات والبلدان النامية ، القاهرة ،منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية ،1995م
68.عبد الحميد. عبد المطلب. الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ،القاهرة ،الدار الجامعية ، 2003م.
69.عبد الشفيع. عيسى محمد،الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخوصصة في مصر ،في الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية،بحوث الندوة الفكرية التي عقدت في الجزائر، المركز الوطني للدراست والتحاليل،مركز دراسات الوحدة العربية،1999.
70.عبدالهادي .عباس، السيادة، دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع،1994م.

71. عتريس. طلال. العولمة أثرها في المجتمع والدولة ،أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2002م
72. عرفة . عبد السلام صالح .المنظمات الدولية والإقليمية ، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،1999
73. العروي . عبدالله , مفهوم الدولة , بيروت , المركز الثقافي العربي, 1998م.
74. العصيمي. محمد بن سعود ، منظمة التجارة العالمية و العولمة الاقتصادية ،مجلة البيان،المنتدى الإسلامي ، العدد2002،17م
75. الغفوري. عبد الواحد. العولمة والجات التحديات والفرص ،القاهرة ،مكتبة مدبولي ،2000م
76. علوان. عبد الكريم،النظم السياسية والقانون الدستوري،عمان،2001م.
77. عمر .جمعة صالح، القضاء الدولي وتأثير السيادة في تنفيذ الإصلاح الدولي ،القاهرة،رواد النهضة العربية،1991م
78. العناني .ابراهيم ،التنظيم الدولي،القاهرة ،دار الفكر العربي،1982.
79. العويني .محمد علي،العلوم السياسية، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق ، القاهرة ، عالم الكتب ،1988م
80. العيسوي. ابراهيم .الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1995م
81. العيسوي. قاسم , العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالية التراجع , مجلة القاهرة , جامعة القاهرة, 1999م.
82. عيسى.محمد عبد الشفيع ،الاقتصاد السياسي للعولمة ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،المجلد37، العدد150 ،2004م
83. غالي . بطرس بطرس , نحو دور أقوى لأمم المتحدة , مجلس السياسة الدولية , القاهرة , العدد 11, 1993.
84. غريف.راسيل،الدستورية-أمريكا وما بعدها ، على شبكة الإنترنت ،2005م www .alnazaha .net
85. الفايدي . سيف سالم , المدخل الى الجغرافيا الاقتصادية , الكزيت , مكتبة فلاح , 2003م.
86. فرانكوبوجي. جيان, تطور الدولة الحديثة , ترجمة محي الدين الشعراني , دمشق , منشورات وزارة الثقافة السورية , 1987م.
87. فهمي . أماني محمود. منظمة التجارة العالمية ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة،عدد122،1995م
88. فودة، عز الدين , في النظريات العامة للحدود رؤية مضاربة, القاهرة , مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية , 1993م.
89. القنداوي. سهيل حسين . منظمة التجارة العالمية،عمان دار الثقافة ،2006م

90.قرني. بهجت, إصلاح مجلس الأمن , فرصة الدول العربية بمقعد دائم, مجلة المستقبل العربي, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية , 2005م .
91.قير قدار. نمير،الحاجة الى التكامل في الشرق الأوسط،مجلة الندوة،منتدى الحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وايران،السنة3،العدد2،حزيران 1999.
92.كمال .علاء،الجات ونهب الجنوب،القاهرة ،مركز المحروسة للبحوث والدراسات ،1996م
93.لبيب . فخري منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب ، القاهرة ،مركز المحروسة،20001 م
94.اللقماني . سمير .منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، الرياض، بدون دار نشر ،2004م
95.مالكي .محمد، الدستور الديمقراطي والدساتير في الدول العربية نحو اصلاح دستوري ، على شبكة الانترنت ،2005 www.arabreneweson.com
96.مثنى. فضل علي .الأثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية ،أسيوط ، مكتبة مدبولي ،2000م
97.المجدوب . أسامه، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1996م
98.محمد. عبير محمد .البلدان الإسلامية ومنظمة التجارة العالمية ،الرياض ،مؤسسة اليمامة ،2002م
99.المحنة . فلاح كاظم , العولمة والجدل الدائر حولها , عمان , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , 2002م.
100. مراد. عبد الفتاح، شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ،القاهرة، بدون د.ن /1996م
101. مرزوق .نبيل ،حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجلة الطريق ،عمان،1997م
102. مروان. نبيل , الخصخصة حالها وما عليها , القاهرة , الدار الجامعية , 1989م.
103. مقلد . اسماعيل صبري, العلاقات السياسية الدولية , دراسة في الأصول والنظريات , القاهرة , المكتبة الأكاديمية , 1991م.
104. المشهداني. عبد الرحمن نجم، اتفاقية(التربس) الصناعة وحقوق الملكية،-http://www.almadapaper.com/sub/05 387/p19.htm/2005.
105. موسوعة السياسة .بيروت ،الموسوعة العربية للدراسات والنشر والتوزيع ج3 ،1983م

106. المنذري. سليمان،تحرير التجارة البينية بين المناطق الجزئية والاتفاقات الثنائية والمنطقة العربية الكبرى، مجلة الاتجاهات الاستراتيجية الاقتصادية،على شبكة الانترنت،2004.

107. المنظمة العربية للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية،2004.

108. ميثاق منظمة التجارة العالمية ،1994.

109. نافعة . حسن , نظرية على العلاقات الدولية في القرن العشرين صمود وانهيار التنظيم الدولي الحكومي , القاهرة , جامعة القاهرة , 1999م.

110. نافعة .حسن ،العرب واصلاح مجلس الأمن ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد2005،316م

111. نافعة .حسن،سيادة الدولة في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، على شبكة الانترنت ،2005م WWW.afkronline.orj

112. نعوش . صباح .الوطن العربي و منظمة التجارة العالمية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002م

113. هانتس . بيتر مارتن , وهارلدشومان, فخ العولمة , ترجمة عدنان عباس علي, عالم المعرفة , الكويت, 2003م.

114. هدسون . جون، وماك هدندر، العلاقات الإقتصادية الدولية ، ترجمة طه منصور ومحمد علي ، الرياض، دار المريخ للنشر ، 1986م

115. وررم. باتر محمد, العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة , عمان , الاهلية للنشر والتوزيع , 2003م.

116. ولد سيدي محمد .مصطفى ، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي ، على شبكة الإنترنت ، 2001م www.aljazera.net

117. ياسين . السيد . العولمة والطريق الثالث,القاهرة، ميريت للنشر والتوزيع،1999.

118. يونس . محمد, اقتصاديات دولية , القاهرة , الدار الجامعية , 2000م.

119. Carfu Chanel case.(Merits) Judgement of April,. (i.c.) jReports,1949.

120. Czempiel & Rosenau (eds) : Global changes and atheoretical challenges (Lexington Books ,MA,1989,.

121. Heinz operz .What Happenad in Seattle And Aoter ? ,System Review Reform Arab Thought Forum Amman .WTO Trading . amman,2002..

122. Daniel. Drezner, Globalizers world , wint . the washingtan uarteriy, 1998,p.21-25.

123. Deon , M,hanink ,priincples, and applicaition of economic geography ,new york , whileyand sos , 1997

124. http://www.jftp.gov.jo/arabic/main.htm.

Ronald W.Jones,Globalization And the Theory Of .125
Input Trade Cambridg,London,(1)2000,
Safadi.Raed.Opening doors to the world .126
.theAmerican University in Cairo, press Dar EL Kutub
.Cairo .1998.p8.
Susan. Strang .the retreat of the stute , the .127
ecomomux , cambridge, neyork ,1999.p.p8-26.
Nor Thedage and Donlan. International .128
Disputes,London,1971..
Dorner.Peter Resours & Development : natural .129
Resource policies and Economic development world ,press in
Madison , Wisconsin ,1980.
Raymond , Aron ,pailxet ,juerre entre les nation .130
,paris\1982.
. .131
C. Nevman. Nation state or Global civil society (9 septembar 1998)
http//www.suit 101.com
.www.worldbank.com .132
.www.wto.com .133
.www.islamOnlin.net
.134